



جامعة وهران السانیا
كلية العلوم الاجتماعية
قسم الديمغرافيا

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في الديمغرافيا

تخصص: الديمغرافيا الاقتصادية والاجتماعية

تحت عنوان:

تطور التعليم في الجزائر من 1830 الى 2011

من إعداد الطالب :

بوتليليس مراد

تحت إشراف الأستاذ:

أ. الوادي الطيب

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	مؤسسة الانتماء
داودي نورالدين	أستاذ محاضر- أ-	رئيسا	جامعة وهران
الوادي الطيب	أستاذ محاضر- أ-	مشرفا ومقررا	جامعة وهران
فضيل عبدالكريم	أستاذ	مناقشا	جامعة وهران
فضيل فايزة	أستاذة محاضرة- أ-	مناقشا	جامعة وهران

اهداء

بسم الله أبدأ كلامي.....الذي بفضلته وصلت لمقامي هذا، الحمد
والشكر على ما أتاني، أهدي هذا العمل الى الوالدين الكريمين والعزيزين
أطال الله في عمرهما ،

أهدي عملي هذا الى كل اخوتي وأخواتي،

الى زملائي : بلحول، بوزيد، الغول، واجي،

والى زميلاتي: أمينة، أسماء، زهرة، فضيلة، ريم، براهيم،

الى كل عمال معهد الديموغرافيا،

الى جميع من قدم لي يد المساعدة من بعيد أو من قريب وأخص بالذكر
جيلالي فاطمة،

الى أعمز أصدقائي مشموم محمد وبن عامر محمد الأمين،

الى جرح العروبة والاسلام، أرض الرسالات والأنبياء فلسطين الحبيبة، الى وطني
الغالي الجزائر أرض الشهداء والبطولات أهدي

هذا العمل المتواضع

شكر وتقدير

أحمد الله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه الذي وفقني وأعطاني فرصة مواصلة الدراسة مرة أخرى، وحل الله علي سيدنا محمد معلم البشرية الذي غرس في قلوبنا حب العلم والايمان، وعلمنا القيم التي تبني بها الحضارات وترتقي بها الانسانية جمعاء.

أتقدم بالشكر الجزيل الي أستاذي المشرف الطيب الوادي علي خدماته ودعمه وتوجيهاته التي كان لها الأثر الكبير في انجاز هذه الرسالة، وسعة صدره، فجزاه الله عني خيرا ورعاه وأثار دربه، كما أتقدم بالشكر الجزيل الي الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة، كما لانسى الأساتذة الذين أشرفوا علي فترة التكوين النظري جزاهم الله ألف خير

فهرس المحتويات

الفصل الاول: الاطار المنهجي والنظري للبحث

أولاً : الاطار المنهجي

- 1-المقدمة 2
- 2-الاشكالية..... 2
- 3-أسباب اختيار البحث..... 4
- 4-الهدف من البحث..... 5
- 5-منهجية البحث 5
- 6-صعوبات البحث..... 6

ثانياً : الاطار النظري

- 1-المقدمة..... 7
- 2-المفاهيم الاساسية للسياسة التعليمية..... 8
- 2-1- تعريف السياسة 8
- 2-2- تعريف السياسة التعليمية..... 8
- 2-3- أهمية السياسة التعليمية 9
- 2-4- أهداف السياسة التعليمية..... 11
- 2-5- أركان السياسة التعليمية..... 12

- 12 6-2- العوامل المؤثرة في السياسة التعليمية
- 13..... 3- واقع التعليم في الوطن العربي
- 13..... 3-1- واقع التعليم الأساسي والثانوي في الوطن العربي
- 17..... 3-2- واقع التعليم العالي في الوطن العربي
- 23..... 3-3- حلول ومقترحات
- 27..... 4- الخصائص الاجتماعية والديمقراطية
- 27..... 4-1- الأمية
- 28..... 4-2- النمو السكاني
- 29..... 5- السياسات التعليمية لبعض بلدان المغرب العربي
- 29..... 5-1- السياسة التعليمية في تونس
- 32..... 5-2- السياسة التعليمية في المغرب

الفصل الثاني: دراسة ديموغرافية للجزائر

أولاً: الموقع الجغرافي

ثانياً : لمحة عن سكان الجزائر

- 1- تطور عدد السكان والبنية السكانية في الجزائر 36
- 1-1- الجزائر من حيث عدد السكان 36
- 1-2- التركيب العمري والنوعي للجزائر 37

42-1-2- تطور حاصل الذكورة في الجزائر خلال التعدادات الخمسة.....42

ثالثاً: تطور النمو السكاني في الجزائر

43-1- المواليد.....43

44-2- الوفيات.....44

44-1-2- معدل الوفيات الخام.....44

46-2-2- معدل وفيات الاطفال.....46

47-3- الخصوبة.....47

الفصل الثالث: تطور التعليم في الجزائر

أولاً : تطور التعليم في الجزائر أثناء الفترة الاستعمارية

50.....مقدمة

51-1-الفترة الأولى : 1830 – 1880.....51

54-2-الفترة الثانية : 1880 – 1900.....54

57-3-الفترة الثالثة : 1900 – 1930.....57

60-4-الفترة الرابعة : 1930 – 1954.....60

66-5-الفترة الخامسة: 1954 – 1962.....66

ثانياً : تطور التعليم في الجزائر بعد الاستقلال

68.....مقدمة

- 1-النظام التعليمي في الجزائر بعد الاستقلال 69
- 1-1-المرحلة الأولى : 1962 - 1970 70
- 1-2-المرحلة الثانية : 1970 - 1980 77
- 1-3-المرحلة الثالثة : 1980 - 2002 84
- 1-4-المرحلة الرابعة : 2002 - 2011 90
- 2 - معدل التمدرس 98
- 3 - تطور نتائج شهادة التعليم الأساسي 99
- 4- تطور نتائج امتحانات البكالوريا 100
- 5- ميزانية التعليم 102
- 6- تطور أعداد التلاميذ لكل معلم 103
- 7-لمحة تاريخية عن محو الأمية في الجزائر 105
- الخاتمة العامة..... 112

الملاحق

قائمة المراجع

الفصل الأول

الاطار المنهجي والنظري

أولاً-الإطار المنهجي للبحث

(1)- مقدمة :

يعد التعليم من أهم المعايير التي تساهم بشكل كبير في تحديد مدى تقدم بلد ما، إذ أنه القطاع الذي يلعب الدور الأساسي في تكوين وتأطير الجيل الذي يحمل على عاتقه مهمة النهوض بالأمة في مختلف المجالات الحياتية، ولا تأتي ثمار هذا القطاع الحيوي إلا إذا لقي الاهتمام اللازم من قبل جميع الأطراف المعنية دون استثناء، سواء هيكل وزارية أو مؤسسات تعليمية أو جامعات أو جمعيات أولياء التلاميذ وحتى التلاميذ والطلبة أنفسهم .

ان أهمية التعليم مسألة لم تعد اليوم محل جدل في أي منطقة من العالم، فالتجارب الدولية المعاصرة أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن بداية التقدم الحقيقية بل و الوحيدة هي التعليم، وأن كل الدول التي تقدمت بما فيها الدول الآسيوية، تقدمت من بوابة التعليم، بحيث أنها تضع التعليم في أولوية برامجها وسياستها، ومما لا شك فيه أيضاً أن جوهر الصراع العالمي هو سباق في تطوير التعليم والبحث العلمي، وأن حقيقة التنافس الذي يجري في العالم هو تنافس تعليمي.

(2)-الإشكالية :

ان التعليم في الوطن العربي يعاني من أزمة عنيفة ومزمنة، وربما يظن البعض أنها أزمة مستعصية على العلاج بسبب كثرة العوامل والأسباب، وفي الحقيقة ودون أدنى مبالغة، فإن أزمة التعليم في العالم العربي هي مصيرية لأنها تمس هوية الأمة وحاضرها ومستقبلها، ولاشك أن المشكلة تكمن في نوعية التعليم وآلياته في الوطن العربي ومدى تأثيره على تغيير الذهنية، فالمعرفة و الحقائق لدى كثير من المثقفين و الباحثين في الوطن العربي فضلا عن القارئ العادي، هي ما يقوله آخر حديث استمعوا له أو كتاب قرأوه، مما يدل على تقبل

العقل العربي للمشاهد الفكرية بشكل مشابه لتقبل الرضيع للمشاهد الحسية البصرية دون ادراك اللاحق أو السابق منها.

ان منهجية قطاع التعليم في جميع أنحاء العالم قد أخذ مسارا غير المسار التقليدي، ربما ذلك راجع الى التغيير الكبير الذي طرأ على العصر الحالي، اذ أنه عرف بعصر السرعة و التكنولوجيات الحديثة فكان من الطبيعي جدا أن يتجه قطاع التعليم الى ذلك الاتجاه ويساير مواكبة العصر الحالي.

فقد دعا تقرير المعرفة العربي الذي أطلق في دبي عام 2009 الدول العربية الى الاهتمام بقطاع التعليم، محذرا اياها من مغبة مواجهة اضطرابات سياسية واجتماعية اذا لم تستمر بما يكفي في تعليم سكانها الذي يتزايد عددهم، حيث أن عدد الأميين في الوطن العربي من الفئة 15-45 سنة يصل الى 27,9¹%، كما تتولى بموازاة ذلك أرقام مخيفة بالملايين عن النسبة المتدنية في عدد الملتحقين بالتعليم الابتدائي والثانوي فضلا عن الالتحاق بالمستوى الجامعي.

وبما أن الجزائر بقعة من بقع العالم فهي الأخرى تسعى الى وضع بصمتها على أهم قطاع، جاهدة في ذلك الى مواكبة العصر الحالي الذي يتسم بالتكنولوجيات الحديثة عن طريق تغيير المنظومة التربوية وتعويضها بسياسة اصلاحية جديدة، الأمر الذي وجد فيه المتعلم صعوبة في التلقي، فاعتمد بذلك المؤطرون في المؤسسات التربوية على الكمية أكثر من الكيفية والنوعية، وعليه سيكون تساؤلنا كالتالي :

✓ ما هو واقع التعليم في الوطن العربي ؟

✓ ماهي السياسة التعليمية في الوطن العربي ؟

¹ تقرير المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الألكسو 2011

✓ كيف تطور التعليم في الجزائر منذ الاستقلال ؟

✓ ماهي الامكانيات المادية والبشرية التي سخرتها الدولة الجزائرية للنهوض بهذا القطاع الحساس ؟

✓ ماهي مسيرة التعليم في الجزائر ؟

(3)-أسباب اختيار البحث :

تشير معظم التقارير الدولية الى تدني مستوى التعليم في الوطن العربي مقارنة بالدول النامية الأخرى في العالم ومن أهم ما جاء في التقرير الصادر عن البنك الدولي مؤخرا مايلي:

- ✓ مستوى التعليم في الوطن العربي متخلف مقارنة بالمناطق الأخرى في العالم .
- ✓ يحتاج نظام التعليم العربي الى اصلاحات عاجلة لمواصلة تحدي مشكلة البطالة وغيرها من التحديات الاقتصادية.
- ✓ أخذ أحد أسباب ضعف العلاقة بين التعليم وضعف النمو الاقتصادي هو انخفاض مستوى التعليم بشكل كبير.

ان التعليم الراقى المتطور والبحث العلمي الراسخ هما المصدران الأبرز من مصادر قوة وهيمنة بلد ما، فبفضل البحوث العلمية تصبح البلاد أكثر تقدما على كافة الأصعدة وفي مختلف المجالات الاقتصادية، السياسية، العسكرية، المعلوماتية والتقنية.

ولهذا جاء اختيارنا لموضوع التعليم في الوطن العربي عامة والجزائر خاصة محاولين فيه الوقوف على الأسباب التي يمكن حصرها في :

- ✓ تدني مستوى التعليم في الوطن العربي رغم الامكانيات المادية والبشرية المسخرة من طرف مسؤولو الدول العربية.
- ✓ فشل الاصلاحات التربوية في معظم الدول العربية على مر السنين.
- ✓ تدني مستوى التعليم في الجزائر رغم الامكانيات البشرية والمادية، ورغم الاصلاحات التربوية منذ الاستقلال الى يومنا هذا.

(4)-الهدف من البحث:

- من خلال اختيارنا لموضوع التعليم كأهم قطاع من قطاعات الدولة، فقد سطرنا أهدافا لهذه الدراسة أهمها تقديم لمحة موجزة على السياسة التعليمية وأهدافها ومقوماتها التي يركز عليها التعليم، والى استعراض أهم المشاكل التي تعترض المعنيون بالأمر ومدى تأثير الخصائص الاجتماعية والديمغرافية على التعليم والتي حصرناها في الأمية والنمو السكاني.
- ✓ تطوير التعليم في الجزائر من خلال تسليط الضوء على المنهجية المتبعة منذ الاستقلال الى يومنا هذا.

(5)- منهجية البحث:

- للجابة على تساؤلاتنا والاحاطة باشكالية البحث، قسمنا هذا العمل الى ثلاث فصول وهي:
- الفصل الأول:** المتعلق بالاطار المنهجي والنظري للبحث، ففي الاطار المنهجي تطرقنا الى أهم الخطوات المتبعة لانجاز هذا البحث، أما النظري فقسمناه الى ثلاث أجزاء، وبما أن الجزائر جزء من الوطن العربي ولنجاح الاصلاح التربوي لابد من وجود سياسة تعليمية واضحة ومخطط تربوي واضح، فالجزء الأول تحدثنا عن السياسة التعليمية، أهميتها، أهدافها، أركانها والعوامل المؤثرة فيها، أما الجزء الثاني فتطرقنا فيه الى واقع التعليم العربي(الأساسي والثانوي والجامعي) والمشاكل التي يواجهها التعليم في الوطن العربي.

في الجزء الثالث تطرقنا فيه الى الخصائص الاجتماعية والديمغرافية للسكان في العالم العربي، واختتمنا هذا الفصل ببعض السياسات التعليمية في الوطن العربي المختصرة في تونس والمغرب.

الفصل الثاني: تطرقنا فيه الى تطور عدد السكان في الجزائر، بما في ذلك تطور معدل المواليد، الوفيات والخصوبة بعد الاستقلال.

الفصل الثالث: تطرقنا فيه الى تطور التعليم في الجزائر منذ الاحتلال الفرنسي الى يومنا هذا، واختتمنا هذا الفصل بلمحة تاريخية عن محو الأمية في الجزائر والجهود المبذولة من طرف الدولة للقضاء على هذه الآفة.

(6) - صعوبات البحث:

أثناء قيامنا بهذا البحث اعترضتنا الكثير من الصعوبات ومن بينها:

- ✓ ندرة الدراسات الجزائرية لموضوع التعليم في الوطن العربي.
- ✓ الافتقار الى المعطيات والبيانات الاحصائية للتعليم في الوطن العربي.
- ✓ قلة المراجع والدراسات التي تناولت موضوع التعليم في الجزائر.
- ✓ صعوبة الاتصال بالمختصين في هذا القطاع.

ثانيا-الاطار النظري للبحث

(1)-مقدمة :

يعتبر التعليم أحد مرتكزات الأمن القومي في الدول المتقدمة، فيه يتحدد مستوى الدولة ومكانتها بين دول العالم، لأن التقدم في نظام التعليم يعني التقدم في كل مسارات الحياة، ورغم أن تقارير البنك الدولي واليونسكو تشير أن الدول العربية تنفق على التعليم مبالغ لا تقل بل ربما تزيد في بعض الأحيان عن التي تنفقها الولايات المتحدة وكندا أو دول أوروبا أو اليابان، إلا أن الغرب ينهض بينما العرب يتراجعون، وعلى سبيل المقارنة فإن ما تنفقه الو.م.أ على التعليم يصل الى 5.5 % من الناتج القومي الأمريكي، في الوقت الذي تصل فيه نسبة الانفاق على التعليم في الدول العربية الى 5.8 % من الناتج القومي، ودولة مثل المغرب تنفق 30 % من ميزانيتها العامة، بينما تنفق مصر على كل 1000 طالب أكثر مما تنفقه الو.م.أ على نفس العدد، أما السعودية والكويت وباقي دول الخليج فتعد من أكبر دول العالم انفاقا على التعليم، ومع ذلك فهناك تراجع واضح في نظام التعليم في العالم العربي أدى الى نسبة عالية من البطالة بين المتخرجين من المغرب الى الخليج.

ففي مصر هناك ¼ مليون حامل للدبلوم عاطلين عن العمل، أما مهنة المحاماة فرغم أنها من المهن المميزة في المغرب فإن عدد المحامين العاطلين عن العمل في المغرب يكفي لسد طلبات هذه المهنة هناك لخمسين عاما قادمة، أما في الجزائر فإن عدد الاداريين العاطلين عن العمل يكفي لإدارة عشر دول، أما مجالات المهارات والتكنولوجيا فإن أصحابها يجدون ملجأهم دائما في الدول الغربية التي تقدرهم وتفتح لهم أبوابها.

يحمل الكثيرون الحكومات العربية المسؤولية عن هذا التردّي في نظام التعليم، فقد انتشرت المدارس الأجنبية بشكل مخيف في الدول العربية حتى أنها أصبحت الأساس في الدراسة في بعض البلدان العربية، مما يعني أن الأجيال القادمة التي تتخرج من هذه

المدارس والتي تعتبر أجيال الغد والمستقبل في المجتمعات العربية لم تدرس الا التاريخ الغربي و الثقافة الغربية، ولا يتحدثون - حتى في بيوتهم - الا لغة غير اللغة العربية، يضاف الى هؤلاء مئات الآلاف ممن درسوا ويدرسون الآن في الغرب، حيث تشير الاحصاءات أن عدد الطلبة العرب الذين يدرسون في الغرب الآن يفوق 600 ألف طالب.

2: المفاهيم الأساسية للسياسة التعليمية:

2-1- تعريف السياسة:

• التعريف اللغوي لمصطلح السياسة :

كلمة سياسة مصدرها الفعل ساس يسوس ومعناها ساس الناس سياسة أي تولى رئاستهم وقيادتهم، و ساس الأمور أي دبرها وقام بإصلاحها، وفي الأصل اللاتيني تعني كلمة " سياسة " تدبير شؤون الدولة أو المدينة، وأصبحت الآن تعني كل ما يتعلق بشؤون الدولة و العلاقات بين الدول وخطط الأفراد والجماعات الهادفة الى تحقيق أهداف معينة.

• التعريف الاصطلاحي للسياسة :

تشير كلمة " سياسة " بمفهومها العام الى تفكير منظم يوجه سلوك وتصرفات وبرامج دولة أو منظمة أو فرد، ويتفق الاجتماعيون والاقتصاديون على تعريف السياسة بأنها نشاط مستمر يهدف الى أغراض معينة تتحقق بطريقة تقديمية حسب الظروف والامكانيات.

2-2- تعريف السياسة التعليمية :

بدأ الاهتمام بالسياسة التعليمية في الوطن العربي في أواخر السبعينيات، بعد صدور تقرير استراتيجية تطوير التربية العربية، حيث قامت عدة دول عربية بالاهتمام بالسياسة التعليمية، والسياسة التعليمية ليست جزءا منفصلا عن السياسة العامة للدول في أي من

مجالاتها ولا مستقلة عنها في أي ناحية من نواحيها، وانما هي جزء لا يتجزأ منها، تؤثر فيها وتتأثر بها، وعند استعراض مفاهيم السياسة التعليمية نجدها تتعدد من حيث اللفظ ولكنها جميعا تدل على مفهوم مشترك ومن تلك المفاهيم:

- ✓ هي مجموعة من الأهداف والاتجاهات والمبادئ التي يقوم عليها التعليم في أي مجتمع من المجتمعات وتحديد اطاره العام ونظمه المختلفة.
- ✓ هي التنظيم العام الذي تضعه الدولة لقيام أوضاع التعليم فيها بأجهزته الفنية والادارية وفق ما تراه من أسس وقواعد ولوائح منظمة لإتمامه.
- ✓ هي تفكير منظم يوجه الأنشطة والمشروعات في ميدان التربية والتعليم والتي يراها واضعوا السياسة التعليمية كفيلة بتحقيق الطموحات التي يتطلع المجتمع والأفراد الى تحقيقها في ضوء الظروف والامكانات المتاحة.
- ✓ هي الدستور الذي يتضمن المبادئ الأساسية للتربية والتعليم، والذي يشمل المفاهيم العامة التي يمكن أن تتفرغ منها مختلف التنظيمات والقواعد وأساليب العمل سواء في المجالات التخطيطية أو في المجالات التنفيذية.

2-3- أهمية السياسة التعليمية :

ان رسم البيانات التعليمية يعني وضع القواعد العامة التي تحكم اتخاذ القرارات في كل شؤون التربية والتعليم، وتحكم التصرفات والمواقف والمشاريع التعليمية والتربوية، لذلك فان السياسة التعليمية سابقة لوضع الخطط ومتصلة بالفلسفة والأهداف، وهي الأسلوب الموجه والتفكير المنظم للخطط وتحقيق الأهداف، ومن الأمور التي تؤكد على أهمية السياسة التعليمية نذكر منها:

- ✓ ان السياسة التعليمية تتمثل في الرؤية المجتمعية التي تشكل اطارا مرجعيا وايدولوجيا، والتي عن طريقها يسعى النظام التعليمي لتحقيق أهداف ومطالب التنمية

العامة، ذلك أنه من المعلوم أن تخطيط التنمية في الموارد البشرية هو نقطة البدء في كل تخطيط للتنمية الشاملة، وأن الانسان هو العنصر الأول في بناء الحضارة ومن ثم ينبغي البدء به.

✓ ان السياسة التعليمية أصبحت تحدد العلاقة الحتمية بين التنمية الشاملة للدولة وبين التربية والتعليم، فالتخطيط للتعليم والتخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أمران مترابطان يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به، وقد أصبح التعليم متغيراً رئيسياً من متغيرات النظام العالمي الجديد ومعياراً من معايير القوة والمنافسة، وأحد أبرز طرق مواجهة التحديات العالمية في ثورة المعلومات والتكنولوجيا وغيرها من التحديات والتفوق الاقتصادي والتكتلات الاقتصادية والتغيرات الاجتماعية وتزايد الطلب الاجتماعي على التعليم.

✓ ان السياسة التعليمية هي الأساس الذي يحدد حركة التربية المستقبلية للمجتمع في اتجاه الاعداد المتكامل لأجيال المجتمع، والتي تشكل مجتمع المستقبل من سياسيين واقتصاديين وتربويين واعلاميين وتجار وصناع واداريين وعسكريين وغيرهم.

✓ لابد من وضع سياسة تعليمية واقعية تحدد وتوجه النظام التعليمي في المجتمع لتحقيق التطور المعرفي والعلمي والاجتماعي والاقتصادي ورسم خطه ومستقبله الحضاري، ولابد أن يوفر لتنفيذ هذه السياسة كل ما تحتاجه من امكانيات مادية وقوى بشرية عاملة وتكلفة، حتى تفي بكل ما تتطلبه خطط تنمية المجتمع.

✓ تظهر أهمية السياسة التعليمية في عملية التخطيط للمراحل التعليمية وقطاعاتها وتحديد أهداف واضحة وطموحة لكل مرحلة، وتحديد خطط زمنية لتحقيق التقدم وتحقيق الأهداف وتحديد الأسس والمبادئ والقيم العامة التي تسير على ضوءها العملية التعليمية كلها، وتحديد المسؤوليات الادارية والفردية والجماعية عند تنفيذ السياسات والأهداف.

2-4- أهداف السياسة التعليمية :

تمر عملية تحديد السياسة التعليمية بمراحل عدة عند اعدادها، ومن الضروري أن تكون لكل سياسة أهداف محددة وعملية يمكن تحقيقها ومن هذه الأهداف ما يلي:

✓ أخذ السياسة العامة للبلاد بعين الاعتبار، لأن السياسة التعليمية تتخذ عادة في ضوء المبادئ العامة التي يحددها نظام الدولة ومنهجها، فالسياسة التعليمية تتصل اتصالاً وثيقاً بالسياسة العامة للدولة والتنسيق بينهما ضرورة حتمية لضمان سير الجهود كلها في اتجاه واحد يحقق مصلحة المجتمع في نهاية المطاف.

✓ تحقيق التكامل والانسجام بين الأهداف الأخرى للنشاطات المختلفة والأهداف التربوية.

✓ ترابط الأهداف التربوية مع الأهداف الأخرى العامة في البلاد التي تتعلق بالنشاطات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والثقافية بحيث تتماشى معها.

✓ الاهتمام بتحقيق التعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا.

✓ لكل انسان الحق في التربية والتعليم، ويجب أن تكون مجانية و الزامية على الأقل في المرحلة الابتدائية، وأن تكون الدراسات العليا مفتوحة على قدم المساواة لأصحاب الكفاءة.

✓ تعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية، وأن تقوي روح التفاهم والتسامح والصدقة بين الأمم.

2-5- أركان السياسة التعليمية

كل ركن من أركان السياسة التعليمية لابد من تبيان أهميته، حتى يمكننا الوصول الى الصورة المثلى للسياسة التعليمية المستهدفة التي يجب أن يكون عليها نظام التعليم في بلادنا العربية الاسلامية:

1- المتعلم : هو الركيزة الأساسية للتعليم، وهو العنصر الذي وجدت من أجله السياسة التعليمية، فهو رأس المال البشري الذي اذا صلح صلح المجتمع كله وصلاحه قائم على صلاح باقي عناصر السياسة التعليمية الأخرى وهو مرتبط بها وبصلاحها.

2- المعلم : هو الذي يمثل الركن الثاني، واذا تم الاهتمام به ماديا ونفسيا وفكريا وعلميا وقبل ذلك اختياره على أسس علمية صحيحة، فانه بذلك يمكننا الوصول لسياسة تعليمية سليمة.

3- المناهج التعليمية : الحل الوحيد لهذا الركن لكي يؤتي ثماره أن يوضع بصورة منهجية علمية، قائمة على حاجة الأمة واحتياجات سوق العمل مراعية لقدرات المتعلمين، والفروق الفردية بينهم متماشية مع التطورات العلمية التكنولوجية المتسارعة والمواكبة لها خالية من الكمي الذي لا جدوى منه.

2-6- العوامل المؤثرة في السياسة التعليمية :

هذا الركن يتمثل في الامكانيات المادية والبشرية التي يمكن من خلالها النهوض بالسياسة التعليمية، خاصة رأس المال البشري الذي تقوم عليه التنمية في أي مجتمع، ومن أمثلة تلك العوامل المؤثرة المدارس والأبنية التعليمية الحديثة المجهزة بأرقى وأحدث وسائل التكنولوجيا الحديثة، مثل الكمبيوتر ومستلزماته، الأنترنت، والكوادر البشرية المؤهلة الحديثة من مديريين واداريين وغيرهم.

3: واقع التعليم في الوطن العربي

3-1- واقع التعليم الأساسي و الثانوي:

حذر البنك الدولي من أن مستوى التعليم في العالم العربي متخلف بالمقارنة بالمناطق الأخرى في العالم، ويحتاج الى اصلاحات عاجلة لمواجهة هذه المشكلة وغيرها من التحديات الاقتصادية.

وجاء في تقرير البنك الدولي الذي أطلق من العاصمة الأردنية عمان بعنوان (الطريق غير المسلكاصلاح التعليم بمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا)، أنه على الرغم من تحقيق الكثير، حيث يستفيد معظم الأطفال من التعليم الالزامي وتقلص الفجوة بين الجنسين في التعليم، الا أن الدول العربية مازالت متخلفة عن الكثير من الدول الناشئة.

وقال التقرير للبنك أنه رغم سهولة الوصول لمصادر التعليم حالياً مقارنة بالماضي، الا أن المنطقة لم تشهد نفس التغيير الايجابي فيما يتعلق بمكافحة الأمية ومعدل التسجيل في المدارس الثانوية الذي شهدته دول ناشئة في آسيا وأمريكا اللاتينية، وأشار التقرير الى وجود فجوات بين ما حققته الأنظمة التعليمية وبين ما تحتاجه المنطقة لتحقيق أهدافها الحالية والمستقبلية، وذكر بأن أحد أسباب ضعف العلاقة بين التعليم وضعف النمو الاقتصادي هو انخفاض مستوى التعليم بشكل كبير، الا أن التقرير أشاد بحدوث تحسن في البلدان العربية من خلال انخراط أكبر للإناث في التعليم خصوصا في المرحلة الأساسية.

ويمكن أن نحصر أبرز مظاهر واقع التعليم في الوطن العربي فيما يلي :

1- تدني نوعية التعليم العربي : اذ تشير معظم الدراسات الميدانية التي أجريت في

مختلف البلاد العربية الى تدني نوعية التعليم وضعف الطالب والمدرس، والمقصود هنا بنوعية التعليم وضعف القدرات التي يبنيها التعليم في عقل وشخصية التلميذ، فالتعليم العربي

اعتاد أن يعلم التلميذ القراءة والكتابة وبعض العمليات الحسابية وتدريبه ثقافة عامة متأثرة بالماضي أكثر من الحاضر، بل هي ثقافة الحاضر ومشكلاته وتعمل على التهرب منه، وتحسين نوعية التعليم تتطلب الاهتمام ببناء القدرات والمهارات التي يحتاجها طالب اليوم ومواطن الغد، ولعل من أهم القدرات المرتبطة بتحسين النوعية هي بناء قدرات التحليل والتركيب والاستنتاج والتطبيق، وتدريب الطالب على توظيف المعلومات والمعارف التي يتلقاها في كل نظام عقلي ومنطقي متناسق مرتبط ببعضه البعض ويمزج العلوم المختلفة ببعضها البعض.

2- نمطية التعليم العربي: ان التعليم العربي يتبع نفس البرامج خاصة في التعليم الثانوي والجامعي، باعتبار أن التعليم الأساسي موحد ومتشابه الى حد كبير، ولكن المشكلة تكمن في التعليم الثانوي والجامعي، فالتعليم الثانوي خلال نصف القرن الماضي لا يخرج عن فرعي الآداب والعلوم، وبالنسبة للجامعات العربية فان الأقسام العلمية تكون هي نفسها في كل جامعة أو كلية، فهي متكررة ومزدوجة وهذه التقسيمات تتناسب وحقيقة المجتمع العربي في الماضي، أما الآن فهناك ضرورة تنويع شعب التعليم الثانوي وأقسام الجامعات بحيث تستجيب للتطور الاجتماعي، الاقتصادي والتكنولوجي الحاصل في المجتمع العربي، ويمكن في ذات الوقت أن توفر أيدي عاملة للتخصصات وتقسيمات العمل الجديد التي ظهرت في الحياة العربية المعاصرة، ومالم يبدأ العرب في تنويع وتحسين تعليمهم وبرامجهم فسيظل هذا التعليم يعيد انتاج نفس العقول والمهارات التي هي في الواقع بعيدة عن العالم المعاصر وحركته الاقتصادية والاجتماعية .

3- ضعف مستوى عدد كبير من المعلمين: ان أصحاب النسب الضعيفة من حملة الثانوية العامة والبيكالوريا هم الذين يوجهون نحو كليات التربية وكليات الآداب وكليات اعداد المعلمين وهؤلاء من نتائج النظام التعليمي السائد القائم على التلقين للاستظهار بدلا من

التعليم للتفكير والابداع، وهم يمارسون بعد التخرج تطبيق هذا النظام حين يلتحقون بمؤسسات التعليم المختلفة.

4- عدم توفر البيئة المدرسية في العديد من الدول العربية على المتطلبات الأساسية لإنجاز السياسة التربوية، سواء تعلق ذلك بالمباني أو التجهيزات أو الوسائل المادية والبشرية، مما يؤثر تأثيرا سلبيا على هذه السياسة، ويعد من حرية المبادرة والتصرف والتفكير في استنباط الحلول للمشاكل القائمة على مستوى الادارات التعليمية وعلى مستوى أسرة التعليم في المدارس وهيئات التدريس وفي المعاهد والكليات.

5- تفشي الأمية بشكل كبير في العديد من الدول العربية وعدم قدرة تلك الدول على محوها بشكل كبير فعال وشامل، على الرغم من الجهود المبذولة والأموال الطائلة التي أنفقت في هذا المجال.

❖ مشاكل التعليم الأساسي والثانوي في الوطن العربي¹:

✓ يغلب على التعليم الطابع النظري و الاستمرار في تصميم المناهج واعداد الكتب و المواد التعليمية بالأساليب التقليدية التي تقوم على حفظ المعلومات واسترجاعها في عمليتي التعليم والتقويم، مما يقلل من الاهتمام بالمهارات التعليمية العليا والزام الطالب حل المشكلات ومواجهة المواقف المستجدة وتشجيعهم على المبادرة وتحمل المسؤولية.

✓ التعليم في كل مستوياته لايزال مبني على استراتيجية تذكر المعرفة وليس انتاج المعرفة، فالتعليم العربي خاصة في مستوياته العليا لم يهتم كثيرا ببناء مهارات التفكير والتدريب، لاسيما تعلم الكفاءات العقلية العليا والتحليلية والتطبيقية والتركيبية، والتي تؤكد وتبني جوانب الابداع والابتكار في ذهن المتعلم.

¹ <http://alhammali.mam9.com>

✓ ضعف محتويات النظام التعليمي، اذ يلاحظ فقر محتوى برامج التكوين التعليمي وقصوره على الحاجات المعرفية والعلمية والاجتماعية والثقافية، وتخريج دفعات متلاحقة من المتعلمين الغير قادرين على عمل أي شيء مهم سوى الوظائف الادارية والمكتبية، وهم بذلك لا تستفيد من طاقاتهم مؤسسات العمل والانتاج وهذه مشكلة كبرى للتعليم.

✓ ازدحام المناهج وهامشية المحتوى وعلى أسلوب التعليم القائم على حشد المعلومات والتلقين والتركيز على التعرف والتذكر واهمال التطبيق والتحليل والتركيب والتقييم.

✓ قصر السنة الدراسية و اليوم الدراسي واهمال المكتبات والمختبرات.

✓ ضعف الانتماء والدافعية والروح المعنوية والصحة النفسية للمديرين والمعلمين اتجاه أداء الأعمال و الوظائف، وذلك بسبب تدني الرواتب والحوافز المادية والمعنوية.

✓ نمطية نظام التعليم وغياب التنوع المطلوب الذي يلبي الاحتياجات المتعددة لسوق العمل، مثل التعليم الاستكشافي والابتكاري، التعليم أثناء العمل، التعليم الذاتي، التعليم المفتوح والتعليم بطريقة حل المشكلات، بحيث تلبي كل هذه النماذج من التعليم احتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبناء واثراء الثقافة العربية الاسلامية كمشروع حضاري للعرب.

✓ تدني نوعية التعليم العربي وضعف الطالب والمدرس على سواء، والمقصود هنا بنوعية التعليم، ضعف القدرات التي يبنها التعليم في عقل وشخصية التلميذ، حيث تظل مسألة نوعية التعليم أقل بكثير من دول العالم خاصة الصناعي منه، فالتعليم لايزال يهتم بالكم ويهمل النوعية والكيف.

✓ طرق التدريس المتبعة تقليدية تركز على الحفظ والتلقين والترديد، بعيدا كل البعد عن الالتفات لمستويات التفكير العليا من فهم ونقد وتحليل واستنباط، فهي تنحصر في دور الطلاب

في الحفظ والتذكر و إعادة ما يسمعونه دون أن يفهم مضمونه و استقبال المعلومات و تخزينها دون وعي.

✓ خلل في العلاقة بين التعليم و التنمية، و يتمثل هذا الخلل في غياب التنسيق و التكامل بين متطلبات التنمية المعاصرة و نوعية التعليم في المدرسة، هذا الخلل هو الذي رفع من معدلات البطالة، فالملاحظ أن التعليم هو الذي يصنع البطالة، فالخطط التعليمية لا تأخذ في اعتبارها طبيعة التنمية و تطورات سوق العمل.

✓ تولي مسؤولية الادارة التعليمية من قبل أفراد غير متخصصين في المجال التربوي، مما ينجم عنه آثار سلبية على العملية التعليمية سواء في التخطيط أو التنظيم أو التسيير.

✓ عدم استقرار القرارات و اللوائح و القوانين لآلية التعليم.

3-2- واقع التعليم العالي في الوطن العربي :

ان الجامعات في الوطن العربي تمثل مصنع قيادات الأمة سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا، حيث تساهم في قيادة الثورة العلمية و التكنولوجية بشكل سليم، اضافة الى أنها تحافظ على هوية الأمة و ثقافتها في ظل العولمة و الحاجات المتغيرة للسوق، و الأوضاع الاقتصادية التي نعيشها جميعا، و تحقيقا لرؤية عالمية تقوم على الابداع في الوسائل و الغايات.

لم يعد الهدف من التعليم في المرحلة الجامعية يقتصر على التدريس فقط، بل يوكل اليوم للجامعات و المعاهد مهمة اعداد الأجيال و النشء للتعامل مع التداخل الثقافي، الذي يميز هذا العصر من خلال تنمية مهارات التفكير النقدي و الابتكاري، و القدرة على اتخاذ القرار الصائب و حل المشكلات و مهارات البحث المعرفي، أي كيفية الحصول على المعرفة و كيفية معالجتها اضافة للعمل الجماعي و التعامل مع المهام و انجازها.

ولتحقيق هذه المتطلبات نحتاج الى هيئات تدريس تمتلك فهما لأصول التعليم والتعلم وأساليب التقييم المناسبة، فعملية الحصول على شهادة الدكتوراه في غالبية المؤسسات التعليمية تعد تدريباً على البحث وليس على التدريس، إضافة الى تغيير قناعة المدرس الجامعي الذي مازال يؤمن بتقديم المعرفة الجاهزة.

ان التعليم يجب أن لا يهدف الى تكديس المعلومات في أدمغة وأذهان الطلبة، وانما تطوير القدرة على مواصلة التعلم والاقبال عليه، فالإسراف في التعليم يقتل الرغبة في التعلم، لقد غدا التعليم المستمر ضروريا بصورة حاسمة للتنمية الاقتصادية، اذ يعتمد الاقتصاد التنافسي والقائم على المعرفة على التطور والتغير نحو الأفضل، ولذلك لا يتوقف التعليم والتدريب على حد معين.

والتعليم الجامعي كغيره من المجالات الأخرى يتأثر بالتكنولوجيا الحديثة المتمثلة بشكل رئيسي في الحاسوب، بل يمكن أن تكون التكنولوجيا بمختلف أشكالها أحد الحلول الفريدة لمعضلات التعليم في المرحلة الجامعية، وذلك من خلال استخدام الحاسوب والتجهيزات الحديثة وتقنيات التعليم كأدوات تكنولوجية معرفية لا يقتصر دورها على عرض المعلومات، بل يمتد الى تنمية مهارات عقلية عليا لدى الطالب الجامعي كالتنبؤ والتفسير والتحليل وغيرها، حيث أن الاستخدام الحالي للتكنولوجيا في معظم حالاته هو مجرد انصياح للنداءات المتكررة لإدخال تكنولوجيا الحاسوب في العملية التعليمية دون التفكير في الكيفية التي توظف فيها توظيفا سليما.

ان اعداد جيل مثقف مؤمن بدوره وبقضايا أمته، هو السبيل للنجاح والبقاء والقدرة على التنافس في هذا العالم المتغير، فالانفتاح على الحضارات الأخرى والتعامل معها أصبح أمرا لا مفر منه ولا جدوى من الانغلاق الفكري والثقافي، الشيء الذي يتطلب أن تشرع

الجامعات ومعاهد التعليم العالي في تحديد آليات التعامل مع التحديات من خلال رؤية جديدة.

✚ مشاكل التعليم العالي في الوطن العربي:

بالإضافة الى المشاكل المذكورة سابقا، هناك أربع مشكلات كبيرة في واقع التعليم العالي العربي، ولكل مشكلة من هذه الأربع تتدرج تحتها مشكلات كثيرة جزئية تظهر في كافة المستويات وفي أغلب الميادين وهذه المشكلات الأربع هي:

1- أزمة الهوية (التغريب):

مفهوم التغريب: انتشار الفكر الغربي وتأثيره في فلسفة التعليم العالي ومنطلقاته وسياسته وأهدافه وممارساته في الواقع، تقول منظمة اليونيسكو : " ان النظم التربوية والتعليمية التي أخذت من الشرق والغرب لم تعد تناسب حاجات ومتطلبات الدول التي استعارت تلك النظم"⁽¹⁾ .

أسباب التغريب وأزمة الهوية:

✓ **الاستعمار القديم والمعاصر:** المقصود بالاستعمار القديم الاستعمار العسكري الذي عانت منه الدول العربية في بداية القرن العشرين، وما صاحبه من سياسات استعمارية قائمة على التجهيل والتغريب ومحاربة اللغة العربية والقيم الاسلامية، أما الاستعمار المعاصر فهو الاستعمار الثقافي والغزو الفكري الذي تعاني منه الأمة العربية اليوم.

⁽¹⁾ تقرير اليونيسكو ' ترجمة: طه حسين جميل وعبد المعطي يوسف' الكويت مكتبة الفلاح 1999, ص 31

✓ سياسة بعث الطلبة الى الخارج: ان عدد الطلاب الأردنيين المبعوثين الى روسيا من 1985 الى 1996 بلغ 1441¹ طالبا، فكم طالبا من هؤلاء يا ترى رجع محملا بقيم تلك البلاد وأفكارها؟ ان تأثير سياسة بعث الطالب الى الخارج يبقى تأثيرا نسبيا لكن بسبب ضعف التحصين الثقافي لدى كثير من شبابنا فان هذه السياسة تؤثر حتما في تغير قيمهم وفقدانهم لهويتهم الاسلامية.

✓ الاعلام الفضائيات و الانترنت.

✓ ضعف الثقافة الاسلامية عند الطلبة والمدرسين.

✓ ضعف الارادة السياسية العربية والتعامل الخاطئ مع التراث.

✓ غياب القدوة الاسلامية المميزة.

مظاهر التغريب و المجالات:

✓ فلسفة التعليم العالي و أنظمتة وسياساته وأهدافه : تتفاوت درجة تأثير التغريب في فلسفة التعليم في الدول العربية من دولة لأخرى، ففي الأردن مثلا تنص فلسفة التعليم على أنها تنبثق من الدستور الأردني والحضارة العربية الاسلامية²... بينما في دول عربية أخرى تبتعد كثيرا عن هذا التوجه.

✓ المناهج الدراسية الجامعية : من الأمثلة على ذلك تأثير التغريب في مناهج العلوم الاجتماعية مثل التاريخ وغيره، حيث نجد أحد خبراء الاستعمار يقول ((أما التأثير الوحيد الذي يمكن أن يتركه من هذا التنقيف التاريخي في عقول الأحداث من غير الشعوب الأوربية، فإنما هو الشعور بالنقص فيما يتعلق بثقافتهم الخاصة وبماضيهم التاريخي الخاص وهكذا يتربون

¹ التل، أحمد يوسف (1998) التعليم العالي في الأردن، ص 129 منشورات لجنة تاريخ الأردن .

² (وزارة التربية و التعليم -الأردن 1999 رسالة المعلم ص 7

تربية منظمة على احتقار ماضيهم ومستقبلهم، اللهم الا اذا كان مستقبلا
مستسلما للمثل العليا الغربية (((1)

✓البحث العلمي : ويظهر التغريب في مجال البحث العلمي في كل من
المظاهر الآتية :

أ- الموضوع : حيث نجد كثيرا من موضوعات البحث العلمي متأثرة بموضوعات في
الدول الغربية اما بالاقْتباس عنها وتقليدها أو بالمقارنة بين النظريات الغربية المختلفة.

ب- تأثير الجهات المانحة: هناك جهات غربية كثيرة تعطي منحا لبعض الباحثين
ليبحثوا في موضوعات تحددها لهم تلك الجهات، وهي غالبا موضوعات غربية التوجه لا
تتناسب مع حاجات مجتمعاتنا.

ج- الاقتباس والمقارنة:

د- فكر وثقافة أعضاء هيئة التدريس وبعض الطلاب الجامعيين.

هـ- التغريب اللغوي : و المقصود به استبدال اللغة العربية باللغات الغربية
وخصوصا الفرنسية والانجليزية في مجال التعليم خاصة في الكليات العلمية، وهذا أمر
خطير يهدد العملية التعليمية وتفاعلها مع المجتمع ويؤثر سلبا على المستوى النوعي
للمتخرجين².

¹ الندوى ابو الحسن، التربية الاسلامية الحرة في الحكومات و البلاد الاسلامية، بيروت مؤسسة الرسالة 1999 ص 27
² الطراونة سليمان 2005 اللغة العربية في القرن الحادي و العشرين في المؤسسات التعليمية في الاردن - الواقع و التحديات

واستشراف المستقبل)

(2)-التسليع¹:

المقصود بالتسليع تحويل التربية والتعليم الى بضاعة (سلعة) استهلاكية تباع وتشتري تخضع للعرض والطلب ينخفض ثمنها أحيانا ويرتفع أحيانا، ويستطيع البعض الحصول عليها ويعجز البعض الآخر عن ذلك ونتعرض في بعض الحالات الى الغش كأى سلعة أخرى ويصبح الهدف من ورائها تحقيق الربح.

المجالات التي يظهر فيها التسليع :

- ✓الجامعات الخاصة والدروس المسائية بالجامعات الحكومية.
- ✓المناهج الدراسية الجامعية.
- ✓البحث العلمي.

نتائج التسليع:

- ✓ تشويه قيم الطلاب.
- ✓ اضعاف مبدأ تكافؤ الفرص.

(3)-التمييز²:

المقصود بالتمييز التربوي تفرقة أو استثناء أو تفضيل، يجري على أساس الجنس أو اللغة أو الدين أو المعتقدات السياسية أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الحالة الاقتصادية، ينشأ عنه الغاء المساواة في المعاملة في مجال التعليم أو الاخلال بها.

¹ www.dr-saud-a.com

² Môme site

مظاهر التمييز في التعليم:

- ✓ التمييز على أساس طبقي.
- ✓ التمييز حسب الجنس.
- ✓ التمييز حسب الجغرافيا.

4-التسييس¹:

المقصود بالتسييس توجيه سياسات التعليم العالي ومناهجه وقراراته و الممارسات في مؤسساته بالوجه السياسية التي يميل اليها القرار ومحاولة فرضها في دائرة نفوده كالتعصب لفكر سياسي معين .

مظاهر التسييس ومجالاته :

- ✓ الادارة الجامعية.
- ✓ المناهج والقرارات.
- ✓ ممارسات بعض المدرسين.

3-3- حلول ومقترحات:

نقدم في هذا القسم مجموعة أساسية من المقترحات لتطوير التعليم في الوطن العربي:

أولا : بناء رأس مال بشري راقى النوعية.

يتبلور الطموح للنهضة في الوطن العربي بهذا التوجه الى ثلاثة غايات :

- النشر الكامل للتعليم الأساسي مع اطالة مدته الزمنية وزيادة الساعات الاجبارية للمعلمين وتوسيع نطاق التعليم بعد الأساسي.

¹ www.dr-saud-a.com

• استحداث مؤسسات تربوية لتعليم الكبار مستمر مدى الحياة من أجل مكافحة فعالة للأمية من ناحية، ووضع برنامج لمبدأ التعلم المستمر لخبرجي النظام التعليمي من ناحية أخرى.

• ايجاد وسائل داخل جميع مراحل التعليم تتكفل بترقية نوعية التعليم بما يؤدي الى تبلور مسار للحدثة والتميز والابداع كمدخل للامساك بناصية المعرفة والتقنيات الحديثة في المجتمعات العربية، وتتضمن الوسائل الفعالة للتعليم الأساسي أن يكون شاملا ومجانا بالكامل، ومع انتشار الفقر في البلدان العربية يجب العمل على توفير الدعم المالي لتعليم الأطفال في الأسر الفقيرة خاصة البنات، على أن يشمل ذلك التكلفة المباشرة ولتوفير التغذية المجانية والرعاية الصحية في مدارس التعليم الأساسي.

وفي ظل هذه المقترحات يجب على البلدان العربية أن ترفع كفاءة الموارد المخصصة للتعليم خاصة المالية، لإعطاء تكوين رأس مال بشري راقى كما تتوفر عليه بعض البلدان العربية من موارد ضخمة، وعلى سبيل المثال، تقوم الأردن بتجربة مفيدة لتوفير الموارد المالية للتعليم العالي تشمل اقتطاع مبلغ من الرسوم الجمركية وفرض رسوم ضئيلة على أرباح الشركات ومعاملات الهاتف ورخص الأبنية ورخص المهن وعقود الايجار و المعاملات القانونية وايرادات الغرف التجارية و النقابات ومعاملات الأراضي والعطاءات الرسمية، ولا جدال في أن مجرد اغراق أزمة التعليم في البلدان العربية بالموارد المالية لن يكفي لحلها، فالسياسات المناسبة لا تقل أهمية عن حجم التمويل، فزيادة التمويل في غياب السياسات المناسبة لا تضمن تكوين رأس مال بشري راق النوعية، ويمكن القول بأن التحدي المستقبلي الضخم الذي تواجهه البلدان العربية هو التوصل لحلول ابتكارية عربية تؤدي الى تطوير نظام تعليمي بديل، يمكن أن ينتج تعليما أكثر كفاءة وأرقى نوعية وبتكلفة مادية ملائمة، وعلى سبيل المثال يعد أسلوب (مدارس المجتمع) في مصر بحلول فعالة لمشاكل الالتحاق

والنوعية، فمدارس المجتمع مشروع تجريبي بين وزارة التعليم واليونيسف في مصر، ويتم تقييده من خلال مشاركة المنظمات غير الحكومية المحلية و المجتمعات المعنية، ويهدف المشروع الى توفير تعليم أساسي راقى النوعية ومناصر للفتيات وحساس لمطالب المجتمع في أكثر المناطق حرمانا في ريف مصر، ويقوم المشروع على مشاركة فعالة من المجتمع، فيقدم المجتمع المحلي مكانا للمدرسة وينشئ لجنة تساهم في ادارة المدرسة ولا تشترط المدرسة زيا ولا يدفع التلاميذ رسوما، وتعطي البنات أولوية في الالتحاق بدون ابعاد الصبية، وتستخدم فيه مناهج وزارة التعليم ولكن تطبق أساليب التعليم المتمركز حول التلاميذ بشكل صارم من خلال ترتيب الفصول ومشاركة التلاميذ في التخطيط لنشاطات المدرسة وتقييمها، وتعد نتائج المشروع ايجابية للغاية سواء بدلالة التحسن في الالتحاق أو التحصيل المعرفي أو تطور شخصيات التلاميذ.

ثانيا: صياغة علاقة قوية بين التعليم والمنظومة الاجتماعية والاقتصادية.

تكررت الاشارة فيما سبق الى التشابك الوثيق بين حال التعليم وبين السياق الاجتماعي والاقتصادي العام في البلدان العربية ومغزى هذا التشابك بالنسبة للتخطيط لتطور رأس المال البشري.

فالتعليم هو جهد مجتمعي يقوم على تضافر مختلف القوى النشطة في المجتمع ولا يقتصر على عمل وزارة فقط، بعبارة أخرى يتعين أن يصبح التعليم هما للمجتمع كله لمؤسسات الحكومة وأجهزة الدولة كافة و المجتمع المدني خاصة على مستوى المجتمعات المحلية.

ثالثا: اقامة برنامج لتطوير التعليم على الصعيد العربي.

لقد بات تطوير التعليم في مجمل البلدان العربية بما يساعد في تفادي كارثة الانعزال عن المشاركة الفعالة في عالم القرن 21 م يتطلب قيام سلطة تعليمية فعالة على الصعيد العربي، وبقدر ما تقترب الدول العربية من بناء هذه السلطة بقدر ما سيكتب لها أن تساعد مجتمعاتها من أزمتهما التنموية الحالية وأن تشارك من موضع قوة في صنع العالم الجديد.

ويقترح أن يتكون البرنامج من مجموعة من الوسائل الكفيلة بتحقيق الأهداف في آفاق زمنية معينة، وأن تنظم الوسائل حول ثلاثة محاور، الأول بحثي وتقويمي والثاني تخطيطي والثالث ترويجي وتمويلي تتظافر لضمان تحقق الغاية من البرنامج من خلال التعاون العربي و الاستفادة من امكانات التعاون الدولي.

فالمحور البحثي والتقويمي يقوم بدراسة تطور وواقع التعليم في البلدان العربية وعلى وجه الخصوص تقييم الناتج الحقيقي للتعليم من حيث التوجيهات و المعارف والقدرات التي يحصل عليها المتخرجون، فمن ناحية تعتقد أن نتائج مثل هذا التقييم ستعطي دفعة كبيرة لجهود تطوير التعليم في الوطن العربي عامة، ومن ناحية أخرى فان النتائج المتوقعة من التقييم يمكن أن تشكل أساسا متينا أعقد العزم على أن يلعب البرنامج المقترح دورا جوهريا في مجال تطوير التعليم.

أما المحور التخطيطي فيعمل في اتجاهين : الأول داخلي بحيث يسعى لتعيين غايات البرامج والوسائل الكفيلة بالوصول اليها في الآفاق الزمنية المحددة ومتابعة التقدم اتجاهها بما يعنيه ذلك من تصحيح المسار عند الحاجة، أما الاتجاه الثاني فهو خارجي ويعني المساهمة في التخطيط لقيام برامج ومشروعات تهتم دولة عربية أو اكثر في مجال تطوير التعليم.

أما محور الترويج والتمويل فهو ناتج للمحور التخطيطي ويسعى الى حث الأقطار العربية والمؤسسات والمنظمات العربية على تبني المخططات الناتجة عن البرنامج ويتضمن الجانب الترويجي أيضا نشر نتائج المحورين البحثي والتخطيطي بأشكال مختلفة مما يساعد على تكوين أفكار وآراء لتبين جوهر مخططات البرامج.

4: الخصائص الاجتماعية والديمغرافية:

4-1- الأمية :

ذكر تقرير لمنظمة اليونيسكو أن في العالم 774¹ مليون أمي بينهم 100 مليون أمي في العالم العربي، وحذرت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم من خطورة ظاهرة الأمية التي لا تزال مرتفعة في العالم العربي، و أكدت اليونيسكو بأن البيانات الاحصائية حول واقع الأمية في الدول تشير الى أن عدد الأميين لدى الفئات العمرية التي تزيد عن 15 عاما بلغ قرابة 99.5 مليون، وأن معدل الأمية وصل الى 27%، كما تؤكد أن 75 مليون من اجمالي الأميين العرب تتراوح أعمارهم بين 15-45 عاما، و ترتفع معدلات الأمية بين النساء حيث تزيد عن 50%.

يبين (الملحق رقم 01) نسبة الأمية بين الكبار (من 15 عاما فما فوق) لبعض البلدان العربية لسنتي 1995 و 2000، حيث نلاحظ أن أكبر نسبة للأمية لسنة 1995 في موريتانيا، المغرب والسودان، حيث أنها تجاوزت 50% لتتخفص نسبيا سنة 2000 لتصل الى أقل من 50% في السودان، وتبقى أكثر من 50% في موريتانيا والمغرب، أما أقل نسبة فقد سجلت في البحرين، قطر والكويت سنة 1995 بنسبة 14,8% ، 20,6% و 21,4% على التوالي لتتخفص الى أقل من 20% سنة 2000 في كل من قطر

¹ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الالكو)

والكويت، أما في مصر فكانت النسبة سنة 1995 قريبة من 50% لتتخفص سنة 2000 الى 44%.

أما في بلدان المغرب العربي فتبقى تونس بأفضل نسبة للأمية حيث تراوحت سنة 1995 الى 33,3% و انخفضت سنة 2000 الى 29% تليها الجزائر ب 38,4% سنة 1995 لتصل سنة 2000 الى 33% .

أما من حيث الجنس فنلاحظ أن نسبة الأمية للإناث مرتفعة مقارنة بالذكور في كل الدول العربية، حيث تتجاوز نسبة 60% في كل من مصر، موريتانيا، المغرب و السودان سنة 1995، وانخفضت سنة 2000 بنسبة ضئيلة، حيث أنها تجاوزت 50% .

و تبقى قطر، البحرين والكويت بأقل من 30% بالنسبة للإناث، وأقل من 20% بالنسبة للذكور سنة 1995، وانخفضت النسبة تدريجيا سنة 2000 لتصل البحرين الى 8% بالنسبة للذكور و 18% للإناث.

4-2- النمو السكاني :

قدر مجموع السكان في الدول العربية في منتصف القرن 20م بحوالي 76 مليون نسمة و بمعدل زيادة سنوية قدره 2,5%، وصل العدد الى 144 مليون نسمة عام 1975، وقد ارتفع معدل هذه الزيادة الى 2.7% بين عامي 1975 و 2000 حيث قدر عدد السكان في الوطن العربي عام 2000 حوالي 284 مليون نسمة.

ان تزايد النمو السكاني بنسبة 2.7% خلال النصف الثاني من القرن الماضي مرتفعة جدا اذا ما قورنت بمعدلات النمو السكاني في الدول الأخرى و التي بلغت أقل من 2% في نفس الفترة.

ان هذه الزيادة الهائلة في النمو السكاني ليست بحد ذاتها مشكلة ولكن خطورة المشكلة تبرز في زوايا أخرى منها الجوانب التربوية، بحيث تبرز هذه المشكلة في مدى قدرة التعليم سواء على استيعاب عدد التلاميذ أو في قدرته على توفير نوعية التربية، لأن التوسع السريع سيؤدي الى ازدحام المدارس بالتلاميذ مما يؤدي بدوره الى تدني نوعية التعليم المقدمة للطلبة، وبالتالي تتعكس على البناء الاجتماعي لشخصية الفرد العربي كونه العنصر الفعال سواء في عمليات التطور العلمي والاقتصادي أو التقدم الاجتماعي.

يبين (الملحق رقم 02) معدلات النمو السكاني في بعض البلدان العربية لسنتي 1995 و2008 حيث أنه في سنة 1995 زادت النسبة عن 4 % في كل من المملكة العربية السعودية و الأردن، وعن 3 % في سوريا وعن 2 % في الدول العربية المتبقية، وعلى ضوء هذه النسب يمكن القول أن النمو السكاني في الوطن العربي يزداد بوتائر سريعة قياساً بما هو عليه الحال في جميع الدول الأخرى، حيث أن النمو السكاني في جميع أنحاء العالم أقل من 2 %، أما بالنسبة لسنة 2008 فكانت النسبة أكثر من 2% في كل من الأردن وسوريا وأقل من 2% في البلدان العربية المتبقية.

(5)-السياسات التعليمية في بعض البلدان المغرب العربي:

(1-5)-السياسة التعليمية في تونس:

يحظى التعليم في الجمهورية التونسية باهتمام أوساط واسعة في المجتمع، وعند الحديث عن المجتمع التونسي لابد من التطرق الى الحالة التعليمية في هذا البلد والتي تشهد نهضة تطويرية كبيرة، وما الأرقام الاحصائية الا دليل على مستوى التطور والتوسع الذي شهده هذا القطاع.

فالدولة تضمن لجميع الأطفال وعلى اختلاف أعمارهم حق التعليم الذي أصبح حقا عاما منذ الأيام الأولى للاستقلال، وأصبح اجباريا بالنسبة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و16 سنة منذ عام 1991، حيث تبين احصائيات أجريت عام 2001-2002 أن عدد التلاميذ قد ناهز 2400068 تلميذا وأن عدد الطلبة قد وصل الى 262502 طالب حيث خصصت سنة 2001 حصة بما يقارب 19,9 % من الميزانية العامة للدولة.

وتتجه الجهود في هذا البلد الى بناء المزيد من المدارس والمراكز التعليمية في المناطق المتخلفة، والتي تعاني من قلة انتشار التعليم سيما التعليم العالي، اذ تتجه الأنظار الى زيادة الأقسام والفروع العلمية في هذه المناطق.

لقد انعكس هذا الاهتمام بالتعليم الابتدائي بصورة خاصة، حيث تم القضاء على الأمية بصورة شبة نهائية، ووصلت نسبة التعليم بين الأطفال الذين يبلغون من العمر 6 سنوات ما يقارب 99 % في عام 2002، وفي مجال التعليم العالي فان عدد الطلاب والطالبات قد وصل الى 262502 طالب جامعي خلال السنة الدراسية 2002-2003 موزعين على مؤسسات تعليمية يبلغ عددها 141 مؤسسة تعليمية عالية يدرس فيها ما يقارب 12937 مدرسا، ويضاف الى هذا الرقم الكبير 6000 طالب تونسي يكملون تعليمهم الجامعي خارج حدود البلاد، علما بأن الجمهورية التونسية تملك ثمانى جامعات منتشرة في المناطق الرئيسية في البلاد توجد خمس جامعات في العاصمة تونس.

وفي سنة 2008 سجلت تونس انخفاضا في عدد التلاميذ بحوالي 54 ألف تلميذ مقارنة بسنة 2007، حيث شهدت سنة 2008 اقبال مليونين و 85 ألف تلميذ على المدارس، وأكثر من 370 ألف طالب على الكليات والجامعات، وهو ما يمثل حوالي ربع سكان البلاد التي يبلغها عدد سكانها الاجمالي 10 ملايين نسمة، وسمحت هذه النتائج بوضع

حد للاكتظاظ في الفصول الدراسية حيث أصبح معدل التلاميذ في القسم بالمدرسة 22 تلميذ و هو معدل قريب من المعدل المعمول به في أوروبا.

وتستعد تونس لأن يكون لها مع دول اتحاد أوروبا علاقات تعاون اقتصادي متنوع في المستقبل وتبادل مكثف للموارد البشرية والكفاءات العلمية في الاتجاهين، بفضل القرب الجغرافي و تشابه الأنظمة التربوية والجامعية، خاصة بعدما اعتمدت تونس في جامعاتها نظام (الاجازة-ماجستير-دكتوراه) الذي دخل خيرا التطبيق منذ 2006 تدريجيا في مختلف الشعب الجامعية.

و يعتبر هذا النظام التعليمي عالي الجودة مطابقا للنظام الأكاديمي في الجامعات الأوروبية، بما يجعل جامعات تونس مفتوحة على جامعات أوروبا أخذا وعطاء، ويمنح مزيد الفرص للمشاركة العلمية والأكاديمية بين الجانبين، اضافة الى ما يفتحه من فرص الاندماج و التبادل العلمي أمام الطلبة والباحثين التونسيين حيث ترتبط الجامعات التونسية بأكثر من ألف اتفاقية تعاون مع جامعات أجنبية أغلبها موجودة في دول الاتحاد الأوربي والو.م.أ. و كندا واليابان . وكشفت الاحصاءات المعلنة بمناسبة العودة الجامعية لسنة 2008-2009 مدى درجة الجودة التي بلغها النظام التعليمي العام والجامعي من نقلة نوعية تؤكدتها الأرقام و هي بلوغ نسبة النجاح خلال العام الماضي أكثر من 70% (و هي النسبة المعمول بها في الاتحاد الأوربي)، الى جانب تطور عدد الباحثين التونسيين الى أكثر من 16 ألف باحث في أكثر من 32 مركز بحث و 146 مخبر بحث في الجامعات التونسية المتواجدة في العاصمة و كل محافظات البلاد.

5-2- السياسة التعليمية في المغرب:

من المعروف لدى الجميع أن المنظومة التربوية التعليمية المغربية تعاني من الضعف والهشاشة والتخلف على الرغم من أن قطاع التعليم يشكل نسبة 28 %¹ من ميزانية الدولة، أي ما يفوق 37 مليار درهم سنة 2008م. وبهذا، تشكل هذه الميزانية 7 % من الناتج الداخلي الخام، كما تمثل ربع ميزانية الدولة، وبالتالي فان 90% من ميزانية التعليم تصرف لأجور المعلمين والأساتذة، بينما الباقي يخصص للتسيير والتجهيز.

وعلى الرغم من هذه المعطيات الإحصائية والأرقام الرسمية التي تبين ما يخصصه المغرب من موارد مالية تصرف بسخاء على المنظومة التعليمية والتربوية، فمازال التعليم المغربي يعرف أزمات خانقة ومشاكل عديدة على جميع المستويات والأصعدة، مما جعله يحتل مراتب متأخرة، ويحتل مكانة متخلفة بين دول العالم في مجال التنمية البشرية بصفة عامة، وفي مجال التربية والتعليم بصفة خاصة.

هذا، وقد شهد المغرب منذ الاستقلال إلى يومنا هذا العديد من الإصلاحات التربوية والتعليمية، إلا أن جل هذه الإصلاحات كانت فاشلة بسبب قلة الموارد المالية والمادية والبشرية، وعدم قدرة المسؤولين عن القطاع التربوي على تفعيل بنود الإصلاح ميدانياً، والعجز عن تطبيقها واقعياً، وبالتالي التراجع في كثير من الأحيان عن تنفيذ توصيات الإصلاح وانعدام الانخراط الجماعي، ومن بين الإصلاحات نذكر: اللجنة الرسمية لإصلاح التعليم (1957)، اللجنة العليا لإصلاح التعليم (1958)، مشروع إصلاح التعليم بإفان (1980)، الميثاق الوطني للتربية والتكوين (2000-2010)، ومؤخراً البرنامج الاستعجالي (2009-2012).

¹ -www.almoharir.ma/index.php

ان تاريخ الاصلاحات التربوية بالمغرب والتي كان أهمها الميثاق الوطني للتربية والتكوين وآخرها البرنامج الاستعجالي، هو تاريخ أزمة بامتياز، فالسياسات التعليمية المتعاقبة على المنظومة التربوية فشلت في انجاز مشروع وطني اصلاحي حول المدرسة المغربية.

من المعلوم أن مجموعة من التقارير الدولية ترتب المغرب ضمن الدول المتخلفة الفقيرة التي تنتشر فيها الكثير من الآفات السلبية الخطيرة كالفقر، انتشار الأمية، انعدام الديمقراطية، والاستهانة بحقوق الإنسان المشروعة، بحيث أن المغرب تأرجح على مستوى التنمية البشرية العالمية في الرتبة 130¹ وذلك بالنظر إلى الأوضاع المتدهورة التي يعرفها البلد على مستوى الدخل الفردي والصحة والتعليم كما احتل مرتبة متخلفة ومتأخرة في تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (المرتبة 12² من مجموع 14 دولة) و الذي أشرف عليه البنك الدولي بواشنطن، رغم أن المغرب يحتل المرتبة الأولى بين الدول العربية من حيث اجمالي الانفاق العام على التعليم.

على هذا الأساس، يستوجب من السلطات التربوية مراجعة الاستراتيجيات والمخططات التربوية المعتمدة، وكذا الآليات والوسائل والمقاربات الاصلاحية، من خلال اعتماد سياسة تربوية متعددة الأبعاد والمستويات تستدعي استحضار كافة العوامل والأسباب المرتبطة بأزمة النظام التعليمي على اعتبار أنه لا يمكن اصلاح المنظومة التربوية بمعزل عن السياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي الراهن، ودون الأخذ بعين الاعتبار علاقة وتأثير باقي السياسات القطاعية الأخرى على قطاع التربية والتعليم.

وعليه، فان نجاح الاصلاح التربوي المنشود مرتبط بالأساس باعطاء الأولوية للحلول التربوية والبيداغوجية لمعالجة اختلالات المنظومة التربوية، وتجاوز المقاربة الكمية الى ما

¹ - البنك الدولي احصاءات التربية 2009 .

² - WWW.lakome.com

هو نوعي من خلال التركيز على المستهدف الأساسي من الاصلاح (التلميذ) وتجديد المحتويات والمضامين وتحديث البرامج والمناهج الدراسية.

الفصل الثاني

دراسة ديموغرافية للجزائر

أولاً): - الموقع الجغرافي:

الجزائر أو رسميا الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، هي دولة عربية تقوم على ثوابت وطنية هي الاسلام، العروبة، الأمازيغية، الأرض، التاريخ الطويل والثقافة المشتركة التي تجمع الأمة الجزائرية .

تبلغ مساحة الجزائر 2381741 كم²، وهي أكبر بلد افريقي وعربي من حيث المساحة والعاشرة عالميا ، تقع في شمال غرب القارة الافريقية، تطل على البحر الأبيض المتوسط بساحل يمتد أكثر من 1200 كم ، يحدها من الشرق تونس وليبيا ومن الجنوب مالي والنيجر ومن الغرب المغرب، الصحراء الغربية وموريتانيا.

تعتبر الجزائر عضو مؤسس في اتحاد المغرب العربي سنة 1988، وعضو في جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة منذ الاستقلال وعضو في الاتحاد الافريقي والأوبك والعديد من المؤسسات العالمية والافريقية .

تلقب ببلد المليون ونصف المليون شهيد نسبة لعدد شهداء ثورة التحرير الوطني التي دامت 7 سنوات ونصف، وتلقب تاريخيا بأرض الاسلام نظرا لتعلق شعبها بالإسلام وانطلاق الفتوحات منها نحو الأندلس وافريقيا.

ثانيا: لمحة عن سكان الجزائر**1 - تطور عدد السكان و البنية السكانية في الجزائر:****1-1)-الجزائر من حيث عدد السكان:**

حسب نتائج التعدادات السكانية التي يقوم بها الديوان الوطني للإحصائيات كل عشر سنوات نلاحظ أن الجزائر عرفت تطورا ديمغرافيا ملحوظا منذ الاستقلال الى يومنا هذا، فقد

قدر عدد سكان الجزائر خلال تعداد 1966 ب 12096347 نسمة ليرتفع هذا العدد الى 16060024 نسمة في تعداد 1977 بمعدل سنوي قدره 2,85 %.

خلال التعداد الثالث للسكن والسكان سنة 1987، بلغ عدد سكان الجزائر

22868626 نسمة بمعدل سنوي قدره 3,6 % ، و هو أكبر معدل نمو في هذه الفترة أي

ما بعد الاستقلال، و نفس هذا الارتفاع الى تحسين الظروف المعيشية والخدمات الصحية

مما أدى الى انخفاض في معدل الوفيات وارتفاع في معدل الولادات، ليبدأ معدل النمو في

الانخفاض ليصل الى 2,07 % في التعداد الرابع لسنة 1998 حيث وصل عدد السكان الى

29442815 نسمة، لينخفض الى 1,6 % في التعداد الخامس سنة 2008 حيث وصل

عدد السكان الى 34080030 نسمة، و يعتبر هذا المعدل الأدنى الذي عرفته الجزائر منذ

الاستقلال بحيث نفس هذا الانخفاض المحسوس الى عدة أسباب نذكر منها:

- التباعد بين الولادات.
- استعمال وسائل منع الحمل .
- تأخر سن الزواج لكلا الجنسين.
- مشاركة المرأة في ميدان العمل.

1-2- التركيب العمري و النوعي للجزائر:

يعتبر التركيب العمري والنوعي من أهم العوامل المؤثرة في الظواهر الديمغرافية

والاقتصادية، اذ أن توزيع السكان حسب فئات السن والنوع يحدد نموهم فهو يؤثر من ناحية

على الولادات والوفيات و بالتالي على الزيادة الطبيعية، ويكشف عن جوانب هامة وعديدة

في المجتمع بحيث أنه يوضح حجم القوة العاملة ومقدار فاعليتهم الاقتصادية .

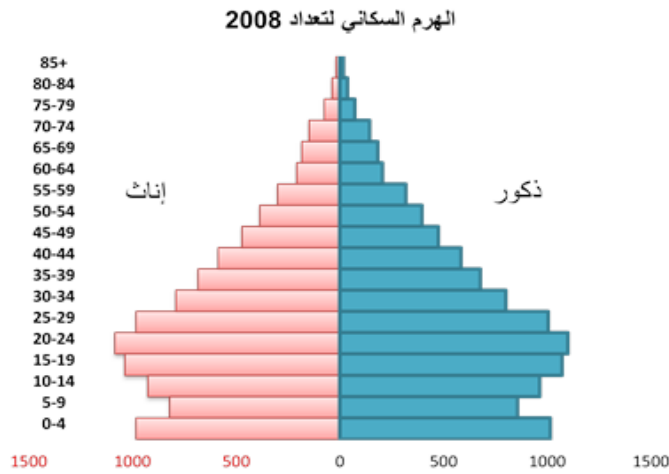
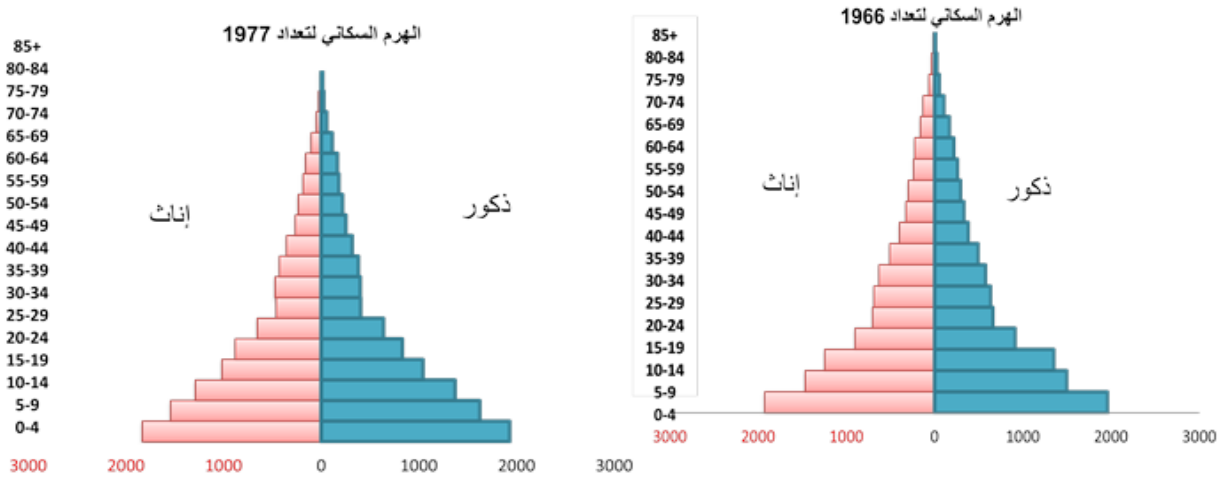
✓ التركيب العمري في الجزائر:

يتضح لنا من خلال أهرام الأعمار لسكان الجزائر للتعدادات الخمسة أن أغلبهم شباب، إذ تتصف أدراج الأهرام بقاعدة واسعة والتي تمثلها الفئة العمرية 0-4 سنة التي توضح كثرة الولادات المميزة لسكان الجزائر، وهذا يعني أن هؤلاء السكان أغلبهم يغلب عليهم طابع الشباب لكنهم في تناقص مستمر من أول تعداد إلى تعداد 1998 نتيجة الانخفاض التدريجي لمعدل المواليد الخام، إذ قدر بـ 58,20 بالآلاف سنة 1998 بعدما كان في سنة 1966 بـ 8,47 بالآلاف، أما بالنسبة لتعداد 2008 فقد تواصل الانخفاض التدريجي لمعدل المواليد الخام حتى سنة 2002 ليصل إلى 19,68 بالآلاف، ثم بدأ بالارتفاع تدريجياً حتى سنة 2008 ليصل إلى 23,51 بالآلاف.

وما يمكن ملاحظته في أهرام السكان هو عدم التوازن بين الجنسين حيث نشاهد ارتفاع نسبة الذكور على الإناث في فئات السن الأولى وهذا تماشياً مع نسبة الجنس عند الميلاد، 105 ذكر لكل 100 أنثى، والعكس نلاحظه في فئات السن الأخرى و ذلك راجع إلى الوفيات التي تمس الذكور أكثر من الإناث بسبب حوادث العمل و ارتفاع نسبة هجرة الذكور.

وأخيراً نجد أن أهرام الأعمار لسكان الجزائر عريض في القاعدة و ضيق في القمة وهو بالتالي أغلبيته شباب.

التمثيل البياني رقم 01: الأهرامات السكانية للتعدادات الخمسة بالجزائر



✓ التركيب العمري حسب فئات السن الكبرى:

تعتبر دراسة التركيب العمري مهمة في أي دراسة علمية لأنها تكشف عن كثير من الظواهر الديمغرافية، هو نسبة عدد من السكان موزعة حسب فئات السن قد تكون أحادية أو خماسية أو عشرية أو حسب فئات السن الكبرى، والتي تعطينا فكرة واضحة عن فئات السكان الفتية و عن شيخوختهم.

من خلال الجدول رقم 01 الخاص بتوزيع سكان الجزائر حسب فئات العمر الكبرى خلال التعدادات السكانية الخمسة، يظهر لنا بأن الأجيال التي لا تتعدى 5 سنوات وصلت النسبة الى 19,4 % في تعداد 1966، وتعتبر أعلى نسبة في هذه الفئة لتتخف نسبيا في تعداد 1977 الى 18,8 %، وبدأت في الانخفاض لتصل في تعداد 1987 الى 16,6 %.

أما في تعداد 1998 وصلت النسبة الى 10,8 % لتصل في تعداد 2008 الى 10 %، هذا التناقص المستمر في النسب راجع الى اتباع سياسة تباعد الولادات وارتفاع المستوى التعليمي للمرأة الذي يعتبر عاملا مرتبطا بانخفاض الخصوبة .

الفئة التي تضم الأطفال الذين هم في سن التمدرس وهي الفئة (5-19 سنة)، هذه الفئة عرفت ارتفاعا في الفترة الممتدة ما بين 1966-1977 حيث كانت سنة 1966 تمثل 36,9 % لترتفع الى 39,4 % سنة 1977 و بدأت بالانخفاض تدريجيا لتصل الى 38,4 % سنة 1987 ثم 37,8 % سنة 1998.

أما في تعداد 2008 انخفضت النسبة الى 28,7 % وهي أدنى نسبة في هذه الفئة.

أما بالنسبة للفئة النشيطة في المجتمع و التي تمثل نسبة عالية من السكان و هي الفئة (20-59 سنة) بحيث في تعدادي 1966 و 1977 كانت النسبة متقاربة و تقدر ب 37 % و 36 % على التوالي لترتفع نسبيا في تعداد 1987 الى 39,2 % ، أما في تعداد

1998 وصلت النسبة الى 44,9 % لترتفع تدريجيا في تعداد 2008 الى 53,8 % بحيث أنها أصبحت تمثل نصف السكان.

بالنسبة لفئة الشيوخ أي 60 سنة فما فوق، كانت النسبة في تعداد 1966 تصل الى 6,7 % لتتخف نسبيا في تعدادي 1977 و 1987 بحيث كانت النسبة متساوية لتصل الى 5,8 %، ثم ارتفعت تدريجيا في تعدادي 1998 و 2008 لتصل الى 6,5 % و7,5 % على التوالي، ويعود هذا الارتفاع الى اهتمام الدولة بالرعاية الصحية وتقديم الخدمات الطبية بالمجان الى جانب انتشار المراكز الصحية والمستشفيات، وهذا ما أدى الى ارتفاع معدل الحياة و انخفاض الوفيات.

جدول رقم 01: توزيع سكان الجزائر حسب فئات العمر الكبرى خلال التعدادات الخمسة:

المجموع	%	60 فأكثر	%	59 - 20	%	19 - 5	%	4 - 0	الفئات التعدادات
12075255	6,7	798292	37	4477147	36,9	4455615	19,4	2344201	1966
16060024	5,8	932052	36	5775040	39,4	6330985	18,8	3021947	1977
22868626	5,8	1313939	39,2	8966370	38,4	8787257	16,6	3801060	1987
29442815	6,5	1929179	44,9	13209516	37,8	11118817	10,8	3185303	1998
34045056	7,5	2531127	53,8	18326692	28,7	9782319	10	3404918	2008

المصدر: حساب شخصي من الملحق رقم 03

1-3- تطور معدل الذكورة في الجزائر خلال التعدادات الخمسة:

يعتبر حاصل الذكورة من أكثر المقاييس استعمالا لمعرفة التوازن النوعي بين السكان و يحسب بالمعادلة التالية:

$$\text{حاصل الذكورة} = (\text{عدد الذكور} / \text{عدد الاناث}) \times 100$$

تتراوح نسبة النوع عند الميلاد بين 105 ولد ل 100 بنت و بعد ذلك تبدأ نسبة الذكور في الانخفاض حتى تتفوق نسبة الاناث في نسبة السن الكبيرة بسبب ارتفاع الوفيات بين الرجال نظرا لطبيعة النشاط الممارس

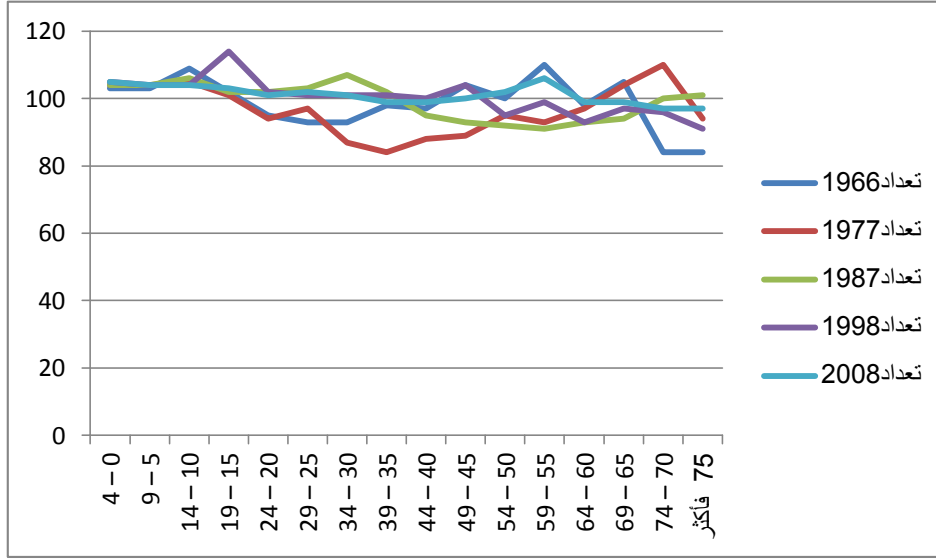
يبين الملحق رقم (04) حاصل الذكورة لمختلف فئات الأعمار للتعدادات الخمسة، اذ نلاحظ من خلال قراءتنا للجدول تسجيل تفوق نسبة الذكور من فئة (0 - 4) سنة حتى فئة (15-19) سنة على نسبة الاناث وهذا في كل التعدادات :

تفوق نسبة الاناث على نسبة الذكور يبدأ من فئة (20-24) سنة في تعدادي 1966 و 1977، أما في تعداد 1987 فيبدأ تفوق نسبة الاناث على الذكور في فئة (40 - 44) سنة.

في تعداد 1998 نسجل تفوق نسبة الاناث على الذكور في فئة (50-54) سنة و في تعداد 2008 يبدأ تفوق نسبة الاناث على الذكور في فئة (60 - 64) سنة ماعدا في فئة (35-39) سنة و (40-44) سنة.

نلاحظ في الملحق أنه خلال التعدادات الثلاثة الأخيرة ارتفاع نسبة الذكور على الاناث في الفئة من (20-24) سنة الى الفئة (35-39) سنة وهذا راجع الى ارتفاع وفيات الاناث في فترة مرحلة الولادة.

التمثيل البياني رقم 02: تطور حاصل الذكورة للتعدادات الخمسة بالجزائر



ثالثا: تطور النمو السكاني في الجزائر

(1)-المواليد:

ان معدل المواليد من أهم مقاييس الديمغرافيا لأنه يعطي لنا صورة عن المواليد في المجتمع و مؤشر ديمغرافي هام يساعد المخطط الاقتصادي على معرفة عدد السكان وبحسب بالمعادلة التالية:

معدل المواليد الخام = عدد المواليد الأحياء خلال السنة / عدد السكان في

منتصف السنة والحاصل يضرب في 1000

ان حركة المواليد في الجزائر عرفت تطورا نحو الزيادة بصفة مطلقة وذلك الى غاية نهاية الثمانينات ثم

يتضح لنا من خلال الملحق رقم 05 المتعلق بتطور معدلات المواليد الخام أن هناك

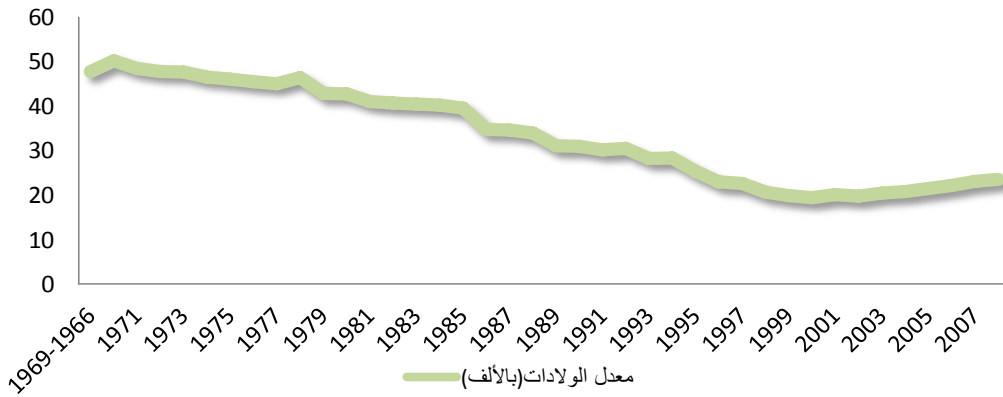
انخفاضا مستمرا في معدلاته حيث في التعداد الأول لسنة 1966 سجلت نسبة 47,8%

لينخفض تدريجيا حتى سنة 1998 لتصل الى 20,58 % ل يبقى مستقرا حتى سنة 2004 لتسجل 20,67 % ثم تبدأ بالارتفاع حتى سنة 2008 مسجلا نسبة 23,51 %.

ان المعدل الخام للمواليد في الجزائر تميز بالانخفاض التدريجي و هذا الأخير مرتبط بعدة عوامل منها:

ارتفاع سن الزواج، فترة التباعد بين الولادات، التغيرات الحضرية والاقتصادية للسكان خاصة في التعداد الأخير، نشر التعليم وتعميمه بالإضافة الى أثر تشجيع استعمال موانع الحمل.

التمثيل البياني رقم 03: تطور معدل المواليد الخام في الجزائر



(2) - الوفيات:

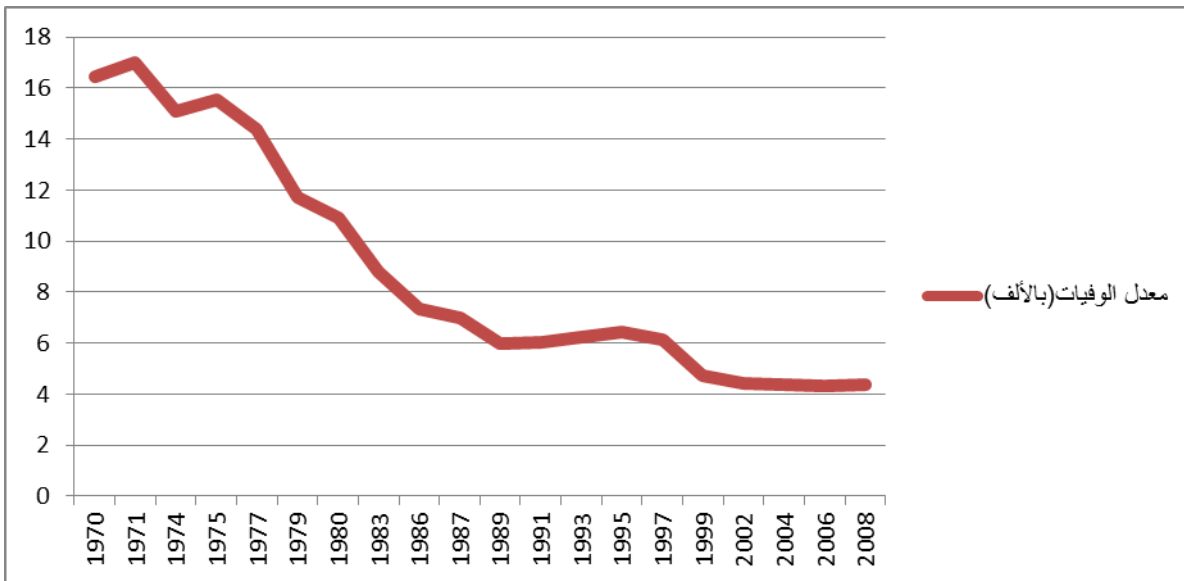
(1-2) - معدل الوفيات الخام:

تعد ظاهرة الوفيات من أهم الظواهر الديمغرافية، و تتغير نسبة الوفيات من منطقة الى أخرى حسب الحالة الصحية للسكان، و يعتبر معدل الوفيات الخام المؤشر الذي نستطيع به تقدير الوفيات في مجتمع ما ويحسب بالمعادلة التالية:

معدل الوفيات الخام = مجموع الوفيات خلال السنة / عدد السكان في منتصف نفس السنة و الحاصل يضرب في 100

من خلال الملحق رقم 06 المتعلق بتطور معدل الوفيات الخام لسكان الجزائر، يتبين لنا أن هناك تباين وتقارب في معدل الوفيات الخام من التعداد الأول لسنة 1966 الى التعداد الثاني سنة 1977، حيث كانت تتراوح النسبة بين 15 % و 16 %، ثم بدأت بالانخفاض تدريجيا حتى سنة 1989 لتصل الى 6 %، والسبب في ذلك راجع الى التقدم الصحي و ارتفاع مستوى المعيشة واختفاء معظم الأمراض والأوبئة الفتاكة التي تركها الاحتلال الفرنسي، ثم تبدأ في الارتفاع تدريجيا لتصل سنة 1994 الى 6,54 %، و هذا الارتفاع الطفيف راجع الى الأوضاع الأمنية التي عرفت الجزائر في هذه الفترة، ثم تنخفض تدريجيا لتصل سنة 2008 الى 4,4 %.

التمثيل البياني رقم 04: تطور معدل الوفيات الخام في الجزائر



2-2: معدل وفيات الأطفال:

يعتبر معدل وفيات الأطفال الرضع من أحسن مؤشرات التنمية وهو معيار أساسي لمؤشر التنمية البشرية، فتطوره عبر الزمن يظهر لنا الحالة أو المستوى الصحي في البلاد وما مدى نجاح البرامج التنموية في المجال الصحي، نحصل عليه من خلال سجلات الحالة المدنية و من التحقيقات الديموغرافية.

من خلال المنحنى البياني لتطور معدل وفيات الأطفال الرضع، نجد انخفاض مستمر للمعدل بفضل تحسن المستوى الصحي في البلاد، حيث انتقل المعدل من 149,4% سنة 1970 إلى 23,1% سنة 2011، فالدولة بمشاركتها في برنامج الألفية للتنمية سنة 2000 (PNUD)، تسعى إلى تحقيق الهدف الأساسي وهو تخفيض معدل وفيات الأطفال مع مطلع 2015 إلى 15.6%¹.

هذا الانخفاض راجع إلى الاهتمام الكبير للدولة في مجال صحة وعناية الطفل من خلال الوقاية من كل الأمراض المتعلقة بالأطفال كالبرنامج الوطني لمكافحة وفيات الأطفال سنة 1985، من أهم أهدافه توسيع برامج التلقيح الأطفال وخاصة تلقيح ضد داء الحصبة (Anti-rougeoleuse).

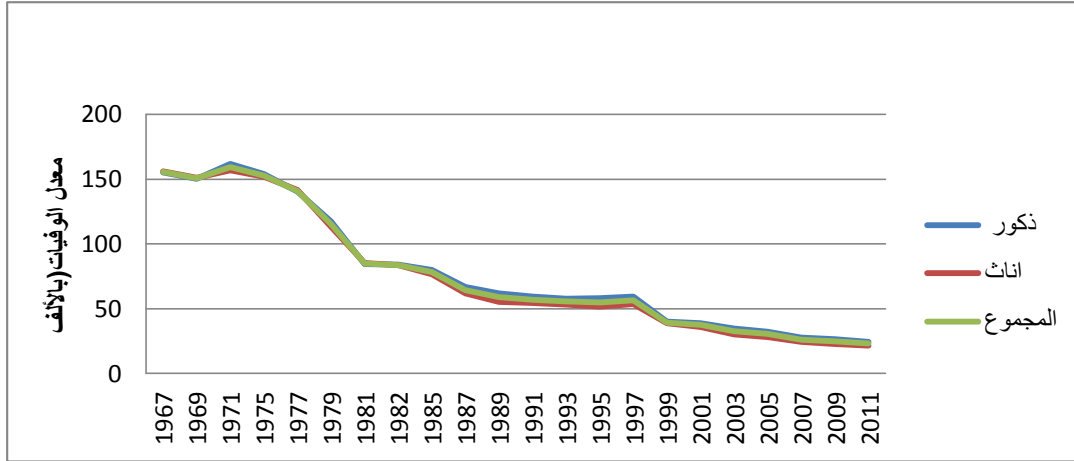
فمعدل الأطفال الملقحين ضد هذا المرض قدر ب 92,5% حسب تحقيق 2006، و90,6% حسب تحقيق 2002، مقابل 85,7% سنة 1992، فالملاحظ أن هناك تحسن كبير في معدل التغطية.

فحسب تقديرات الدولة تسعى إلى رفع معدل تغطية التلقيح بنسبة 98% مع حلول

2015.

¹ PNUD, Rapport national sur les objectifs du Millénaire pour le développement, Algérie 2005, p52.

التمثيل البياني رقم 05: تطور معدل وفيات الأطفال الرضع في الجزائر



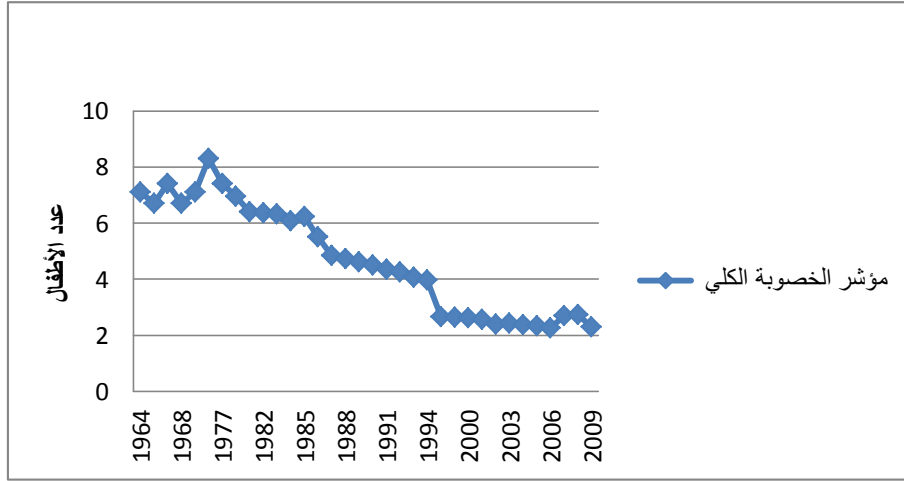
3- الخصوبة :

يعتبر مؤشر الخصوبة الاجمالي من أكثر المقاييس توضيحا للخصوبة بحيث أنه يعطينا عدد المواليد الأحياء لكل امرأة في سن الانجاب، و يحسب بالمعادلة التالية:

مؤشر الخصوبة الاجمالي = عدد المواليد / مجموع الاناث في سن الانجاب (15-49)

من خلال الملحق رقم 08، نلاحظ أن الخصوبة في الجزائر عرفت انخفاضا محسوسا بعد الاستقلال خاصة في فترة التسعينات، حيث انخفض مؤشر الخصوبة الاجمالي من 7,8 طفل/ للمرأة سنة 1970 الى 6,96 طفل/ للمرأة سنة 1980 ليصل الى 2,74 طفل/ للمرأة سنة 2008 أي انخفض بما يقارب 4 أطفال في الفترة 1980-2008 بعدما كان أقل من طفلين في الفترة 1970-1980.

التمثيل البياني رقم 06: تطور مؤشر الخصوبة الكلي في الجزائر



ان هذا الانخفاض الملحوظ مرتبط بعدة عوامل نذكر منها:

استخدام وسائل منع الحمل حيث يعتبر من بين الأسباب الرئيسية التي أثرت في انخفاض معدل الخصوبة حيث قدر معدل استخدام النساء في سن الانجاب لموانع الحمل بأكثر من 61 % سنة 2006 بعدما كان 8 % سنة 1970 بالاضافة الى تأخر سن الزواج لكلا الجنسين ومشاركة المرأة في ميدان العمل.

الفصل الثالث

تطور التعليم في الجزائر

أولا : تطور التعليم في الجزائر أثناء الفترة الاستعمارية

لقد كان التعليم مسؤولية اجتماعية في العهد العثماني بحيث أنه كان مزدهرا ومنتشرا في القرى والمدن، فالسلطة العثمانية لم تشجع التعليم، فقد كان الشعب الجزائري يستمر في تأدية مهمته المتمثلة في بناء المساجد، الكتاتيب ودفع أجور المعلمين.

ان أول ما عمد له الاستعمار الفرنسي في الجزائر مطاردة العلماء وتشريدهم، فاستشهد كثير من العلماء وهاجر آخرون وهدمت كثير من الزوايا والكتاتيب، الا أن أكبر ضربة وجهت للتعليم في الجزائر هي مصادرة الأملاك الدينية والأوقاف بقرار من الحاكم العسكري الفرنسي "كلوزيل" يوم 07 ديسمبر 1830، فكانت ضربة قاضية للتعليم الاسلامي أي جانبها المادي ومصدر تمويلها.

فقال في هذا الصدد الدكتور محمد عمارة:

" كانت فرنسا قد شرعت في احتلال الجزائر سنة 1830 وأخذت في تثبيت استعمارها له، لكنه لم يكن احتلالا كغيره من أشكال الاحتلال..... فهو لم يقف عند اغتصاب المستعمر الدولة والارادة والحرية والأرض والثروة التي كانت للجزائريين على أرض وطنهم، وانما ذهب المستعمر الفرنسي الى أبعد من ذلك، فأراد سحق الهوية القومية للشعب والغاء عربيتهم لأنها رمز مغايرتهم للفرنسيين، كما ذهب هذا المستعمر الى مسخ الاسلام حتى يزيل طابعه القومي العربي في البيئة العربية الجزائرية¹....."

لقد كانت الأمية في الجزائر قبل الثورة المسلحة سنة 1954 تصل الى 91 %²، أما الذين كانوا يقرؤون العربية فلم يزد تعدادهم عن 200000 أغلبيتهم في المدارس التي أقامها التيار القومي العربي لحركة التجديد و الإصلاح كي يقاوم بها أهداف الاستعمار.

¹ محمد عمارة، تحديات لها تاريخ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، ص249

² محمد عمارة، نفس المرجع، ص250

حاول الاستعمار الفرنسي أن يحطم التعليم ويقضي على الأنشطة التعليمية والثقافية التي كانت مزدهرة في العهد العثماني، لما كان للتعليم مكانة مرموقة في الجزائر، بحيث أن المعمرين كانوا يرون أن التعليم من العوامل التي تدفع السكان للمطالبة بحقوقهم الشرعية ومن السلاح الأقوى في مكافحة الاستعمار¹، وهذا الشيء الذي اعترف به بعض الكتاب والمؤرخين الفرنسيين² منهم مارسال ايميريت Marcel Emérit و دوماس Dumas و تورين Turrin .

ويمكن تقسيم هذه المرحلة الى 5 فترات:

- ✓ الفترة الأولى: 1882-1830
- ✓ الفترة الثانية: 1900-1882
- ✓ الفترة الثالثة: 1930-1900
- ✓ الفترة الرابعة: 1954-1930
- ✓ الفترة الخامسة: 1962-1954

(1)-الفترة الأولى 1880-1830:

اقتصرت هذه الفترة على العمليات الحربية التي نظمها الجيش الفرنسي ضد الشعب الجزائري ومقاوماته تحت قيادة الأمير عبد القادر، والثورات الموالية له منها ثورة المقراني سنة 1871 والأوراس سنة 1876 وبوعمامة سنة 1881.

فقد قررت السلطة الفرنسية أنها لا ترى مانعا في تدريس اللغة العربية في المدارس الابتدائية المسماة "بالعربية الفرنسية"، وفي المدارس الحكومية الثلاث على مستوى التعليم الثانوي، ثم قامت بتأسيس سياسة الاندماج وهي سياسة تقوم بإدماج أبنائنا في النظم التعليمية والتربوية المخصصة للفرنسيين.

¹ Marcel Emérit « Annales » mai ,juin 1960

² Affrontement culturels dans l'Algérie colonial ,paris 1971,

❖ أهم الهياكل التعليمية في هذه الفترة:

❖ الكتاتيب القرآنية و الزوايا:

قدر عدد الكتاتيب والزوايا ب2000 موزعة على القطر الجزائري، بها 28000 تلميذا تقريبا، فكانت توجد في قسنطينة مثلا 90 مدرسة تحتوي على 1400 تلميذ سنة 1873 وسكانها قدروا ب¹24000 نسمة في نفس السنة حسب الاحصائيات الرسمية، و كان في الجزائر حوالي 100 مدرسة لتعليم القراءة و الكتابة و الحساب.

كانت الزوايا تفتح للصغار ليتلقوا فيها دروس حول مواد دينية في المدن والأرياف لتكوين الأجيال الصاعدة، وارسال أحسنهم لاتمام الدراسة في تونس أو في المغرب الأقصى، أما الكتاتيب القرآنية فكانت تعلم القراءة والكتابة والقرآن الكريم، فكانت هذه الزوايا والكتاتيب القرآنية تعتبر مراكز تشويش ضد الاستعمار.

❖ المدارس الدينية المسيحية:

فتحت هذه المدارس أبوابها للتلاميذ المسلمين في بعض المناطق الجزائرية كلقبائل الكبرى والبيض وأولاد سيدي الشيخ وورقلة، تأسست ابتداء من سنة 1878، يقوم بتسييرها مسيحيون حيث يوجد بها 21 مدرسة يدرس فيها 1039 تلميذا، وكان هدفها نشر المسيحية وتجريد الجزائريين من ثوب العربية والدين الاسلامي، وكانت السلطات الاستعمارية تشجع هذه المدارس التي كانت تدعي بأن لها صبغة تربوية مهنية، وهي في الحقيقة لا تخلو من الطابع التبشيري والتمسحي والسياسي.

❖ المدارس الحكومية الثلاث

بموجب مرسوم مؤرخ في 30-09-1850 أنشئت ثلاث مدارس حكومية في كل من تلمسان، قسنطينة والمدينة، ثم حولت الى العاصمة سنة 1859 وهذا حتى يتمكن الاحتلال

¹الطاهر الزرهوني. التعليم في الجزائر بعد الاستقلال، ص14

الفرنسي من ابعاد الجزائريين عن تعليم كتاب الله في الزوايا والكتاتيب القرآنية، والهدف منها تكوين مرشحين الى وظائف دينية وقضائية وتعليمية وادارية، فكانت نتائج هذه المدارس معكوسة لم يتوقعها الاستعمار العاشم، فالتحق العديد من طلابها بصفوف جيش التحرير الوطني بعد اندلاع الثورة التحريرية وقاموا بتلبية نداء الوطن.

❖ المدارس المسماة "بالعربية الفرنسية":

بموجب المرسوم المؤرخ في 14-07-1850، قامت فرنسا ببناء 40 مدرسة ابتدائية في فترة دامت 24 سنة تقريبا (1850-1873) أي ما يقارب مدرستين كل سنة واحدة، ثم قامت باغلاق معظمها اثر حوادث 1871 لأسباب سياسية وانتقاما من الشعب الجزائري النائر ضد الاستعمار الفرنسي، ثم ألغيت نهائيا سنة 1883 وهي السنة التي أصدر فيها مرسوم متعلق باجبارية التعليم الفرنسي بسبب الثورات الجزائرية، منها ثورة المقراني سنة 1871 والأوراس سنة 1876 وثورة بوعمامة سنة 1881.

كل هذه الاجراءات المذكورة لم تكف السلطات الاستعمارية، فقررت تهجير العديد من الجزائريين الى كلدونيا الجديدة وترحيل العائلات واغتصاب أموالها وأراضيها.

كان عدد المسجلين في التعليم الابتدائي سنة 1883 لايتعدى 4095 تلميذا بعد مرور نصف قرن عن الاحتلال، فقرر الشعب الجزائري الاضراب عن هذه المدارس الفرنسية وعدم تسجيل أبنائهم فيها، لأنها تحارب الحضارة العربية الاسلامية وتهدف الى فرنسة وتمسيح الجزائريين.

(2)-الفترة الثانية 1880-1900:

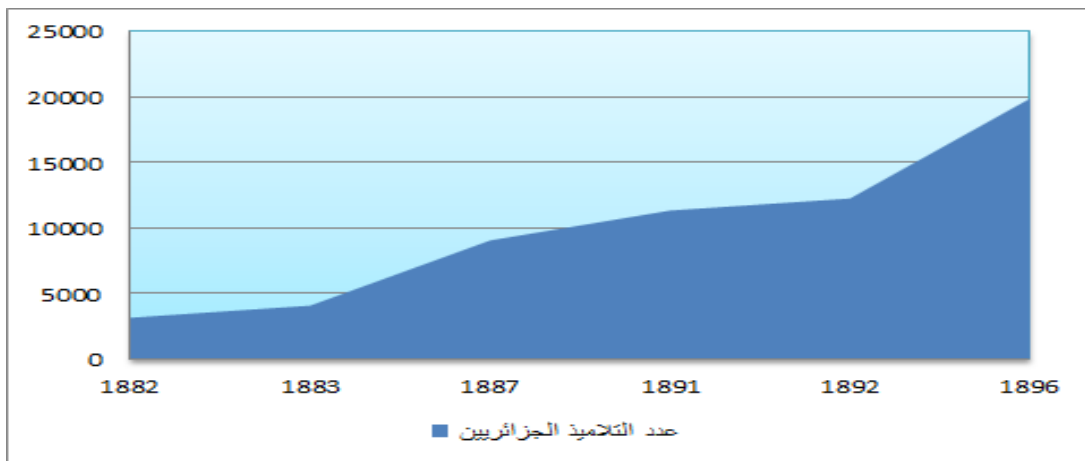
بعد صدور المرسوم المؤرخ في 13-02-1883 والمتعلق باجبارية التعليم الفرنسي، شكلت لجنة من مجلس الشيوخ الفرنسي يتزأسها جول فيري¹ (1832-1893)، كلفت سنة 1891 بدراسة القضايا الجزائرية السياسية و التعليمية.

الجدول رقم 02: احصائيات المسؤولين الفرنسيين الرسمية التي تتعلق بعدد التلاميذ الجزائريين المسجلين في مدارسهم الابتدائية

السنة	عدد التلاميذ الجزائريين
1882	3172
1883	4095
1887	9064
1891	11347
1892	12263
1896	19885

المصدر: الجزائر قبل وبعد الاستقلال د. الطاهر زرهوني

التمثيل البياني رقم 07: تطور عدد التلاميذ الجزائريين المسجلين في المدارس الابتدائية



¹ جول فيري ، مؤسس المدرسة الفرنسية الفرنسية العالمية اللاتينية المجانية، 1832-1893

نلاحظ في الجدول أن عدد التلاميذ الجزائريين انتقل من 3172 سنة 1882 الى 19885 سنة 1896 أي في ظرف 14 سنة تزايد العدد ب 1000 تلميذ سنويا، وهو عدد ضئيل مقارنة بعدد التلاميذ الذين هم في سن الدراسة، حيث أن في احصائيات سنة 1889 نجد ما يلي:

✓ عدد الأطفال ذكورا واناثا في سن الدراسة من 6 الى 13 سنة: 535389

✓ عدد المسجلين ذكورا واناثا في المدارس الابتدائية : 10631

✓ النسبة المئوية للمتمدرسين 2 %، أي طفلان مسجلان من مائة والباقي في

الشوارع.

كان الاستعمار الفرنسي يملأ المدارس بأطفال غير مسجلين أثناء زيارات وفود برلمانية قصد اخفاء الحقيقة المرة ومغالطة الرأي العام.

الجدول رقم 03: النسب المئوية للمسجلين في التعليم الابتدائي في أواخر القرن 19م

الجنسية	عدد الأطفال في سن الدراسة	عدد المسجلين	النسبة
جزائرية	633190	24565	3,84 %
فرنسية	93531	78531	84 %

المصدر: التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال د. الطاهر زرهوني

ان اجبارية التعليم المقررة سنة 1883 لتطبق على الجزائريين كانت غير مطبقة بآتم معنى الكلمة، حيث أن نسبة الجزائريين المئوية ظلت تتراوح ما بين 3% و 4% طوال سنوات عديدة، اذ نلاحظ في الجدول أن عدد التلاميذ الفرنسيين أقل ب 7 أضعاف من عدد الجزائريين، وأن عدد الفرنسيين المسجلين يفوق بأكثر من 3 أضعاف عدد المسجلين الجزائريين، حيث أن نسبة المسجلين الفرنسيين بلغت 84%، الا أنها كانت سيئة في اعتقادهم و سارعوا الى انتقالها وجوبا الى 100%.

أعداد المعلمين: يعتبر هذا العنصر من بين الوسائل التي كان الاستعمار الفرنسي يقوم بها لمحاربة التعليم والقراءة والكتابة.

الجدول رقم 04 : عدد المعلمين و المعلمات الجزائريين

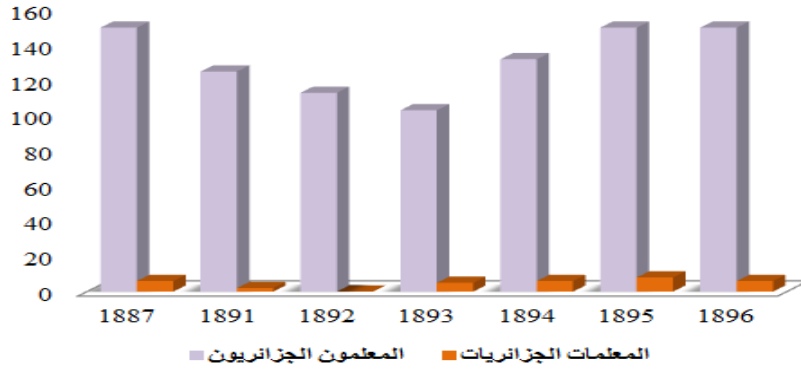
السنة	المعلمون الجزائريون	المعلمات الجزائريات	المجموع
1887	150	6	156
1891	125	2	127
1892	113	0	113
1893	103	5	108
1894	132	6	138
1895	150	8	158
1896	150	6	156

المصدر: التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال د. الطاهر زرهوني

كان عدد المعلمين والمعلمات الجزائريين يقدر ب 156 سنة 1887، وبقي على نفس العدد في ظرف 10 سنوات أي حتى سنة 1896، بينما في المقابل عدد المعلمين والمعلمات الفرنسيين كان يتعدى 2000، بحيث أن هدفهم كان يقوم على رسالة سياسية استيطانية أكثر منها تعليمية وتربوية.

قامت فرنسا في هذه الفترة بمحاربة التعليم لأنهم كانوا يعتقدون أن العدو المتعلم والمتقف أخطر من العدو الجاهل والأمي، حيث أنهم كانوا يرون أن الجزائريين يوفروا بكثرة اليد العاملة التي يحتاج إليها المعمرين.

التمثيل البياني رقم 08: تطور عدد المعلمين والمعلمات الجزائريين

3- الفترة الثالثة 1900 - 1930:

في هذه الفترة هاجرت عدة عائلات من تلمسان، سطيف، قسنطينة، سبدو، الرمشي وندرومة سنة 1911 الى سوريا لأسباب سياسية ودينية، واجبارية التجنيد العسكري التي أوجبتها السلطة الفرنسية سنة 1916 وموت 56000 جندي جزائري من 177000 شاركوا في الحرب العالمية الأولى بجانب فرنسا، ومساهمة 119000 عامل في بناء وتشبيد فرنسا اثر هذه الحرب.

كل هذه الظروف دفعت بحكومة "جورج كليمنسو" الوزير الأول الفرنسي أن يتقدم باصلاحات سياسية لصالح أهل البلاد.

كانت نسبة القبول تعادل 4,3% من مجموع الأطفال الذين كان في عمرهم 6 سنوات سنة 1908 أي 33397 تلميذا فقط، و5% سنة 1914 أي 47263 من 850000 في سن الدراسة، و6% سنة 1929 أي 60644 من مجموع 900000 تلميذا.

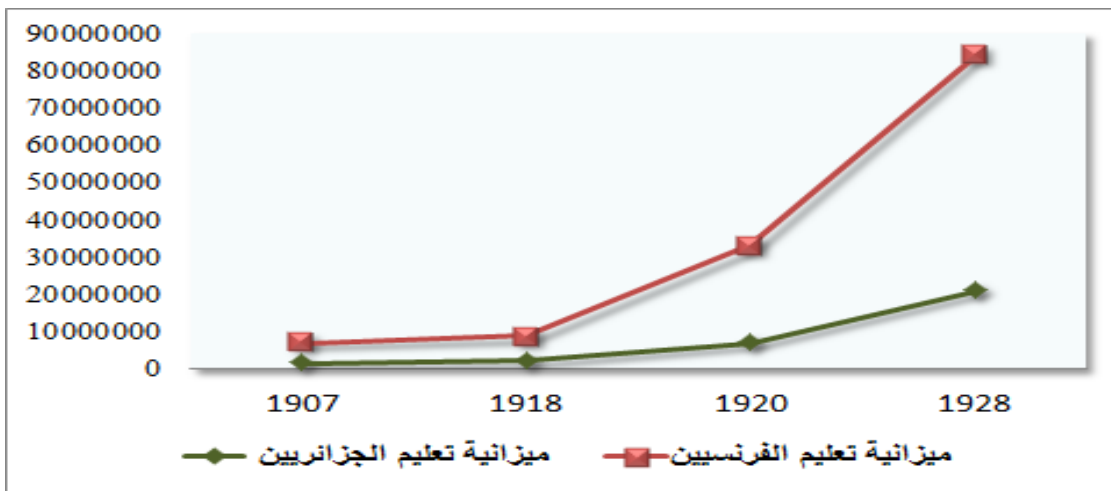
أما على مستوى التعليم الثانوي فكان لا يقبل سنويا من الجزائريين الا 84 تلميذا قبل سنة 1900 و 150 تلميذا قبل سنة 1914 وهي السنة التي عرفت نجاح 34 جزائريا في البكالوريا و 12 في شهادة الليسانس، وحتى نتأكد من اجحاف الاحتلال الفرنسي في تعليم أبنائنا، علينا أن نقارن بين الميزانيات المحددة للتلاميذ الجزائريين والتلاميذ الفرنسيين بالفرنك الفرنسي القديم.

الجدول رقم 05: الميزانيات المحددة للتلاميذ الجزائريين والفرنسيين بالفرنك الفرنسي

القديم.

السنة	ميزانية تعليم الجزائريين	ميزانية تعليم الفرنسيين
1907	1550000	7013000
1918	2171000	8579000
1920	6991000	32979000
1928	21003000	84344000

التمثيل البياني رقم 09: الميزانيات المحددة للتلاميذ الجزائريين والفرنسيين بالفرنك الفرنسي القديم



كانت الميزانيات المحددة للتلاميذ الفرنسيين تساوي 4 أضعاف الى 5 أضعاف من ميزانيات التعليم المحددة للتلاميذ الجزائريين.

الجدول رقم 06: عدد تلاميذ التعليم الابتدائي سنتي 1920 و 1928

السنة	الجنسية	البنات	البنون	المجموع
1920	جزائرية	3454	37786	41240
	فرنسية	31472	32696	64168
1928	جزائرية	3603	51873	55476
	فرنسية	33655	32820	66475

الجدول رقم 07: عدد تلاميذ التعليم الثانوي سنتي 1920 و 1928

السنة	الجنسية	البنات	البنون	المجموع
1920	جزائرية	40	405	445
	فرنسية	1764	4345	6110
1928	جزائرية	85	778	863
	فرنسية	3533	7316	10869

الجدول رقم 08: عدد تلاميذ التعليم العالي سنوات 1920 و 1930 و 1938

السنة	الجزائريون	الفرنسيون	المجموع
1920	47	1282	1329
1930	93	1967	2060
1938	94	2138	2232

نلاحظ في الجدول رقم 08 أن عدد الطلبة الجزائريين ارتفع بواحد، أي من 93 طالب الى 94 طالب في ظرف تسع سنوات، في حين أن الطلبة الفرنسيين ارتفع من 1967 طالب الى 2138 طالب أي بزيادة 171 طالب في ظرف تسع سنوات.

ولهذا تبين للجميع أن العلم هو السلاح الأقوى في مكافحة الاستعمار، وكما قال امام النهضة الجزائرية الشيخ عبد الحميد بن باديس رحمه الله " لن يصلح المسلمون الا اذا صلح علماءهم لأنهم بمثابة القلب للأمة، ولن يصلح العلماء الا اذا صلح تعليمهم".

و كما قيل: " ان المدرسة هي جنة الدنيا والسجن هو نارها، والأمة التي لا تبني المدارس يبني لها السجون"

(4)-الفترة الرابعة 1930-1954:

تكونت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في 05 ماي 1931¹ برئاسة العلامة الشيخ عبد الحميد بن باديس -رحمه الله- الذي ظل يشغل هذا المنصب حتى وفاته سنة 1940، ليخلفه الأستاذ محمد البشير الابراهيمي حتى سنة 1956 وهي السنة التي قام الاحتلال الفرنسي بحلها.

كانت مبادئ الجمعية كما لخصها رئيسها الامام عبد الحميد بن باديس هي "العروبة، الاسلام، العلم و الفضيلة"²، كان القصد من هذه الجمعية محاربة الجهل والجمود وكل من يقف في وجه التعلم والتعليم سواء باللغة العربية أو اللغات الأجنبية، وبعبارة أخرى هي "جمعية اسلامية جزائرية في مدارها وأوضاعها، علمية في مبدئها وغايتها"، وقد أسست من أجل تحقيق هدف تتطلبه ظروف الجزائر وأوضاعها السياسية والثقافية والاجتماعية وهو تعليم الدين³ واللغة العربية وبعث الثقافة العربية الاسلامية في البلاد، والمحافظة على مقومات الشخصية القومية للجزائر.

¹ حمزة بو كوشة , البصائر, العدد 317, 1955, ص1

² حمزة بو كوشة, نفس المرجع, ص 32

³ حمزة بو كوشة, نفس المرجع, ص 5

تعتبر جهود جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في نشر التعليم العربي ورعايته والدفاع عنه من أهم الجهود الوطنية أثرا وأكبرها فعالية، فقد ساهمت مساهمة فعالة في بعث النهضة التعليمية العربية ومحاولة احياء الثقافة العربية الاسلامية التي دأب الاحتلال الفرنسي طوال أكثر من قرن على محاولة محوها من الوجود وذلك عن طريق مدارسها التي أنشأتها الجمعية في معظم أنحاء البلاد.

مرت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بثلاث مراحل:

○ المرحلة الأولى: 1930-1939 :

في هذه المرحلة أسست الجمعية عدة مدارس ومساجد ونوادي في أهم المدن والقرى الجزائرية، قصد التعريف بمبادئها ومحاولة نشر دعوتها بين المواطنين واقناعهم بأهدافها خاصة التعليمية، وقد امتد نشاطها في هذه المرحلة الى فرنسا حيث تعيش جالية جزائرية كبيرة في مختلف المناطق الصناعية الفرنسية، فأستت مجموعة من النوادي الثقافية تتمثل مهمتها من جهة في القاء المحاضرات التوجيهية ودروس الوعظ والارشاد للمحافظة على شخصية هؤلاء العمال الجزائريين القومية، ومن جهة أخرى كانت تربية تتمثل في الدروس التعليمية التي كانت تنظم لأبناء هؤلاء العمال في غير أوقات دراستهم في المدارس الفرنسية، لتلقينهم مبادئ القراءة والكتابة باللغة العربية ومبادئ الدين الاسلامي وتاريخ الاسلام والجزائر وجغرافية الجزائر والعالم العربي والاسلامي، حتى يرتبط هؤلاء الأطفال منذ الصغر بالحضارة العربية الاسلامية وبوطنهم الجزائر.

○ المرحلة الثانية: 1939-1944 :

في هذه المرحلة توفي رئيس الجمعية الشيخ عبدالحميد بن باديس في 16 أفريل 1940¹، كما قام الاحتلال الفرنسي بالقاء القبض على نائب رئيس الجمعية محمد البشير

¹محمد البشير الابراهيمى، مجلة مجمع اللغة العربية ص 147

الابراهيمى ونفيه الى الصحراء في مارس سنة 1940، حيث قضى منفاه في "أفلو" ثلاث سنوات حتى أوائل عام 1943¹.

بعد وفاة رئيس الجمعية الشيخ العلامة عبدالحميد بن باديس، انتخب الأعضاء الابراهيمى لرئاسة الجمعية غيايبا بالاجماع، وأصبح يقود الجمعية ويصرف أمورها ويدير أعمالها من مقر منفاه عن طريق الرسائل التي كان يتبادلها مع الأعضاء بواسطة الرسل الثقات.

○ المرحلة الثالثة: 1945-1954 :

تعتبر هذه المرحلة فترة الانطلاق الواسع النطاق في نشر التعليم العربي الحر، وتكوين المدارس واقامة النوادي وتأسيس المساجد، حتى أن الجمعية أسست سنة 1944 حوالي 73 مدرسة² في مدن وقرى القطر الجزائري.

نشاط جمعية العلماء المسلمين في ميدان التعليم العربي الحر:

بلغ عدد مدارس جمعية العلماء المسلمين الابتدائية في عام 1948 حوالي 140³ مدرسة تغطي معظم مدن و قرى القطر الجزائري.

انعقدت الجمعية العامة السنوية في أكتوبر 1951 والتي ذكر فيها رئيس الجمعية أن عدد مدارسها بلغ 125 مدرسة دون حساب المدارس المعطلة اداريا من طرف الاحتلال، يدرس فيها حوالي 36286 تلميذ وتلميذة منهم 16286 تلميذا متفرغا للدراسة في مدارس الجمعية بالنهار، ويطلق عليهم اسم التلاميذ النهاريين، ومن هؤلاء 10590 ذكور و 5696 اناث، أما الباقيون فهم من تلاميذ المدارس الفرنسية الذين يحضرون للدراسة في مدارس الجمعية بعد انتهائهم من الدراسة في المدارس الفرنسية.

¹ محمد البشير الابراهيمى نفس المرجع ص 148
² محمد البشير الابراهيمى نفس المرجع ص 148
³ حمزة بوكوشة نفس المرجع ص 700

معهد عبد الحميد بن باديس:

في عام 1947 خطت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين خطوة أخرى الى الأمام بانشائها أول معهد ثانوي بقسنطينة يحمل اسم أول رئيس لجمعية العلماء المسلمين اعترافاً بفضله وتخليداً لذكراه، فتأسس سنة 1947 وفتح أبوابه للدراسة في شهر ديسمبر من نفس العام.

يقول الابراهيمى في هذا الصدد: "معهد عبد الحميد بن باديس الخطوة الثانية الى النهضة العلمية العتيدة بعد المدارس الابتدائية، ومنزلته منها منزلة من يأخذ ليعطي، يأخذ منها المتعلمين ويعطيها المعلمين"

وقد بلغ عدد تلاميذ المعهد في العام الدراسي (1950-1951) الى 702 ووصل عددهم عام 1955 الى 913 طالبا موزعين على سنوات الدراسة الأربع كالتالي:

السنة الأولى: 310

السنة الثانية: 284

السنة الثالثة: 227

السنة الرابعة: 92

و تخرج منهم في الشهادة الأهلية عام 1955 حوالي 40 طالبا¹.

و قبل ثورة الفاتح من نوفمبر 1954 بلغت مدارس الجمعية أكثر من 150² مدرسة ما بين ابتدائية و ابتدائية تكميلية، يتعلم فيها أكثر من 50 ألف³ تلميذ و تلميذة .

¹ محمد خير الدين _ البصائر _ السنة الثامنة _ عدد 326 _ 08 يوليو 1955

² مجلة كوفيليان 1962 باريس رقم 32-33

³ محمد البشير الابراهيمى _ مشكلة العروبة في الجزائر _ دالر مصر للطباعة سنة 1955 ص 211

أعداد المعلمين:

يعرف المعلمون في مدارس التعليم العربي الحر باسم "المعلمين الأحرار" نسبة الى التعليم الذي يعملون فيه، وقد أطلق عليهم هذا الاسم لتميزهم عن المعلمين "الرسميين" في سلك التعليم الحكومي الفرنسي التابع لإدارة الاحتلال، فلم تكن هناك معاهد خاصة بتكوين المعلمين، فقامت جمعية العلماء المسلمين بتأسيس " لجنة التعليم العليا" ¹ سنة 1948 أصبحت تعقد بين وقت وآخر ملتقيات تربوية تطرح فيها المشاكل التي تعترض المعلمين ويستفيد منها المعلمون الجدد، كما كانت تنشر دروسا نموذجية في المنشورات وجريدة البصائر.

استمر هذا الوضع حتى سنة 1951 حين أعلنت "لجنة التعليم العليا" أنها قررت بالاجماع اعتبار الشهادات العلمية كشهادة "التحصيل" من جامع الزيتونة، شرطا أساسيا في قبول المعلمين بمدارس الجمعية، كما أصبحت منذ 1953 تخضع زيادة عن الشهادة العلمية الى امتحان خاص أطلق عليه امتحان "أهلية التعليم"² وهو يشتمل على ما يلي:

- ❖ القاء درس على جمع من الطلبة من منهاج التعليم لمدارس جمعية العلماء.
- ❖ موضوع انشائي.
- ❖ سؤال تربوي³.

بلغ عدد المعلمين سنة 1951 حوالي 275 معلما ومعلمة دون الموقوفون عن التعليم بسبب ملاحقتهم من طرف الاحتلال، وكذلك المعلمون المسجونون في سجون الاحتلال بسبب نشاطهم التربوي و الوطني.

¹ البصائر_ عدد 57 _ السنة الثانية_ 22 نوفمبر 1948 ص3
² لجنة التعليم العليا_ البصائر_ عدد 239 _ السنة السادسة_ 04 سبتمبر 1953 ص8
³ نفس المرجع

كما قررت الجمعية سنة 1952 لأول مرة في تاريخ نشاطها التعليمي احداث شهادة انتهاء دروس التعليم الابتدائي العربي في مدارسها، حيث رأت ضرورة منح التلاميذ الذين يدرسون في مدارسها شهادة تثبت متابعتهم للدراسة الى نهاية المرحلة الابتدائية بعد أن كثر عدد المتخرجين من مدارسها سنويا.

يعتبر العام الدراسي (1950-1951) أول سنة يقام فيها امتحان للشهادة الابتدائية، و قسمت الجمعية القطر الجزائري الى خمسة مراكز، وفي عام 1954 قسمت الجمعية القطر الجزائري الى ثمانية مراكز بدل خمسة وهذا دليل على زيادة عدد التلاميذ سنويا.

الجدول رقم 09: نسبة النجاح في جمعية العلماء المسلمين

السنوات	عدد التلاميذ المشاركين	عدد التلاميذ الناجحين	نسبة النجاح ¹ (%)
1950-1951 ²	482	163	33,8
1953-1954 ³	295	203	68,8
1954-1955 ⁴	415	316	76,1

المصدر: التعليم القومي والشخصية الوطنية د. تركي رابح

نلاحظ في هذا الجدول ارتفاع نسبة النجاح بين التلاميذ المشاركين في امتحان الشهادة الابتدائية في القطر الجزائري، حيث ارتفعت النسبة من 33,8% في السنة الدراسية 1950-1951 الى 68,8% في الموسم الدراسي 1953-1954 أي الزيادة بالضعف لترتفع تدريجيا في الموسم الموالي لتصل الى 76,1% ، وهنا ندرك التقدم والاقبال على التعليم والعناية به من طرف المعلمين والتلاميذ من ناحية، و كذلك من طرف جمعية العلماء ومن أولياء أمور التلاميذ من ناحية أخرى.

¹ حساب شخصي

² البصائر_ عدد 244_ السنة السادسة_ 23 اكتوبر 1953 ص1

³ نفس المرجع_ عدد 283_ السنة السابعة_ 03 سبتمبر 1954 ص 8

⁴ نفس المرجع_ عدد 329_ 29 جويلية 1955 ص8

(5)-الفترة الخامسة 1954-1962:

اندلعت ثورة 1954 المجيدة ونسبة تعليم الجزائريين في المدارس الحكومية لا تفوق 15¹%، فقام الاحتلال الفرنسي بمكافحة الثقافة العربية الاسلامية واغلاق المدارس الحرة التي أنجزتها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ومنع نشر وبيع الجرائد والمجلات والكتب المحررة باللغة العربية.

في هذه الفترة كان هم الجزائريين الوحيد هو القضاء على الاستعمار بصفة نهائية واسترجاع سيادته وحريته، فالتحق معظم الطلاب بصفوف جيش التحرير الوطني، فقامت السلطة الفرنسية باعتقال الشعب وتسجينه وتعذيبه وتقتيله فرادى و جماعة، فأغلقت المدارس الحرة وسجن معلموها وبقي معظمهم محرومين من تعليم المدارس العمومية.

الجدول رقم 10: النسب المئوية للمسجلين في بعض ولايات الغرب الجزائري سنة 1958

عدد المسجلين (%)	بعض ولايات الغرب الجزائري
10	وهران
4	مستغانم
5	تلمسان
3	تيارت
3	سعيدة

المصدر: التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال د. الطاهر زرهوني

يبين الجدول التالي النسب المئوية المسجلة في بعض ولايات الغرب الجزائري أثناء الثورة المسلحة وبالضبط سنة 1958، حيث تحتل ولاية وهران في المركز الريادي ب 10% تليها تلمسان ب 5% ومستغانم ب 4%، لتحتل تيارت وسعيدة في المراكز الأخيرة ب 3%.

¹ الطاهر الزرهوني، نفس المرجع، ص 29

في هذه السنة أي سنة 1958 وضع مخطط قسنطينة لأسباب سياسية معروفة، فمن بين 460000 في سن الدراسة لم يسجل منهم الا 104000 أي بنسبة 22,7% بناء على المعطيات الديمغرافية الرسمية.

الجدول رقم 11: عدد التلاميذ الجزائريين والفرنسيين المسجلين في التعليم الثانوي في بعض ولايات الغرب الجزائري

الولايات	الجزائريون المسجلون		مجموع الجزائريين	الفرنسيون المسجلون		مجموع الفرنسيين	المجموع الكلي
	البنون	البنات		البنون	البنات		
وهران	700	223	923	5460	4219	9697	10602
مستغانم	333	81	414	915	114	1059	1473
تلمسان	753	219	972	321	338	659	1631
تيارت	99	21	120	225	125	350	470
المجموع	1885	544	2429	6921	4826	11747	14176

المصدر: التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال د. الطاهر زرهوني

يمثل الجدول التالي مقارنة بين التلاميذ الجزائريين والفرنسيين المسجلين في التعليم الثانوي في بعض ولايات الغرب الجزائري، حيث نلاحظ في ولاية وهران أن مجموع الفرنسيين يبلغ 10 أضعاف مجموع الجزائريين المسجلين ومجموع الفرنسيين المسجلين في ولاية مستغانم يبلغ 3 أضعاف مجموع الجزائريين المسجلين في حين في ولاية تيارت يبلغ مجموع المسجلين الجزائريين الثلث من مجموع الفرنسيين المسجلين، لتبقى ولاية تلمسان الوحيدة في الغرب الجزائري التي يبلغ مجموع الجزائريين المسجلين أكثر من مجموع الفرنسيين المسجلين.

ثانيا : تطور التعليم في الجزائر بعد الاستقلال

مقدمة:

لطالما استمد قطاع التربية والتعليم في الجزائر أهدافه من فلسفة المجتمع المبنية على عدد من العناصر، أهمها التمسك الشديد بالاسلام والارتباط الوثيق بالعروبة وقيمها الثقافية، ناهيك عن النضال المجيد من أجل العزة، الحرية والكرامة، و كذا التمسك بالديمقراطية من أجل تحقيقها، أما المباديء فتمحورت أساسا في اعتماد "التربية حق للجميع" و"مجانية التعليم" من البداية الى النهاية.

كانت نسبة الأمية في الجزائر عند الاستقلال سنة 1962 تفوق 85¹%، وفئة المتدربين تكاد تكون منعدمة مقارنة مع حاجيات المجتمع وتطلعاته، وكم كانت تطلعات الجزائريين كبيرة وهم يخرجون من فترة طويلة من الاستعمار، تطلعات لحياة كريمة ورقي اجتماعي، فقد كان التعليم بعد الاستقلال من بين الأولويات التي تحظى بمكانة مرموقة في برنامج الدولة، فنشأت المدرسة الجزائرية وتطورت انطلاقا من وجوب بناء أكبر عدد ممكن من المؤسسات التعليمية وتكوين أكبر عدد ممكن من المدرسين والأساتذة لاستيعاب أكبر عدد ممكن من التلاميذ والطلبة، فكانت الجزائر تستعين بأساتذة ومعلمين من دول شقيقة وصديقة لضمان التأطير التربوي والعلمي للنشء، وعلى هذا الأساس قامت المدرسة الجزائرية على خمسة مباديء أساسية:

1. لكل مواطن الحق في التربية والتعليم والتكوين.
2. التعليم اجباري لجميع الأطفال من 6 الى 16 سنة.
3. تضمن الدولة المساواة في شروط الالتحاق بالتعليم اللاحق للمرحلة الأساسية.
4. مجانية التعليم في جميع مستوياته مهما تكن المؤسسة الملتحق بها.

¹ WWW. Djazair50. dz

5. التعليم مكفول باللغة الوطنية

1- النظام التعليمي في الجزائر بعد الاستقلال:

كان التعليم في الجزائر سنة 1962 في حالة يرثى لها على غرار الميادين الأخرى، فقد كان أول دخول مدرسي في أكتوبر 1962 واتخذت وزارة التربية قرارا يقضي بادخال اللغة العربية في جميع المدارس الابتدائية بنسبة 7 ساعات في الأسبوع.

ورثت الجزائر قلة هياكل الاستقبال مع قلة الاطارات ومشكلة سيطرة اللغة الفرنسية وانحصار التعليم على مناطق وطبقات دون أخرى، فقامت السلطة الجزائرية بتعديلات مختلفة منذ 1962، ومن الاجراءات الفورية التي اتخذتها اللجنة الوطنية التي عقدت اجتماعها الأول في 15 ديسمبر 1962، ديمقراطية التعليم، التعريب والتكوين العلمي والتكنولوجي، واستمر تطبيق مجموع الاجراءات السنة تلو الأخرى، ففي أكتوبر 1967 طبق القرار القاضي بتعريب السنة الثانية الابتدائية تعريبا كاملا حيث تدرس كل المواد المبرمجة باللغة العربية وحدها بتوقيت 20 ساعة أسبوعيا.

وانطلاقا من قناعة السلطات العمومية بأن منظومة التربية الجزائرية تعتبر أداة مميزة لاقامة المجتمع الجزائري الجديد، بنيت السياسة التربوية على مبادئ أساسية أهمها اقامة نظام ديمقراطي يضمن لكل الأطفال الحق في الاستفادة من تربية قاعدية ونظام تربوي وطني، يعتمد اللغة العربية في تلقين الدروس، ويمكن تلخيص النظام التربوي الجزائري الى أربع مراحل:

المرحلة الأولى: 1962-1970

المرحلة الثانية: 1970-1980

المرحلة الثالثة: 1980-2002

المرحلة الرابعة: 2002-2011

1-1 المرحلة الأولى: 1962-1970 :

بعد الاستقلال مباشرة واجهت الجزائر مشاكل عديدة من التخلف الاجتماعي (جهل، أمية، فقر، ومرض)، ومنظومة تعليمية أجنبية بعيدة كل البعد عن واقعها من حيث الغايات والمبادئ والمضامين وقلة البنى التحتية، لكن الدولة الجزائرية بادرت الى تجنيد وتعبئة كل الامكانيات المادية والبشرية المتاحة واستعانت بالدول الشقيقة من أجل النهوض بالتعليم الذي يعد أساس كل تنمية لأي بلد، وهكذا نصبت أول لجنة وطنية لاصلاح التعليم في 15-09-1962 ، ونشر تقريرها في نهاية سنة 1964. وكان من أهم التوصيات التي وردت في وثائق هذه اللجنة مايلي:

- ✓ التوظيف المباشر للممرنين والمساعدين.
- ✓ تأليف الكتب المدرسية وتوفير الوثائق التربوية.
- ✓ اللجوء الى عقود التعاون مع البلدان العربية الشقيقة.
- ✓ مضاعفة الساعات المخصصة للغة العربية في كل المراحل التعليمية وذلك باعادة النظر في لغة التدريس.
- ✓ بناء المدارس في كل ربوع الجزائر تعميما للتعليم وديمقراطيته، ومن هنا برزت الأهداف الأساسية الثلاثة: التعريب، ديمقراطية التعليم، الاختيار العلمي والفني.
- ✓ استعادة الأصالة والمحافظة على الشخصية الاسلامية العربية.
- ✓ نشر التعليم على نطاق واسع بين كل الجزائريين.
- ✓ الالتحاق بركب الدول المتقدمة في ميدان التكنولوجيا خاصة.

تمتاز هذه المرحلة أيضا بتنصيب اللجنة العليا لاصلاح التعليم سنة 1964/1963 والتي أعادت النظر في مناهج التدريس الموروثة واستبدالها بأخرى، وعلى اثر ذلك أنشئ المعهد التربوي الوطني لتأليف الكتب.

كان أول دخول مدرسي للجزائر المستقلة في أكتوبر 1962 ومن قراراته المتخذة ادخال اللغة العربية في جميع المدارس الابتدائية بنسبة سبع ساعات في الأسبوع، وقد تم توظيف 3452 معلما للعربية و 16450 للغة الأجنبية.

في الموسم الدراسي 1964/1963 قررت اللجنة العليا لاصلاح التعليم تعريب السنة الأولى ابتدائي تعريبا كاملا بتوقيت 15 ساعة في الأسبوع، أما السنوات الأخرى تحتوي على 30 ساعة أسبوعيا منها 10 ساعات للغة العربية و 20 ساعة للغة الفرنسية، ثم تلتها السنة الثانية ابتدائي في أكتوبر 1967 بتوقيت 20 ساعة في الأسبوع.

أما هيكله التعليم في هذه المرحلة كانت تنقسم الى ثلاث مستويات:

التعليم الابتدائي: ويشمل 6 سنوات و يتوج بامتحان السنة السادسة

التعليم المتوسط: ويشمل بدوره ثلاث فروع وهي :

التعليم العام: ويدوم أربع سنوات ويتوج بشهادة الأهلية التي استبدلت فيما بعد بشهادة

التعليم العام (BEG) .

التعليم التقني ويدوم ثلاث سنوات ويتوج بشهادة الكفاءة المهنية

التعليم الفلاحي ويدوم ثلاث سنوات ويتوج بشهادة الكفاءة الفلاحية

التعليم الثانوي: ويشمل بدوره 3 فروع و هي:

(1) التعليم الثانوي العام: ويدوم 3 سنوات ليختتم بشهادة البكالوريا في مختلف الشعب.

(2) التعليم الصناعي و التجاري.

(3) التعليم التقني.

كانت النتيجة في هذه المرحلة تتحسن شيئا فشيئا رغم اكتظاظ الأقسام اثر النمو الديمغرافي الذي تلا سنوات الاستقلال، ورغم النقص العددي للمعلمين والمدارس والمصاعب التي كانت تواجه القطاع كنسبة المعيدين لأسباب شتى والتسرب المدرسي المقلق ولا سيما بعد السنة الرابعة ابتدائي، أسست بموجب القرار الوزاري المؤرخ في 06-10-1964 مراكز للتكوين الثقافي والمهني.

الجدول رقم 12: تطور أعداد التلاميذ في جميع مراحل التعليم من 1962-1970

السنوات	1962-1963	1965-1966	1968-1969	1969-1970
مراحل التعليم				
عدد تلاميذ التعليم الابتدائي منهم بنات %	777636 %36,29	1332203 %37,87	1551489 %37,08	1689023 %37,35
عدد تلاميذ التعليم الأساسي منهم بنات %	30790 %28,63	107944 %30,06	138502 %28,22	162198 %27,91
عدد تلاميذ التعليم الثانوي منهم بنات %	5840 %19,53	12213 %24,90	22084 %26,33	28630 %25,67

Source : sous-direction des statistiques , Ministère de l'éducation national

من الجدول أعلاه نلاحظ أن في سنة 1965-1966 عدد التلاميذ الابتدائي تضاعف بالنسبة للسنة السابقة، ولكن من سنة 1968-1970 كان هناك تزايد ضئيل، كما نلاحظ أن نسبة الإناث كانت في سنة 1962-1963 تبلغ 36.29% لترتفع في سنة 1965-1966

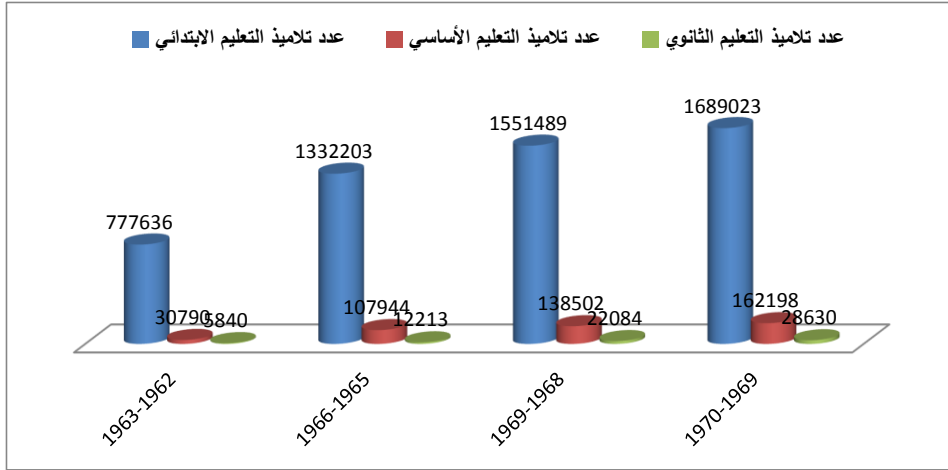
إلى 37.87% وفي سنة 1969-1970 بقيت تقريبا مستقرة حيث قدرت ب 37.35% ويمكن أن نرجع هذا التضاعف في عدد التلاميذ في الطور الابتدائي في الفترة ما بين 1962-1970 إلى الارتفاع في المواليد بعد الاستقلال، وكذلك الارتفاع الذي سجلته الفئة من 6 سنوات- 12 سنة والتي كانت محرومة في سنوات الحرب من الدراسة وبالتالي وجب على الدولة الجزائرية استدراك ما فاتها، فقامت بإدخال كل من هو في سن التعلم حتى الأكبر من 6 سنوات كحالة استثنائية خاصة أن الجزائر في سنواتها الأولى من الاستقلال .

أما فيما يخص عدد تلاميذ التعليم الأساسي، فنلاحظ نفس الشيء فقد تضاعف من سنة 1962 إلى سنة 1966 ومن تم تزايد طفيف في عدد التلاميذ، فنسبة البنات كانت 28.63% فارتفعت إلى 30.06% في السنة الدراسية 1965-1966، ثم انخفضت في السنة الدراسية 1969-1970 إلى 27.91%.

ويمكن أن نرجع هذا الارتفاع كما أشرنا في الطور الابتدائي، لفئة 11- 15 سنة كانت في تزايد مستمر، وبعد اندلاع الثورة في 1954 حرم الكثيرون من الدراسة مما أدى بالجزائر إلى انتهاج سياسة محكمة في استدراج ما فاتها من سنوات التعليم حتى لا تدخل في متاهة الأمية.

أما بالنسبة لعدد تلاميذ التعليم الثانوي فعدد المتدرسين في سنة 1962-1963 كان منخفضا وهذا نظرا للظروف الصعبة التي مرت بها الجزائر في هذه الفترة وخروجها من الحرب، ومع مرور السنوات بدأت في الارتفاع تدريجيا حتى وصلت الى 28630 تلميذا بعدما كانت في السنة الأولى بعد الاستقلال 5840 تلميذا، أما بالنسبة للبنات فقد كانت النسبة 24.90% وارتفعت إلى 25.67% من سنة 1965 إلى 1970، ومقارنة بباقي الأطوار نلاحظ أن في هذا الطور عدد المتدرسين منخفض، وهذا الانخفاض راجع الى التحاق معظم هذه الفئة الممثلة في 15-18 سنة بالثورة المسلحة.

التمثيل البياني رقم 10: تطور أعداد التلاميذ من 1962 إلى 1970



الجدول رقم 13: تطور أعداد المعلمين والأساتذة في جميع مراحل التعليم من 1962-1970

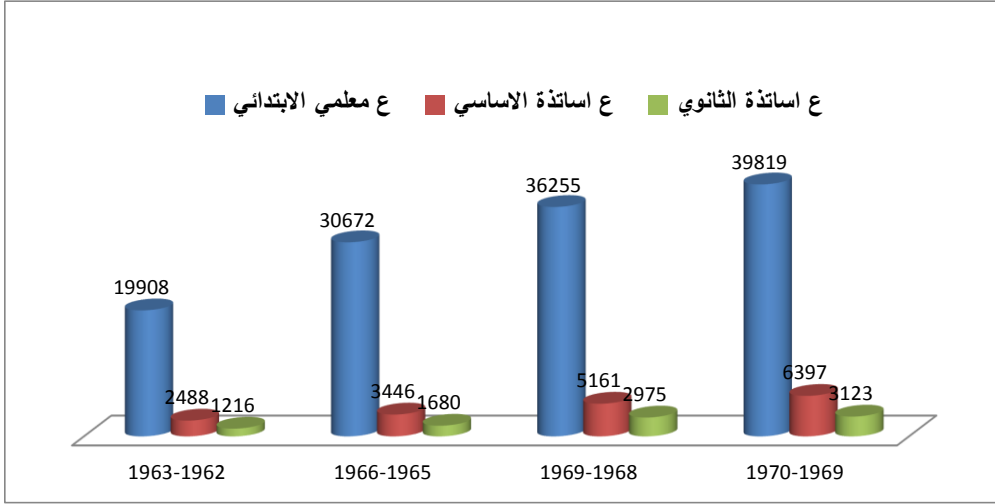
السنوات	1970-1969	1969-1968	1966-1965	1963-1962	مراحل التعليم
	39819	36255	30672	19908	عدد المعلمين في الابتدائي
	6397	5161	3446	2488	عدد الأساتذة في الأساسي
	3123	2975	1680	1216	عدد الأساتذة في الثانوي

Source : sous-direction des statistiques , Ministère de l'éducation national

لو سلطنا الضوء على المؤشرين نلاحظ في الجدول أن عدد المعلمين والأساتذة في كل أطوار التعليم المختلفة في زيادة متواصلة من سنة 1962 إلى سنة 1970، فالطور الابتدائي له حصة الأسد من عدد المعلمين مقارنة بعدد الأساتذة في الطورين الأساسي والثانوي ، ويمكن أن نرجع هذا التباين الشاسع بين عدد المعلمين والأساتذة إلى أن الجزائر كانت تستعين بأساتذة من الدول العربية الشقيقة كـمصر، سوريا، العراق... للتدريس في الطور الأساسي والثانوي، بينما تكفي فقط بمعلمين من الجزائر لهم مستوى تأهيلي متوسط

يمكنهم من التدريس في الطور الابتدائي كمعرفة القراءة والكتابة مع تلقينهم تكويننا ليكونوا مؤهلين للتدريس.

التمثيل البياني رقم 11: تطور أعداد المعلمين والأساتذة من 1962 إلى 1970



الجدول رقم 14: تطور أعداد المؤسسات التربوية في جميع مراحل التعليم من 1962-1970

السنوات	1970-1969	1969-1968	1966-1965	1963-1962	مراحل التعليم
عدد المدارس الابتدائية	5832	5614	4255	2263	
عدد المدارس الأساسية	502	478	402	364	
عدد الثانويات و المتاقن	67	63	52	39	

Source : sous-direction des statistiques , Ministère de l'éducation national

بعد تطرقنا إلى عدد التلاميذ وعدد المؤطرين في مختلف الأطوار في المرحلة 1970-1962، لا يفوتنا أن نسلط الضوء على عدد المؤسسات التربوية، فعدد المدارس الابتدائية من سنة 1962 إلى سنة 1966 تضاعف تقريبا، فبعدما كان العدد إلى 2263 مدرسة ارتفع إلى 4255 كما ارتفع من سنة 1968 إلى 1970 بشكل ضئيل، ونلاحظ

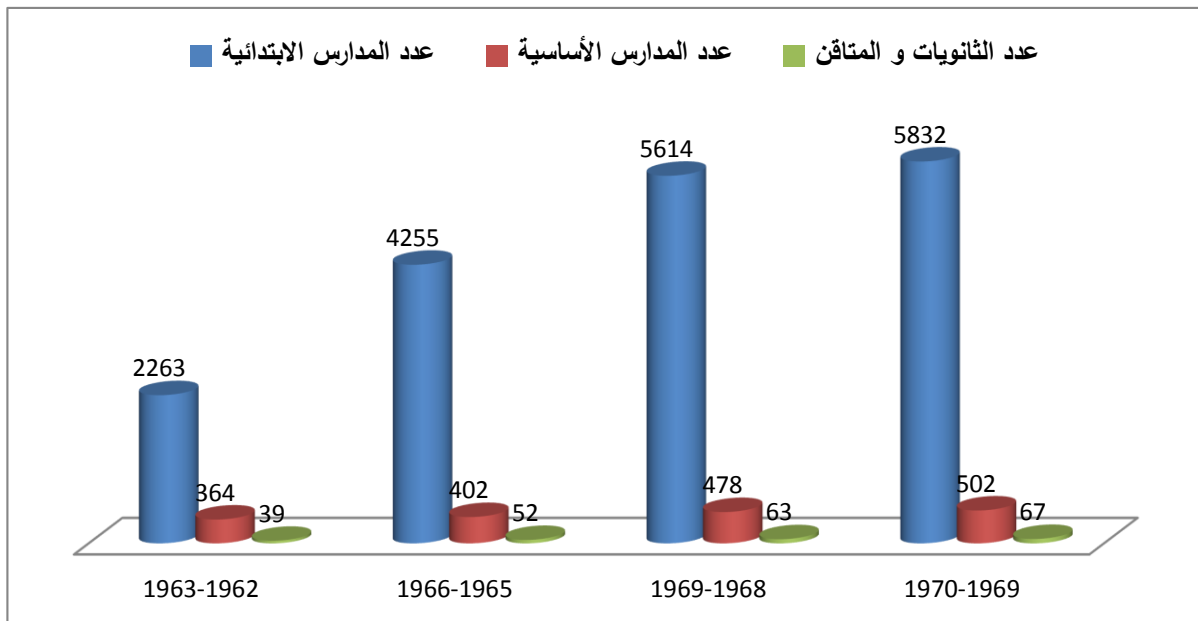
أيضاً أن عدد المدارس الأساسية في زيادة طفيفة نوعاً ما من سنة 1962 إلى سنة 1969، فقد ارتفع العدد من 364 اكمالية في السنة الدراسية 1962-1963 إلى 502 اكمالية.

أما بالنسبة لعدد الثانويات فقد كان العدد ضئيلاً جداً وصل إلى 39 ثانوية فقط في السنة الدراسية 1962-1963 وأصبحت 63 ثانوية في السنة الدراسية 1968-1969.

وكما هو ملاحظ من خلال كل ما سبق أن عدد التلاميذ في الطور الابتدائي أكثر من التلاميذ في الطور الأساسي والثانوي، وعليه فبالضرورة سيكون عدد المعلمين في الطور الابتدائي أكثر من عدد المعلمين في الطور الأساسي والثانوي، ونفس الشيء ينطبق على المؤسسات التربوية.

كل هذا يعكس مدى الحالة الاجتماعية والاقتصادية التي كانت تعيشها الجزائر في هذه الفترة 1962-1970 خاصة أنها كانت في سنواتها الأولى بعد الاستقلال، وسنواتها الأولى لاستدراك ما فاتها من سنوات الحرب.

التمثيل البياني رقم 12: تطور أعداد المؤسسات التربوية من 1962 إلى 1970



1-2 المرحلة الثانية: 1970-1980 :

هي مرحلة المخططين الرباعي الأول 73/69 والمخطط الرباعي الثاني 77/74، ففي المخطط الرباعي الأول 73/69، كان التطور كميًا أما النوعي فكان محدودًا، وقد تجلّى ذلك في ميزانية الدولة المخصصة لقطاع التربية وبرامج التجهيز وزيادة أعداد التلاميذ والمدرسين.

في هذه المرحلة عرفت أعداد مشاريع إصلاحية كمشروع 1973 ومشروع وثيقة إصلاح التعليم سنة 1974 التي صدرت بعد تعديلها في شكل أمر 16-04-1976 وهو الأمر المتعلق بتنظيم التربية والتكوين الذي ينص على إنشاء المدرسة الأساسية وتوحيد التعليم الأساسي واجباريته وتنظيم التعليم الثانوي.

كما أدخلت إصلاحات على النظام التعليمي لتتماشى والتحويلات الاقتصادية والاجتماعية كما كرس الطابع الإلزامي ومجانية التعليم، وقد شرع في تعميم وتطبيق أحكام هذا الأمر ابتداءً من السنة الدراسية 1980-1981 وهو ما عرف بنظام "المدرسة الأساسية" ذات البعد العلمي والتكنولوجي، وتستمر فيه الدراسة تسع سنوات أي إلى أن يبلغ 16 سنة.

وقد تميزت هذه المرحلة في المجال التربوي بالخصائص التالية:

✓ تجديد المضامين والطرق التعليمية بالتعمير التدريجي للتعليم المتعدد الشعب بهدف تحضير شروط التنمية العلمية للبلاد.

✓ استخدام ميكانيزمات فعالة لتوجيه التلاميذ خلال مسارهم الدراسي.

✓ جعل وسائل التعليم والمضامين التعليمية منسجمة مع انشغالات المحيط، وبالتوازي مع الاصلاحات التعليمية فقد شهد القطاع في هذه المرحلة هيكلية جديدة نوجزها فيما يلي:

(1) في التعليم الابتدائي: لم تدخل عليه تغييرات بالمقارنة لما كان عليه في المرحلة السابقة، أي امتحان السنة السادسة.

(2) في التعليم المتوسط: تم انشاء اكماليات التعليم المتوسط التي جمع فيها كل أنواع التعليم التي كانت في الطور الأول من التعليم الثانوي وفي اكماليات التعليم العام والتعليم التقني والتعليم الفلاحي، هذه المؤسسات التي شرع في ازلتها ابتداء من سنة 1970 و تنتهي الدراسة باجتياز شهادة الأهلية للتعليم المتوسط والذي أصبح يسمى بشهادة التعليم الأساسي، تدوم فيها الدراسة 3 سنوات والتي تمثل الطور الثالث من التعليم الأساسي.

(3) التعليم الثانوي: يدوم 3 سنوات وينتهي باجتياز مختلف شعب البكالوريا التي تؤدي الى الجامعة، ان أهم التغييرات التي وقعت في هذه المرحلة تتعلق بالتعليم التقني، أما المتأقن فتحوّلت الى ثانويات.

الجدول رقم 15: تطور أعداد التلاميذ في جميع مراحل التعليم من 1970-1980

السنوات	1971-1970	1974-1973	1977-1976	1980-1979
عدد تلاميذ التعليم الابتدائي منهم بنات %	1851416 %37,85	2376344 %39,05	2782044 %40,55	3061252 %41,63
عدد تلاميذ التعليم الأساسي منهم بنات %	191957 %27,88	299908 %32,90	489004 %35,19	737902 %38,81
عدد تلاميذ التعليم الثانوي منهم بنات %	34988 %27,53	65673 %26,27	112003 %30,43	183205 %34,79

Source : sous-direction des statistiques , Ministère de l'éducation national

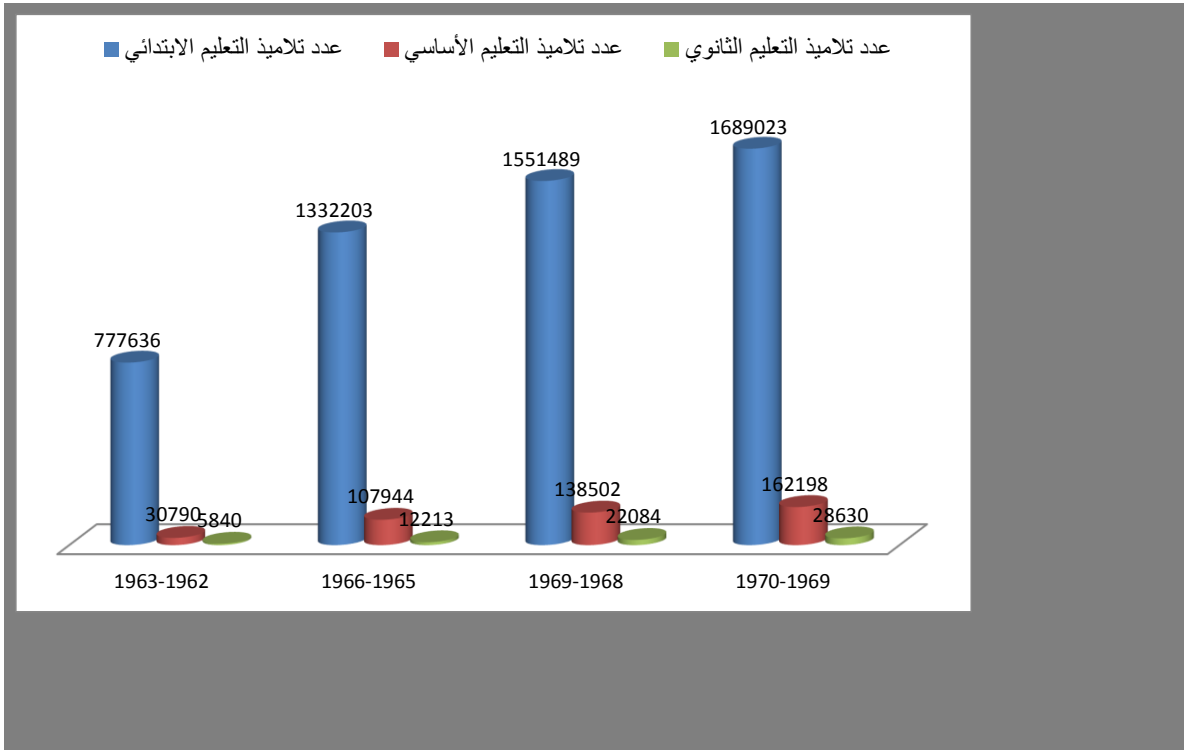
من الجدول أعلاه نلاحظ أن هذه المرحلة عرفت ارتفاع ملحوظ في عدد التلاميذ المتمدرسين في الطور الابتدائي (6-12) سنة، فقد سجلنا ما يقارب 1851416 تلميذ في سنة 1970-1971 بنسبة 37.85% للإناث، لتضاعف إلى 3061252 تلميذ سنة 1979-1980 بنسبة 41.63% للإناث .

وفي الطور الأساسي سجلنا 191957 تلميذ سنة 1970-1971 بنسبة 27.88% للإناث ، ليرتفع هذا العدد إلى ما يقارب الضعفين حيث وصل في السنة الدراسية 1979-1980 إلى 737902 تلميذ بنسبة 38.81% للإناث.

وفي الطور الثانوي سجلنا ما يقارب 34988 تلميذ سنة 1970-1971 بنسبة 27.53%، ليرتفع هذا العدد إلى 183205 تلميذ سنة 1979-1980 بنسبة 34.79% للإناث .

وعلى خلاف المرحلة الأولى (1962-1970)، فقد شهدت هذه المرحلة تزييدا في نسبة التمدرس في مختلف الأطوار، وخاصة الطور الابتدائي الذي نجده يحتل المرتبة الأولى في عدد المنتميين إليه، ويمكن أن يرجع هذا التزايد إلى تبني الدولة سياسة مجانية التعليم من 6 سنوات فما فوق، أما بالنسبة للطور الأساسي والثانوي فيمكن أن نرجع هذا التزايد إلى الأعداد الهائلة المتواجدة في الطور الابتدائي، إذ ليس من الممكن أن يوجد تعليم أساسي وثنوي ما لم يكن هناك تعليم ابتدائي، كما لا يفوتنا أن نسلط الضوء على زيادة نسبة التمدرس بالنسبة للبنات في كافة الأطوار رغبة من الجزائر في القضاء على الأمية التي ورثتها من فرنسا .

التمثيل البياني رقم 13: تطور أعداد التلاميذ من 1970 الى 1980



الجدول رقم 16: تطور أعداد المعلمين والأساتذة في جميع مراحل التعليم من 1970-1980

1980-1979	1977-1976	1974-1973	1971-1970	السنوات مراحل التعليم
85499	70490	51982	43656	عدد المعلمين في الابتدائي
26838	15744	9936	6955	عدد الأساتذة في الأساسي
9365	5960	4439	4048	عدد الأساتذة في الثانوي

Source : sous-direction des statistiques , Ministère de l'éducation national

بالنسبة لتطور عدد المعلمين فقد شهدت هذه الفترة ما يقارب 43656 معلم في السنة

الدراسية 1970-1971 لترتفع هذه النسبة إلى قرابة الضعف فقد وصلت إلى 85499 معلم سنة 1979-1980.

كما عرفت هذه الفترة تزييدا في عدد الأساتذة للطور الأساسي، فقد سجلنا ما يقارب

6955 أستاذ سنة 1970-1971 ليرتفع العدد إلى قرابة ثلاث أضعاف في عشر سنوات تقريبا فقد وصل الى 26838 أستاذا في سنة 1979-1980 .

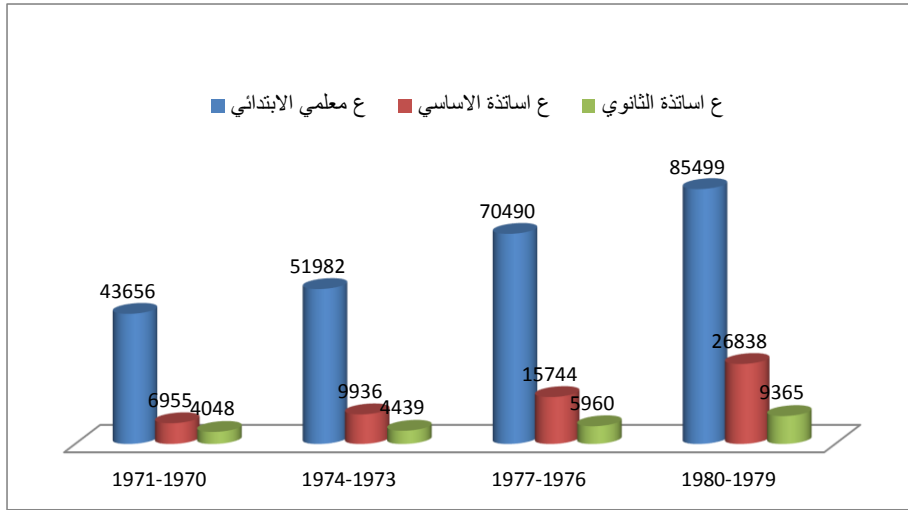
وفيما يخص التعليم الثانوي فقد شهد هو كذلك زيادة معتبرة في عدد الأساتذة فبينما

كانوا يمثلون 4048 أستاذ في سنة 1970-1971 أصبحوا يمثلون 9365 أستاذ في سنة 1979-1980 .

وهذا الزيادة المعتبرة للمعلمين والأساتذة التي عرفت في فترة 1970-1980، يمكن

إرجاعها بالضرورة الأولى إلى التزايد في عدد المتمدرسين في مختلف الأطوار بما فيها الابتدائي والأساسي والثانوي، فارتفاع نسبة هذه الشريحة هي التي فرضت وخلقت مناصب أخرى لمعلمين وأساتذة لتغطية النقص.

التمثيل البياني رقم 14: تطور أعداد المعلمين والأساتذة من 1970 الى 1980



الجدول رقم 17: تطور أعداد المؤسسات التربوية في جميع مراحل التعليم من 1970-1980

السنوات	1977-1976	1974-1973	1971-1970	1980-1979
عدد المدارس الابتدائية	8182	7376	6467	9034
عدد الاكماليات	665	545	519	873
عدد الثانويات و المتاقن	142	93	72	208

Source : sous-direction des statistiques , Ministère de l'éducation national

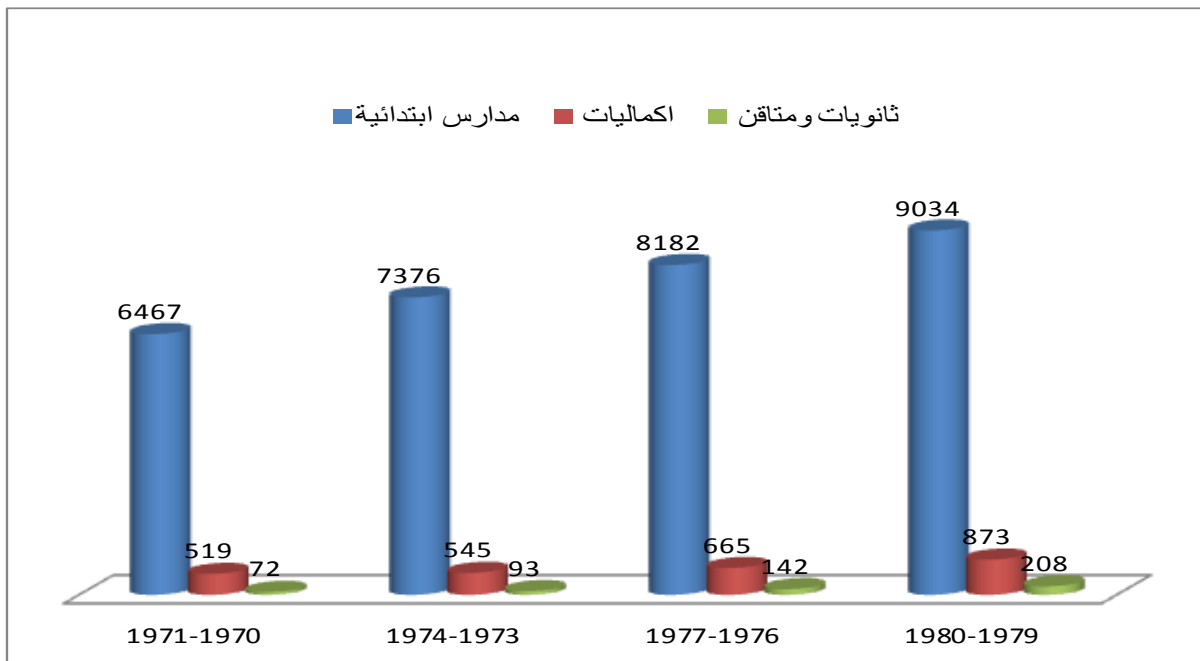
على غرار عدد المتمدرسين وعدد المؤطرين في كافة الأطوار، لا يفوتنا أن ننتقل إلى تطور عدد المدارس فقد سجلت 6467 مدرسة ابتدائية في السنة الدراسية 1970-1971 لتنتقل إلى 9034 مدرسة ابتدائية في السنة الدراسية 1979-1980.

أما بالنسبة للطور الأساسي فقد ارتفع عدد الإكماليات من 519 اكمالية في السنة الدراسية 1970-1971 إلى 873 اكمالية في السنة الدراسية 1979-1980 .

وفي الطور الثانوي سجلنا ما يقارب 72 ثانوية منها 7 متاقن في السنة الدراسية 1970-1971 لترتفع إلى ما يقارب 185 ثانوية منها 23 متقنة في السنة الدراسية 1979-1980.

وهذا الزيادة التي شهدتها مختلف المنشآت سواءاً كانت ابتدائيات، متوسطات وثانويات راجعة إلى الطلب على الزيادة في حجات الدراسة التي فرضتها الأعداد الهائلة والمعتبرة المسجلة في كافة الأطوار، وكذلك تحسن المستوى الاقتصادي والاجتماعي الذي عرفته البلاد في هذه الفترة ورغبةً منها في تحسن المستوى التعليمي، فقد شيدت هياكل ومنشآت لتغطية الأعداد المتزايدة من التلاميذ.

التمثيل البياني رقم 15: تطور أعداد المؤسسات التربوية من 1970 الى 1980



1-3 المرحلة الثالثة: 1980-2002 :

في هذه المرحلة تم تنصيب الاصلاح الجديد المتمثل في التعليم الأساسي واقامة المدرسة الأساسية بداية من الموسم الدراسي 1980-1981، بموجب الأمر 35-76 المؤرخ في 16 أفريل 1976 المتعلق بتنظيم التربية والتكوين، وقد تم تعميمها بشكل تدريجي سنة بعد سنة حتى يتسنى لمختلف اللجان تحضير البرامج والوسائل التعليمية لكل طور، وتدوم فترة التمدرس الالزامي فيها 9 سنوات وتشمل هيكلتها ثلاثة أطوار، مدة الطورين الأولين 6 سنوات (الابتدائي سابقا) ومدة الطور الثالث 3 سنوات (المتوسط سابقا).

أما على مستوى التعليم الثانوي فقد شهدت تحولات عميقة رغم أن التكفل به أسند الى جهاز مستقل، وقد شملت هذه التحولات ما يلي:

التعليم الثانوي العام: تميز بادراج التربية التكنولوجية والتعليم الاختياري في اللغات والاعلام الآلي والتربية البدنية والفنية وكذا فتح شعبة "العلوم الاسلامية".

التعليم الثانوي التقني: تميزب:

- ✓ تطابق التكوين في المتاقن مع التكوين الممنوح في الثانويات التقنية.
- ✓ فتح بعض شعب التعليم العالي أمام الحائزين على بكالوريا تقني.
- ✓ اقامة التعليم الثانوي التقني القصير المدى الذي يتوج بشهادة الكفاءة التقنية والذي ظل ساري المفعول من 1980 الى 1984.

✓ فتح شعب جديدة.

✓ تعميم تدريس مادة التاريخ لتشمل كل الشعب.

كما اضطر أصحاب القرار الى اقرار ضرورة التخفيف من كثافة البرامج وتكييفها حسب الوضعية الجديدة الناتجة عن التغيرات السياسية والاقتصادية التي عرفت الجزائر، وبالفعل فقد تم تخفيف البرامج في السنة الدراسية 1993-1994 من خلال اعادة كتابة برامج التعليم الأساسي دون أن تتبع هذه العملية باعداد كتب مدرسية جديدة، كما أوكلت مهمة تكوين المعلمين والأساتذة في مختلف الأطوار الى المؤسسات الجامعية ابتداء من سنة 1999.

الجدول رقم 18: تطور أعداد التلاميذ في جميع مراحل التعليم من 1980-2002

السنوات مراحل التعليم	1981-1980	1986-1985	1989-1988	1993-1992	1997-1996	2002-2001
عدد تلاميذ التعليم الابتدائي منهم بنات %	3118827 %41,73	3481288 %43,55	3911388 %44,52	4436363 %45,34	4674947 %46,29	4691870 %46,98
عدد تلاميذ التعليم الأساسي منهم بنات %	804521 %39,01	1399890 %41,27	1396326 %40,58	1558046 %42,96	1762761 %45,61	2115087 %48,01
عدد تلاميذ التعليم الثانوي منهم بنات %	211948 %36,75	423502 %42,42	714966 %45,15	747152 %47,92	865481 %51,93	1041047 %56,24

Source : sous-direction des statistiques , Ministère de l'éducation national

نلاحظ من الجدول أن عدد التلاميذ في تزايد مستمر من مرحلة الى أخرى، ففي

الطور الابتدائي ارتفع عدد التلاميذ من 3118827 خلال السنة الدراسية 1980-1981

الى 4691870 خلال السنة الدراسية 2001-2002، حيث ارتفع العدد الى النصف

خلال 20 سنة، كما ارتفع عدد الاناث بنسبة 6% خلال هذه المرحلة حيث كانت النسبة الى

41,73% في السنة الدراسية 1980-1981 فارتفعت الى 46,98% في السنة الدراسية

2001-2002، ويمكن اختصار هذا الارتفاع الى الهيكل الجديدة التي اتبعتها الجزائر سنة

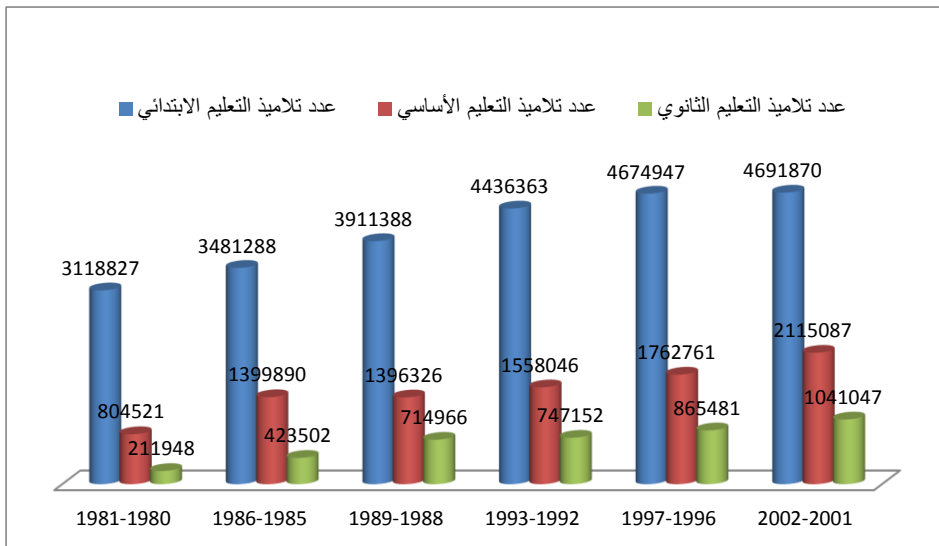
1980 بانتهاجها لسياسة الاصلاح، وباعتمادها على خلق المدرسة الأساسية التي تهدف

الى اعطاء تربية أساسية واحدة لجميع التلاميذ خلال 9 سنوات، كما كرسست الجزائر مبدأ التعليم المجاني والاجباري لكل فرد من 6 سنوات الى 16 سنة .

أما فيما يخص عدد تلاميذ التعليم الأساسي فقد تزايد العدد الاجمالي خلال 20 سنة الى الضعفين تقريبا أي من 804521 في السنة الدراسية 1980-1981 الى 2115087 في السنة الدراسية 2001-2002 وبعملية حسابية نقول أن عدد تلاميذ التعليم الأساسي في ارتفاع مستمر وسريع بنسبة 8% تقريبا في كل سنة، كما ارتفعت نسبة الإناث مقارنة بالمرحلة الأولى ب 9% فقد ارتفعت من 39% الى 48% خلال هذه المرحلة.

أما في التعليم الثانوي فان عدد التلاميذ في ارتفاع أسرع من عدد تلاميذ التعليم الأساسي، حيث أن العدد تضاعف الى أكثر من 3 مرات خلال 20 سنة أي مايقارب 20% كل سنة وهذا ارتفاع كبير ومذهل مقارنة بالمراحل الأولى من الاستقلال، حيث أنه في السنة الدراسية 1980-1981 كان العدد الى 211948 منهم 36,75% بنات ليرتفع خلال السنة الدراسية 2001-2002 الى 2115087 منهم 56,24% بنات.

التمثيل البياني رقم 16: تطور أعداد التلاميذ من 1980 الى 2002



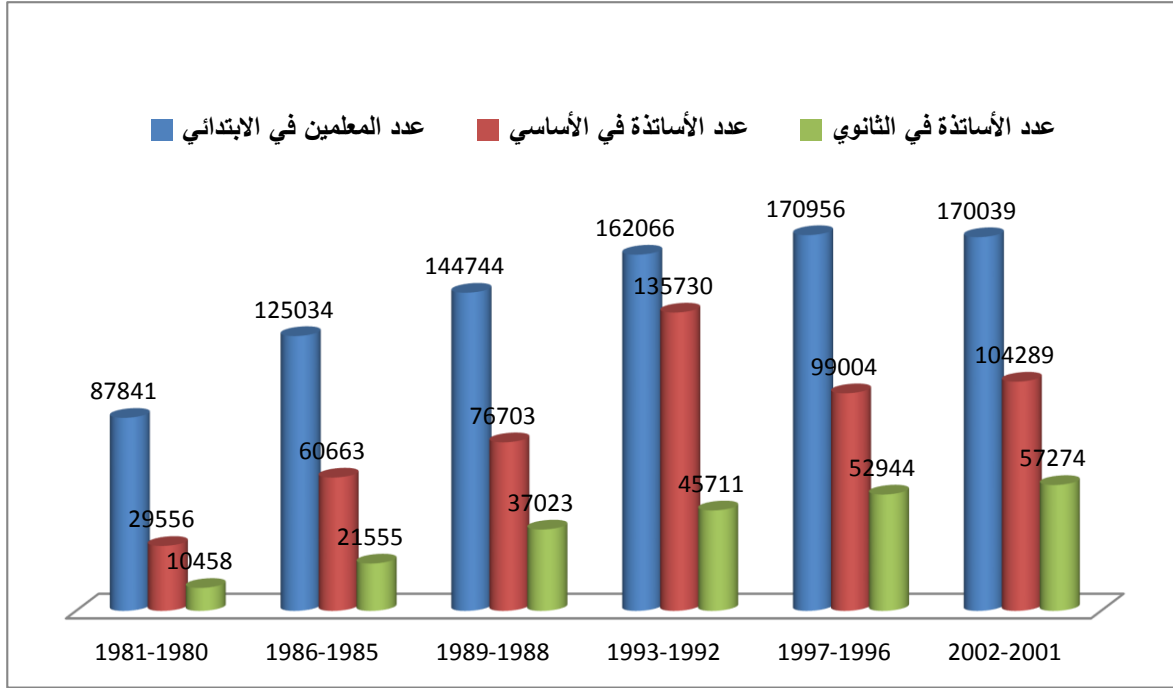
الجدول رقم 19: تطور أعداد المعلمين والأساتذة في جميع مراحل التعليم من 1980-2002

السنوات	1981-1980	1986-1985	1989-1988	1993-1992	1997-1996	2002-2001
مراحل التعليم						
عدد المعلمين في الابتدائي	87841	125034	144744	162066	170956	170039
عدد الأساتذة في الأساسي	29556	60663	76703	135730	99004	104289
عدد الأساتذة في الثانوي	10458	21555	37023	45711	52944	57274

Source : sous-direction des statistiques , Ministère de l'éducation national

نلاحظ في هذا الجدول أن عدد المعلمين والأساتذة في ارتفاع مستمر وهذا راجع الى ارتفاع عدد التلاميذ حيث أن عدد المعلمين في الطور الابتدائي ارتفع بنسبة 100% تقريبا خلال 20 سنة، حيث أنه في السنة الدراسية 1981-1980 كان العدد 87841 معلما وارتفع الى 170039 معلما خلال السنة الدراسية 2002-2001، أما أساتذة التعليم الأساسي فكان الارتفاع سريعا حيث وصلت النسبة الى 250% تقريبا خلال 20 سنة، حيث أنه في السنة الدراسية 1981-1980 كان العدد الى 29556 استاذا وارتفع الى 104289 استاذا خلال السنة الدراسية 2002-2001، أما أساتذة التعليم الثانوي فكان الارتفاع مذهلا حيث وصلت النسبة الى 440% خلال 20 سنة تقريبا حيث في السنة الدراسية 1981-1980 كان العدد 10458 استاذا ووصل الى 57274 استاذا خلال السنة الدراسية 2002-2001.

التمثيل البياني رقم 17: تطور أعداد المعلمين والأساتذة من 1980 الى 2002



الجدول رقم 20: تطور أعداد المؤسسات التربوية في جميع مراحل التعليم من 1980-2002

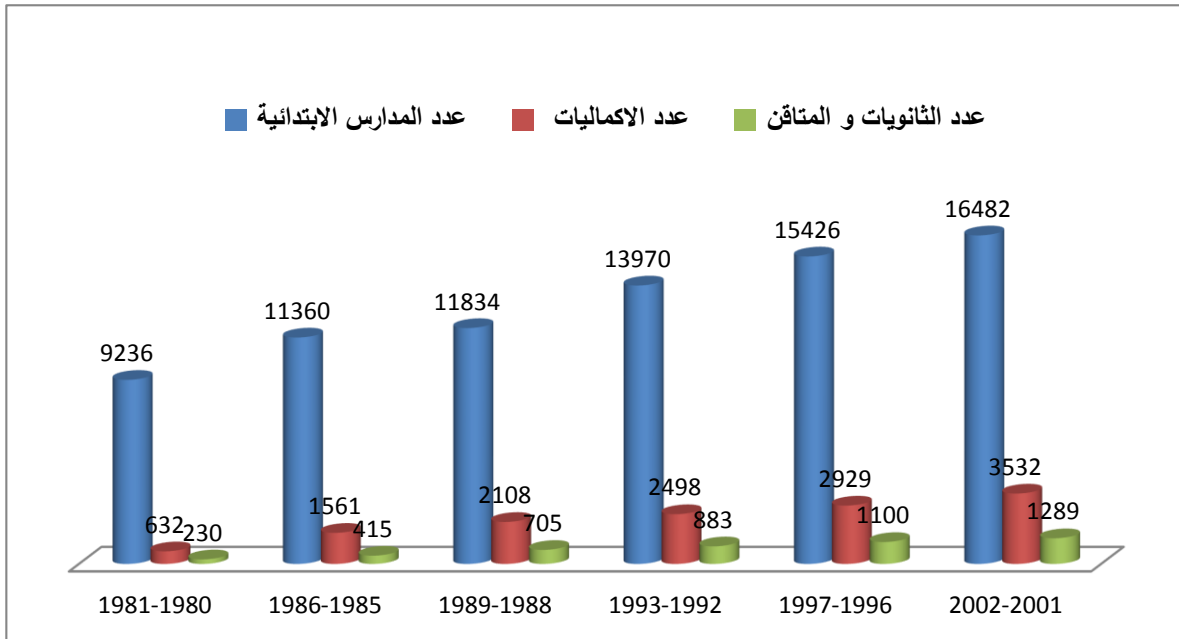
السنوات	1981-1980	1986-1985	1989-1988	1993-1992	1997-1996	2002-2001
مرحل التعليم						
عدد المدارس الابتدائية	9236	11360	11834	13970	15426	16482
عدد الاكماليات	632	1561	2108	2498	2929	3532
عدد الثانويات و المتاقن	230	415	705	883	1100	1289

Source : sous-direction des statistiques , Ministère de l'éducation national

الحديث عن ارتفاع عدد التلاميذ والمعلمين والأساتذة يقودنا حتما الى الهياكل والمنشآت القاعدية، حيث نلاحظ أن الدولة تسعى جاهدة لاستقبال هذا الارتفاع الهائل للتلاميذ بتشبيدها للمدارس الابتدائية التي ارتفعت من 9236 مدرسة الى 16482 مدرسة،

أي أنها ارتفعت بنسبة 80% تقريبا خلال 20 سنة، وعدد الاكماليات من 632 اكمالية الى 3532 أي ارتفعت بنسبة 450% تقريبا خلال هذه المرحلة، أما عدد الثانويات والمتاقن فكان الارتفاع سريعا حيث وصل عدد الثانويات الى 1289 ثانوية خلال السنة الدراسية 2001-2002 بعدما كان 230 ثانوية خلال السنة الدراسية 1980-1981.

التمثيل البياني رقم 18: تطور أعداد المؤسسات التربوية من 1980 الى 2002



1-4 المرحلة الرابعة: 2002 الى يومنا هذا:

أهم ما ميز هذه الفترة وقوع 3 أحداث وهي:

✓ تشكيل لجنة وطنية لاصلاح المنظومة التربوية:

في 09-05-2000 تم تشكيل لجنة وطنية لاصلاح المنظومة التربوية، أوكلت لها مهمة التفكير وتقديم اقتراحات بخصوص ثلاث مواضيع كبرى وهي:

❖ تحسين نوعية التأطير بشكل عام والتأطير التربوي بشكل خاص.

❖ السبل التي ينبغي اتباعها لتطوير العمل البيداغوجي.

❖ اعادة تنظيم المنظومة التربوية بكاملها.

توجب أشغال اللجنة باصدار ملف ضخم تضمن تحليلا معمقا لتطور المنظومة التربوية الجزائرية والانجازات التي حققتها والاختلالات التي أفرزتها، وشكل هذا الملف موضوعا لعدة اجتماعات لمجلس الحكومة خلال شهري فبراير ومارس سنة 2002، وذلك قصد دراسة مختلف الاقتراحات الواردة فيه وتحديد الاجراءات التي يتطلبها تطبيقها وضبط الآجال.

✓ تعديل الأمر المتعلق بتنظيم التربية والتكوين:

الأمر رقم 09/03 المؤرخ في 13-08-2003 الذي يعدل ويتمم الأمر رقم 76/35 المؤرخ في 16-04-1976 والمتضمن تنظيم التربية والتكوين، وقد جرى بعد صدور هذا الأمر على المستوى التنظيمي اعادة هيكلة التعليم الأساسي في طورين بدل 3 أطوار هما:

❖ التعليم الابتدائي: مدته 5 سنوات.

❖ التعليم المتوسط: مدته 4 سنوات.

من أهم ما جاء به هذا الأمر :

❖ ادراج اللغة الفرنسية من السنة الثانية ابتدائي (أعيد النظر في هذا الأمر موسم

2006-2007 حيث أصبحت تدرس في السنة الثالثة ابتدائي).

❖ ادراج مادة التربية العلمية و التكنولوجيا منذ السنة الأولى ابتدائي.

❖ التكفل بالبعد الأمازيغي.

❖ ادراج الترميز العالمي والمصطلحات العلمية.

❖ ادراج مادة الاعلام الآلي بدءا من السنة الأولى من التعليم المتوسط وتدعيمه في

التعليم الثانوي بأن يصبح باسم مادة تكنولوجيات الاعلام والاتصال.

❖ فتح المجال للمبادرة الخاصة للاستثمار في التعليم عن طريق انشاء مؤسسات خاصة

للتعليم في جميع المستويات.

✓ صدور القانون التوجيهي للتربية الوطنية:

يتعلق الأمر بالقانون التوجيهي رقم 08-04 المؤرخ في 23-01-2008 وهو النص

التشريعي الذي يرمي الى تجسيد المسعى الشامل للدولة الجزائرية لاصلاح المنظومة

التربوية، يأتي هذا القانون ليوفر للمدرسة الجزائرية الاطار التشريعي المناسب لجعلها

تستجيب للتحديات والرهانات التي يواجهها المجتمع، وتتماشى مع التحولات الوطنية والدولية

والتي من بينها ، على الخصوص:

❖ ظهور التعددية السياسية في الجزائر وما يترتب عن ذلك من ضرورة إدراج مفهوم

الديمقراطية في المناهج الدراسية.

- ❖ التخلي عن الاقتصاد الموجه وأساليب التسيير الممركز والتأسيس التدريجي لاقتصاد السوق.
 - ❖ عولمة الاقتصاد وما يتطلبه من التحضير اللائق للأفراد والمجتمع، لمواجهة التنافس الحاد.
 - ❖ التطور السريع للمعارف العلمية والتكنولوجية ووسائل الإعلام والاتصال الحديثة، وما تفرضه بخصوص إعادة تصميم ملامح المهن.
- ولكي تستجيب المنظومة التربوية الجزائرية لطموحات الأمة وتتدرج في الحركة الدؤوبة للعلامة، حدد القانون التوجيهي الغايات التي ينبغي أن ترمي السياسة التربوية إلى تحقيقها فيما يلي:
- ❖ تعزيز دور المدرسة في بلورة الشخصية الجزائرية وتوطيد وحدة الشعب الجزائري.
 - ❖ ضمان التكوين على المواطنة، انفتاح المدرسة على الحضارات والثقافات الأخرى واندماجها في حركة الرقمي العالمية.
 - ❖ إعادة تأكيد مبدأ ديمقراطية التعليم بشكل عام وإلزامية التعليم الأساسي.
 - ❖ تثمين وترقية الموارد البشرية .

الجدول رقم 21: تطور أعداد التلاميذ في جميع مراحل التعليم من 2002-2011

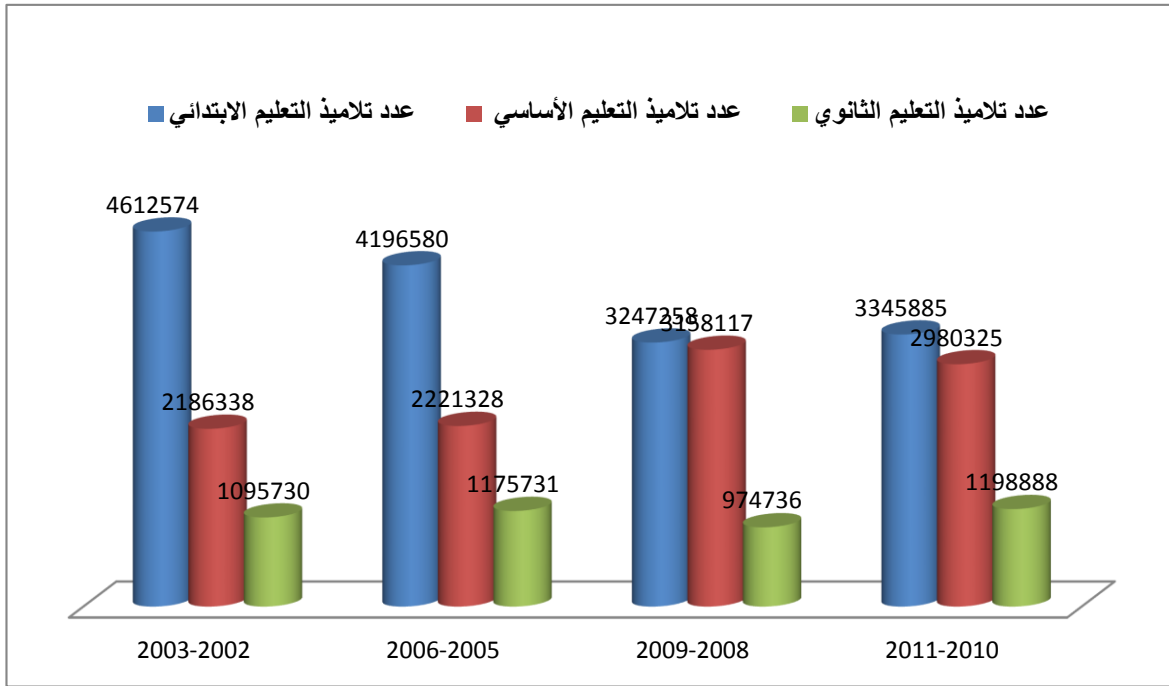
السنوات	2003-2002	2006-2005	2009-2008	2011-2010
مرحل التعليم				
عدد تلاميذ التعليم الابتدائي	4612574	4196580	3247258	3345885
منهم بنات %	%46,96	%47,04	%47,29	%47,37
عدد تلاميذ التعليم الأساسي	2186338	2221328	3158117	2980325
منهم بنات %	%48,39	%48,99	%48,73	%48,95
عدد تلاميذ التعليم الثانوي	1095730	1175731	974736	1198888
منهم بنات %	%56,73	%58,38	%57,94	%57,55

Source : sous-direction des statistiques , Ministère de l'éducation national

نلاحظ في الجدول أن عدد تلاميذ التعليم الابتدائي في السنة الدراسية 2003-2002 بلغ 4612574 تلميذا ليصبح في السنة الدراسية 2011-2010 الى 3345885 تلميذا، ويعود هذا الانخفاض من سنة 2003 بسبب الاصلاح التعليمي الجديد والهيكل الجديدة التي أقرتها وزارة التربية الوطنية والتي أصبحت فيها مدة التعليم الابتدائي 5 سنوات بدل 6 سنوات، أما نسبة البنات فتبقى مستقرة حيث تبلغ %47 من اجمالي العدد، أما في التعليم الأساسي نلاحظ أن العدد ارتفع مقارنة بالتعليم الابتدائي وهذا ناتج عن الهيكل الجديدة التي استحدثتها وزارة التربية الوطنية باضافتها لسنة اضافية في التعليم الأساسي حيث أصبحت المدة 4 سنوات بدل 3 سنوات، فأصبح عدد التلاميذ في السنة الدراسية 2011-2010 الى 2980325 تلميذا، بعدما كان في السنة الدراسية 2003-2002 الى 2186338 تلميذا، أما بالنسبة للبنات فالعدد مستقر حيث أن النسبة بلغت %48 من اجمالي العدد.

في التعليم الثانوي ارتفع العدد ارتفاعا ضئيلا، فقد بلغ العدد في السنة الدراسية -2003 2002 الى 1095730 تلميذا ليرتفع في السنة الدراسية 2010-2011 الى 1198888 تلميذا. نلاحظ أن في الطور الثانوي نسبة الاناث تطغى على نسبة الذكور، حيث أن النسبة وصلت الى 57% من اجمالي العدد، ويعود هذا الارتفاع الى الرسوب المدرسي للذكور واتجاههم الى الحياة المهنية والى مراكز التكوين المهني لاكتساب حرفة.

التمثيل البياني رقم 19: تطور أعداد التلاميذ من 2002 الى 2011



الجدول رقم 22: تطور أعداد المعلمين والأساتذة في جميع مراحل التعليم من 2002-2011

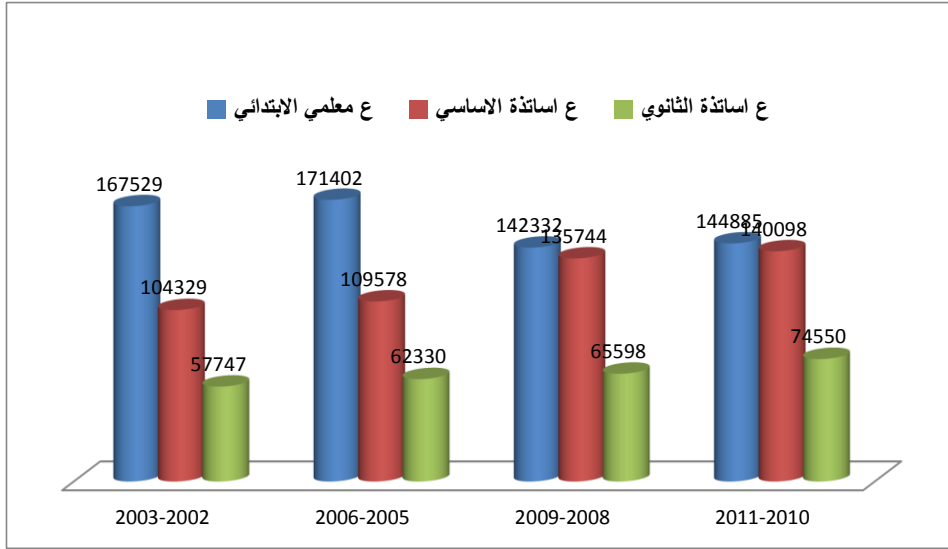
السنوات	2003-2002	2006-2005	2009-2008	2011-2010
مراحل التعليم				
عدد المعلمين في الابتدائي	167529	171402	142332	144885
عدد الأساتذة في الأساسي	104329	109578	135744	140098
عدد الأساتذة في الثانوي	57747	62330	65598	74550

Source : sous-direction des statistiques , Ministère de l'éducation national

نلاحظ في الجدول الخاص بتطور أعداد المعلمين والأساتذة في المؤسسات التربوية انخفاض طفيف لمعلمي الابتدائي وارتفاع أساتذة التعليم الأساسي والثانوي، بحيث أن عدد معلمي التعليم الابتدائي ارتفع من 167529 في السنة الدراسية 2002-2003 الى 171402 في السنة الدراسية 2005-2006، ثم بدأ بالانخفاض تدريجيا ليصل في السنة الدراسية 2008-2009 الى 142332، ثم عاد ليرتفع قليلا في السنة الدراسية 2010-2011 ليبلغ 144885 معلما، ويعود سبب هذا الانخفاض الى سياسة المسؤولين باحالة العديد من المعلمين الى التقاعد واعطاء الفرصة للشباب الحائزين على شهادات للنهوض بهذا القطاع الحساس.

أما أساتذة التعليم الأساسي يبقى في ارتفاع دائم حيث أن العدد كان في السنة الدراسية 2002-2003 الى 104329 ليرتفع الى 140098 أستاذا، ونفس الشيء ينطبق على أساتذة التعليم الثانوي الذي ارتفع من 57747 في السنة الدراسية 2002-2003 الى 74550 في السنة الدراسية 2010-2011 وهذا نظرا لارتفاع عدد التلاميذ في جميع أطوار التعليم.

التمثيل البياني رقم 20: تطور أعداد المعلمين والأساتذة من 2002 الى 2011



الجدول رقم 23: تطور أعداد المؤسسات التربوية في جميع مراحل التعليم من 2002-2011

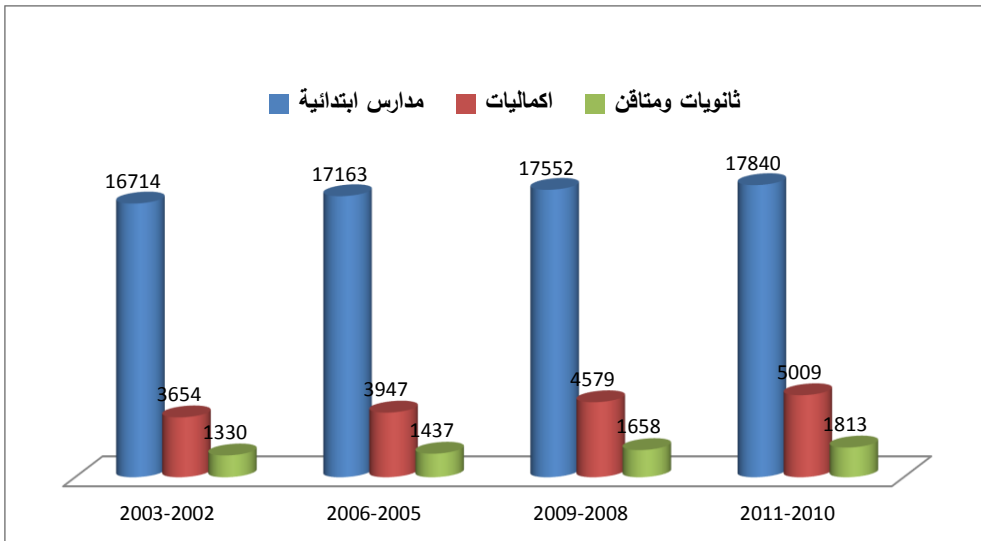
السنوات	2011-2010	2009-2008	2006-2005	2003-2002	مراحل التعليم
عدد المدارس الابتدائية	17840	17552	17163	16714	
عدد الاكmalيات	5009	4579	3947	3654	
عدد الثانويات	1813	1658	1437	1330	

Source : sous-direction des statistiques , Ministère de l'éducation national

نلاحظ في الجدول أن عدد المؤسسات التربوية في ارتفاع مستمر سنة بعد سنة، فعدد المدارس الابتدائية ارتفعت من 16714 مدرسة في السنة الدراسية 2002-2003 الى 17840 مدرسة في السنة الدراسية 2010-2011، ونفس الشيء بالنسبة للاكmalيات فقد ارتفع العدد الى النصف تقريبا حيث كان في السنة الدراسية 2002-2003 الى 3654

اكمالية وارتفع الى 5009 اكمالية، أما بالنسبة للثانويات كان العدد 1330 ثانوية في السنة الدراسية 2002-2003 وارتفع الى 1813 ثانوية في السنة الدراسية 2010-2011. ان ارتفاع عدد المؤسسات التربوية باختلاف أطوارها سببه الارتفاع المذهل للتلاميذ في جميع المستويات خاصة أن الدولة الجزائرية تطمح للوصول الى معدل تدرس يساوي 100% من خلال تطبيقها لقانون الزامية واجبارية التعليم لكل من هم في سن التمدرس والمحدد من (6-15) سنة.

التمثيل البياني رقم 21: تطور أعداد المؤسسات التربوية من 2002 الى 2011

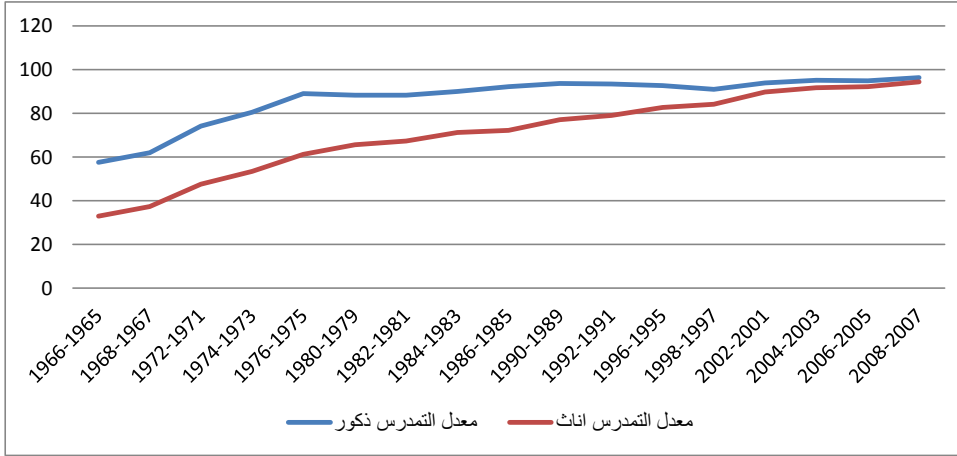


2- معدل التمدرس

نلاحظ في الملحق رقم (09) تطور معدلات التمدرس منذ الاستقلال بالنسبة لكلا الجنسين (ذكور واناث)، في السنة الدراسية 1965-1966 كان معدل التمدرس للذكور 57,7% ليرتفع في السنة الدراسية 2007-2008 الى 96,43% أي ارتفع بنسبة 38,93%، ومعدل التمدرس بالنسبة للاناث كان 32,9% في السنة الدراسية 1966-1965 ليرتفع بنسبة 61,41% في السنة الدراسية 2007-2008 ويصل الى 94,31%.

نلاحظ أن معدل التمدرس بالنسبة للاناث في ارتفاع مستمر وسريع حيث أن الفارق بينهما تقلص، حيث في السنة الدراسية 1965-1966 كان 24,8% ليصبح في السنة الدراسية 2007-2008 الى 2,12%، هذا الانخفاض في الفارق يؤكد على تشجيع الدولة للجنس الأنثوي وأهمية المرأة في ابراز مكانتها كعضو فعال في التنمية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية. فتطور معدل التمدرس منذ الاستقلال يؤكد على اعطاء الدولة أهمية كبيرة لهذا القطاع الحساس حيث أن النسبة تكاد تصل الى 100% ، وتعتبر هذه النتائج مرضية ومشجعة نظرا لما مرت به الجزائر من أزمات اقتصادية وسياسية، وما خلفه المستعمر الفرنسي من جهل وأمية.

التمثيل البياني رقم 22: تطور معدل التمدرس لكلا الجنسين

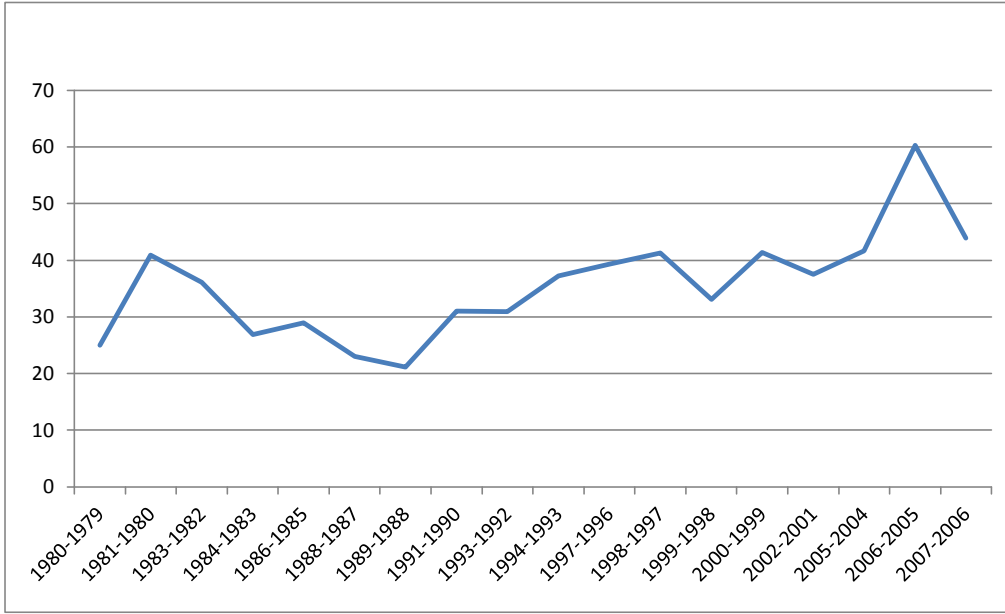


3-تطور نتائج شهادة التعليم الأساسي:

كان معدل التعليم الأساسي في السنة الدراسية 1979-1980 الى 25% ليرتفع في السنة الموالية أي في السنة الدراسية 1980-1981 الى 40,9%، فأصبحت النسبة تتراوح ما بين 20% و 39% فتارة ترتفع وتارة تتخفض الا أنها لم تتجاوز 40% لمدة 16 سنة حتى في السنة الدراسية 1997-1998 أين وصلت الى 41,3% لتستقر النسبة ما بين 30% و 40% حتى في السنة الدراسية 2005-2006 حيث اجتازت نسبة 50% ووصلت الى 60,30% وهي تعتبر أعلى نسبة بعد الاستقلال (انظر الملحق رقم 10).

ويعود السبب في ارتفاع النسبة الى هذا الحد السياسة الجديدة و الاصلاح الجديد الذي انتهجه المسؤولين للتأكيد بنجاح هذا الاصلاح.

التمثيل البياني رقم 23: تطور نسب النجاح في شهادة التعليم الأساسي في الجزائر



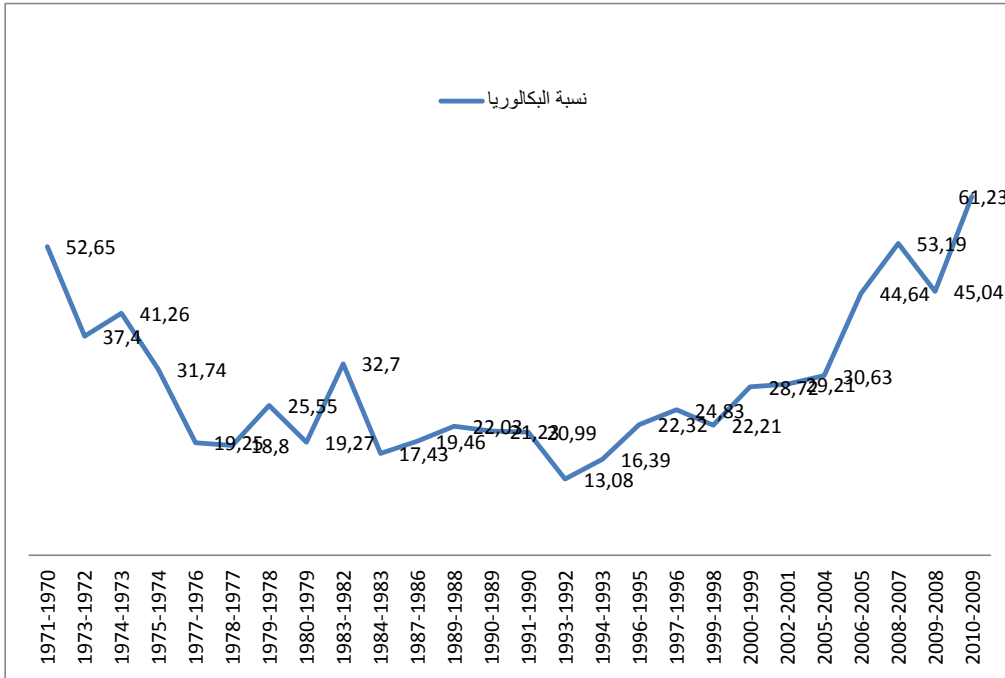
4- تطور نتائج شهادة البكالوريا:

تعتبر هذه المرحلة هي الحاسمة في الحياة الدراسية للتلاميذ والتي تختتم بشهادة البكالوريا. كان معدل البكالوريا أكثر من 50% في السنة الدراسية 1970-1971، فبدأت تارة يرتفع وتارة أخرى ينخفض حتى سنة 1976 أين وصلت النسبة إلى 44,76%. في السنة الموالية أي بكالوريا 1977 انخفضت النسبة إلى 19,25% وهي أدنى نسبة بعد الاستقلال وبقيت على حالها بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى حتى دورة جوان 2006 أين ارتفعت النسبة إلى 44,46%، لم نرى هذه النسبة منذ سنوات طويلة والأكد أن المسؤولين قاموا برفع معدل النجاح في مختلف الامتحانات بعد إعادة تحديث الإصلاح التربوي.

تعتبر دورة 1993 أسوأ نسبة في تاريخ البكالوريا في الجزائر بحيث وصلت الى 13,08% ودورة 2010 هي الأحسن منذ الاستقلال حيث وصلت الى 61,23% ولا زالت هذه النسبة في ارتفاع مستمر.

وهذا الارتفاع سببه السياسة التي انتهجتها الدولة الجزائرية برفع معدل الناجحين وتدعيم وزيادة عدد الطلبة بالجامعة الجزائرية (انظر الملحق رقم 11).

التمثيل البياني رقم 24: تطور نسب النجاح في شهادة البكالوريا



5- ميزانية التعليم

منذ الاستقلال استثمرت الدولة الجزائرية كثيرا في ميدان التربية والتعليم، حيث أنها وظفت أموال طائلة ومبالغ ضخمة ومهمة خاصة لتسيير وتجهيز المنشآت المستعملة في هذا القطاع. (انظر الملحقين رقم 12 و 13).

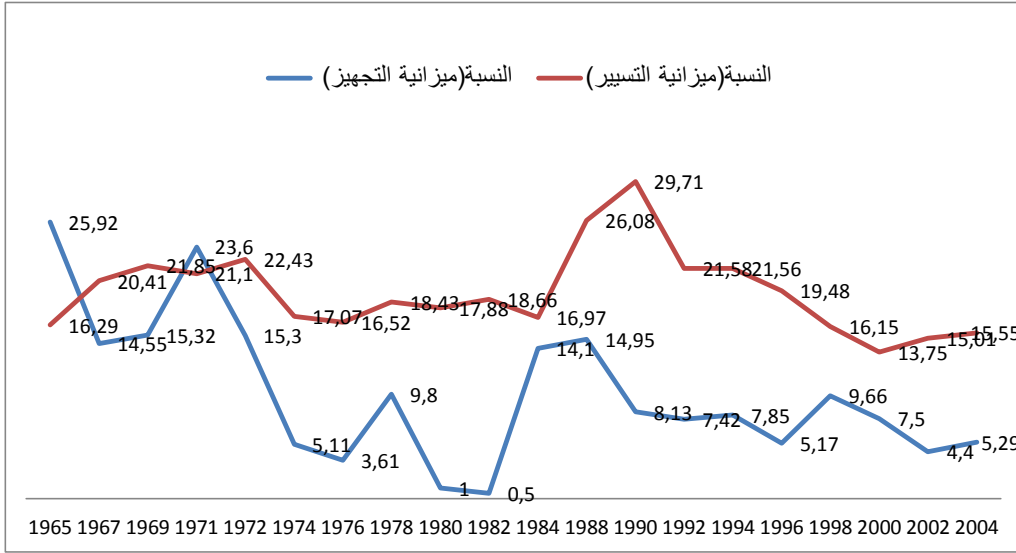
في سنة 1965 وفرت الدولة الجزائرية ميزانية للتجهيز بنسبة 25,92% من الميزانية العامة للدولة، وتعتبر هذه النسبة هي الأكبر في مسار ميزانية التجهيز، لكن مع مهاية السبعينات وبداية الثمانينات نلاحظ انخفاض في النسبة وهذا بسبب الأزمة الاقتصادية التي هزت البلاد في الماضي، فقد سجلنا النسبة الأدنى هي 0,52% سنة 1983 ثم لترتفع بعد ذلك مباشرة في السنة الموالية أي سنة 1984 لتصل الى 14,10% وتستقر مابين 14% و 17% حتى سنة 1989 ثم تتخفف تدريجيا وتستقر مابين 4% و 10% حتى سنة 2004.

أما بالنسبة لميزانية التسيير فكانت تمثل 20,85% من الميزانية العامة للدولة سنة 1964 واستقرت هذه النسبة لـ 10 سنوات تقريبا لتبدأ بالانخفاض تدريجيا منذ سنة 1975، زيادة على ذلك نلاحظ أن أعلى النسب كانت في سنتي 1968 و 1990 حيث وصلت فيهما النسب 29,34% و 29,71% على التوالي.

هذا الانخفاض راجع الى الأزمة الاقتصادية في الثمانينات التي أثرت ببطء على ميزانية التجهيز مكس ميزانية التسيير التي لم تتأثر كثيرا بهذه الأزمة.

في الأخير، التمدد العام لأطفالنا هو دائما الانشغال الأكبر و المرخص ولا يجب أن تقوم الدولة بتخفيض الميزانيات الخاصة بالتعليم والنظام التربوي تحت أي عذر.

التمثيل البياني رقم 25: تطور الاعتمادات المالية (التسيير والتجهيز)



6- تطور أعداد التلاميذ لكل معلم:

الجدول رقم 24: عدد التلاميذ لكل معلم في الطور الابتدائي:

السنوات	1963-1962	1969-1968	1974-1973	1986-1985	1997-1996	2011-2010
عدد التلاميذ لكل معلم	39	43	46	28	27	23

الجدول رقم 25: عدد التلاميذ لكل أستاذ في الطور الأساسي:

السنوات	1963-1962	1969-1968	1974-1973	1986-1985	1997-1996	2011-2010
عدد التلاميذ لكل أستاذ	12	27	30	23	18	21

الجدول رقم 26: عدد التلاميذ لكل أستاذ في الطور الثانوي:

السنوات	1963-1962	1969-1968	1974-1973	1986-1985	1997-1996	2011-2010
عدد التلاميذ لكل أستاذ	5	7	15	20	16	16

ان مؤشر عدد التلاميذ لكل معلم يعد مقياسا غير مباشر لنوعية التعليم ومستواه، وهو يتراوح في البلدان المتقدمة بين 15 و 20 تلميذ لكل معلم.

نلاحظ في الجدول رقم 24 ارتفاع عدد التلاميذ لكل معلم في السنوات الأولى بعد الاستقلال وهذا راجع الى السياسة التي انتهجها المسؤولون عن التعليم بمجانية والزامية التعليم وكذلك نقص المعلمين في هذه المرحلة حيث وصلت الى 46 تلميذا لكل معلم في السنة الدراسية 1973-1974، ثم بدأت بالانخفاض تدريجيا لتصل في السنة الدراسية 2010-2011 الى 23 تلميذا لكل معلم.

أما في الجدول رقم 25 والخاص بعدد التلاميذ لكل أستاذ في الطور الأساسي، فنلاحظ أنه في السنة الأولى بعد الاستقلال أي 1962-1963 وصلت الى 12 تلميذ لكل أستاذ، وهذا راجع الى نقص عدد التلاميذ في المرحلة المتوسطة، لترتفع بعد ذلك تدريجيا لتصل الى معدلات قياسية بلغت أكثر من 30 تلميذ لكل أستاذ في السبعينات ثم بدأت بالانخفاض تدريجيا حتى وصلت الى 18 تلميذا لكل أستاذ في السنة الدراسية 1996-1997 لترتفع مرة أخرى الى 21 تلميذا لكل أستاذ في السنة الدراسية 2010-2011.

فيما يخص الجدول رقم 26 الخاص بارتفاع عدد التلاميذ لكل أستاذ في الطور الثانوي نلاحظ نقص عدد التلاميذ في هذه المرحلة أيضا، حيث بلغت بعد الاستقلال مباشرة الى 5 تلاميذ لكل أستاذ لترتفع تدريجيا وتصل الى أكثر من 20 تلميذا لكل أستاذ في الثمانينات، ومع بداية التسعينات بدأت بالانخفاض لتصل الى 16 تلميذا لكل أستاذ، وهذا نظرا للجهود المبذولة من طرف الدولة باستعاها لعدد أكبر من الأساتذة.

ملاحظة: تعتبر هذه الأرقام وطنية حيث نلاحظ نسب مختلفة ومرتفعة في بعض ولايات الوطن، وخاصة تلك التي تشهد نزوحا ريفيا وارتفاع في عدد السكان والتي تعتبر مناطق حضرية منها وهران، الجزائر العاصمة، سطيف وقسنطينة.

7- لمحة تاريخية عن محو الأمية في الجزائر منذ الاستقلال:

مقدمة:

لقد عرف المجتمع الجزائري غداة الاستقلال واقع مر تمثل في نسبة مرتفعة جدا من الأميين قدرت ب 85% سنة 1962 في أوساط السكان الجزائريين الذين قدر عددهم آنذاك ب 09 ملايين نسمة من بينهم 5600000 أمي، بينما كانت نسبة الدارسين لانتجاوز 20% وهذا نتيجة سياسة التجهيل التي انتهجها المستعمر الفرنسي طيلة فترة الاحتلال رغم محاولات جمعية العلماء المسلمين و جبهة التحرير الوطني في تعليم الجزائريين و بالتالي فقد عرف قطاع التربية بعد الاستقلال مشاكل جمة نظرا لفرار عدد هائل من المعلمين و الأساتذة الفرنسيين هذا من جهة و من جهة أخرى قلة الهياكل القاعدية التي تم توزيعها بطريقة غير عادلة على مستوى التراب الوطني.

أهم مراحل محو الامية في الجزائر منذ الاستقلال :

للخروج من هذه الوضعية المزرية التي خلفها المستعمر الغاشم مرت الجزائر بعدة مراحل لمحو الأمية والتي نختصرها في:

❖ الحملة الوطنية لمحو الأمية لسنة 1963:

قامت الجزائر سنة 1963 بحملة وطنية لمحو الأمية على المستوى الوطني، شارك فيها كل المعلمين وأيضا موظفين من مختلف القطاعات كان الهدف منها محاربة و مكافحة الجهل و الأمية أطلق عليها شعار (الحرب على الجهل- أتحرك) الا أن هذه الحملة لم تدم الا ستة أشهر أي من شهر جانفي الى غاية شهر جوان 1963 ، ولقد حققت هذه الحملة نتائج معتبرة رغم أنها لم تعتمد على خطة شاملة مبنية على طرق و مناهج علمية مخططة.

❖ المركز الوطني لمحو الأمية:

أنشئ المركز الوطني لمحو الأمية في بداية الأمر كمصلحة تابعة لوزارة الإرشاد القومي بموجب مرسوم رئاسي تحت رقم 64-269 بتاريخ 31 أوت 1964 أي بعد الحملة الوطنية الحماسية التي عرفتها البلاد بعد الاستقلال مباشرة، ولم يشرع هذا الجهاز الوطني في العمل إلا بعد تحويله إلى مؤسسة عمومية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي بموجب أمر تحت رقم 66-61 بتاريخ 23 مارس 1966 وقد وضع تحت وصاية وزارة التربية الوطنية ومن مهامه:

توفير الوسائل البيداغوجية و تكوين المؤطرين المختصين.

مراقبة نشاط المراكز المحلية و تقويم العملية على المستوى الوطني.

❖ مشروع محو الأمية الوظيفي 1967-1974 (الجزائر 11):

خلال المؤتمر الدولي لوزراء التربية المنعقد بطهران سنة 1965 تم الاتفاق على تجريب مضمون جديد لمحو الأمية أطلق عليه محو الأمية الوظيفي، خاص بالعمال و يركز على اكسابهم المهارات الأساسية وتأهيلهم مهنيا لتمكينهم من النهوض الصحيح بالتنمية بحيث خلال الدورة 20 للندوة العامة المنعقدة لليونيسكو 1978 تم تحديد مفهوم الأمية الوظيفي كالتالي: " هو اكساب المتعلم آليات القراءة و الكتابة والحساب واعطائه تكويننا متخصصا في الميدان الفلاحي والصناعي بقدر يؤهله مهنيا ويرفع من قدراته الانتاجية ".

كانت بداية هذا المشروع خلال السنة الدراسية 1967-1968 وقد عرف مرحلتين

من التنفيذ:

المرحلة الأولى: دامت 5 سنوات (1967-1971)

المرحلة الثانية: دامت 3 سنوات (1971-1974)

شارك في هذا المشروع كل من وزارة التربية الوطنية عن طريق المركز الوطني لمحو الأمية، اليونيسكو وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، وكان التمويل من طرف الحكومة الجزائرية (وزارة التربية) و برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD).

تم التوقيع على هذا المشروع بتاريخ 31 ديسمبر 1966 من قبل وزير التربية الوطنية، المدير العام لليونيسكو وممثل برنامج الامم المتحدة للتنمية، أما الشروع الفعلي للتنفيذ فقد كان بتاريخ 03 جانفي 1967، قسم هذا المشروع التجريبي العالمي الى 03 مشاريع فرعية وهي:

المشروع الفرعي الأول: وهو خاص بالقطاع الفلاحي سمي بمشروع سطاوالي، شرع في تنفيذه سنة 1967 ودامت مدته 03 سنوات، استهدف محو أمية 5000 فلاح.

المشروع الفرعي الثاني: وهو خاص بالقطاع الصناعي بالغرب الجزائري بمنطقة أرزيو، شرع في تنفيذه سنة 1968، استهدف محو أمية 25000 عامل يومي.

المشروع الفرعي الثالث: نفذ في قطاعين متكاملين صناعي بالحجار وفلاحي بعنابة، شرع في تنفيذه سنة 1969، دامت مدته سنتين، تقرر فيه محو أمية 70000 أمي (30000 في القطاع الصناعي و 40000 في القطاع الفلاحي).

❖ ادراج عملية محو الأمية في مخططي التنمية الوطنية (1970-1977) :

نظرا للنتائج الضئيلة التي تحققت في ظل تطبيق مشروع البرنامج التجريبي العالمي لمحو الأمية (PEMA) كونه مشروع انتقائي و تجريبي يهدف الى محو أمية العمال والفلاحين، لهذا اقتضى الأمر بضرورة ادراج محو الأمية ضمن مخططات التنمية الوطنية الشاملة تمس مختلف الفئات.

✓ المخطط الرباعي الأول 1970-1973 :

ساهم في تطبيق هذا المخطط كل من المركز الوطني لمحو الأمية حيث كلف بتوفير الوسائل التعليمية وتكوين المنشطين والعاملين في الميدان وانجاز البحوث والدراسات الخاصة بهذه العملية، الجماعات المحلية سواء الولائية أو البلدية بالإضافة الى الهيئات والمؤسسات الاقتصادية، الا أن هذه العملية لم تمس الا 319244 فرد من أصل 1100000 فرد المسجلة في هذا المخطط أي 29% فقط موزعة كالتالي:

73313 فرد في القطاع الوظيفي (فلاحي وصناعي) بنسبة 74% .

245931 فرد في القطاع الجماهيري أي بنسبة 24,5% .

✓ المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 :

استهدف هذا المخطط محو أمية 560000 فرد وكانت نتائجه كالتالي:

97870 في القطاع الجماهيري من أصل 400000 المقررة في المخطط بنسبة 24% .

131918 في القطاع الوظيفي (فلاحي وصناعي) من أصل 160000 المقررة في المخطط بنسبة 82%

❖ انشاء الجمعيات:

بعد صدور دستور 1989 والقانون 90-31 المؤرخ في ديسمبر 1990 الذي يحدد القانون الأساسي والنظام الداخلي للجمعيات تم بمقتضاه انشاء عدة جمعيات ذات طابع ثقافي أو تربوي أو علمي تنشط في ميدان محو الأمية حيث تقوم بفتح فصول محو الأمية الى جانب عملية التوعية والتحسيس، والمركز الوطني لمحو الأمية باعتباره جهة تقنية رسمية فقد أبرم اتفاقية ثنائية مع مختلف الجمعيات العاملة في ميدان محو الأمية حيث يقوم المركز

بتزويدها بمختلف الوسائل التعليمية والتحفيزية التي تساعدها على أداء مهمتها النبيلة كما يقوم أيضا بتأطير الدورات التكوينية لفائدة المنشطين العاملين مع هذه الجمعيات.

❖ مشروع محو أمية المرأة والفتاة:

يندرج هذا المشروع في اطار "السنة الدولية لمحو الأمية" التي أعلنت عنها اليونسكو بتايلاندا أثناء انعقاد مؤتمرها الدولي حول التعليم للجميع الذي أشرفت عليه منظمة الأمم المتحدة اليونسكو خلال الفترة الممتدة من 1990 الى 2000، يهدف هذا المشروع الى تأهيل وترقية 30000 امرأة وفتاة اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا، وهو عبارة عن تجربة وطنية انتقائية مركزة.

شرع في تنفيذ هذا المشروع ابتداء من سنة 1991 بصفة فعلية وذلك بعد سلسلة من الاتفاقات مع اليونسيف بدأت سنة 1986، ويطمح هذا المشروع الى جانب تعليم المرأة والفتاة القراءة والكتابة والحساب تزويدها بالمعارف التطبيقية التي تساعدها في الحياة الأسرية والاجتماعية، ولأجل ذلك فان الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار بمساهمة منظمة اليونسيف منحت العملية الوسائل التربوية المختلفة، فوفرت آلات الخياطة وآلات النسيج مما حفز الأميات على الاقبال ومواصلة الدراسة، وقد أعطت هذه العملية دفعا قويا لعملية محو الأمية حيث نال هذا المشروع مساهمة معتبرة من طرف الوكالة الكندية للتنمية الدولية كما نال أيضا رعاية اللجنتين الوطنيتين لليونسيف بفرنسا واسبانيا.

ان التطور الذي عرفته محو الأمية بفضل هذه المشاريع من بين الأسباب التي ساعدت على ترقية المركز الوطني لمحو الأمية الى ديوان وطني لمحو الأمية الى جانب تعليم الكبار وهذا بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 97-489 المؤرخ في 20 شعبان 1418 الموافق ل 20 ديسمبر 1997 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 95-143 المؤرخ في 20 ذي الحجة 1415 الموافق ل 20 ماي 1995 والمتضمن تحويل المركز الوطني لمحو الأمية الى

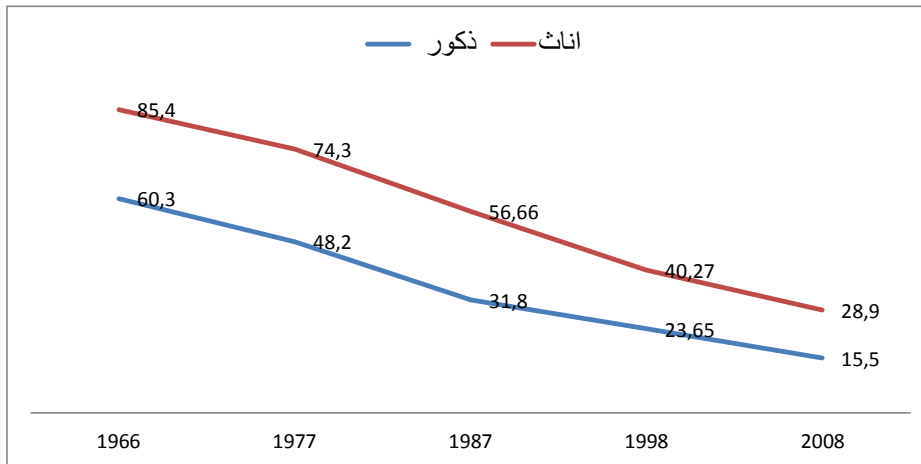
ديوان وطني لمحو الأمية وتعليم الكبار كما كرم المركز بجائزة ودبلوم من الجمعية الدولية للقراءة عن طريق اليونيسكو بتاريخ 08 سبتمبر 1995، وبقرار وزاري مشترك بتاريخ 15 ديسمبر 1999 فقد أنشئت ملحقات للديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار مست بعض الولايات.

الجدول رقم 27: تطور أعداد ونسب الأمية خلال 05 احصاءات وطنية:

النسب المئوية (%)			عدد الأميين 10 سنوات فأكثر			عدد السكان	الاحصاءات الوطنية
المجموع	اناث	ذكور	المجموع	اناث	ذكور		
74	85,40	60,30	5941000	-	-	12075255	1966
61	74,30	48,20	6214000	-	-	16060024	1977
43,60	56,66	31,80	6763359	4363555	2399804	22868626	1987
31,90	40,27	23,65	7172291	4492491	2679800	29442815	1998
22,1	28,9	15,5	6184906	3997156	2187750	34045056	2008

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS

التمثيل البياني رقم 26: تطور انخفاض معدل الأمية



من خلال تحليلنا للجدول رقم (27) الخاص بتطور أعداد ونسب الأمية خلال 05 احصاءات وطنية، نلاحظ أن هناك توجه في تطور الأمية يتمثل في ارتفاع الأعداد المطلقة للأميين مصحوب بانخفاض في النسبة المئوية، وتؤكد الأرقام المبينة في الجدول أن الأمية في الجزائر عرفت انخفاضا محسوسا بفضل مساعي الدولة في مجال التعليم من جهة وتعليم الكبار من جهة أخرى، وهو ماسمح باستقرار وتيرة تراجع الظاهرة عبر العقود فحسب احصاء عام 1966 كان معدل الأمية مرتفعا حيث بلغ 74% (60,30% بالنسبة للذكور و85,4% بالنسبة للإناث) لينخفض في احصاء سنة 1977 الى 61% (48,20% بالنسبة للذكور و74,30% بالنسبة للإناث) حيث قدرت وتيرة الانخفاض ب 13% في الفترة الممتدة ما بين احصاء 1966 واحصاء 1977، ثم سجلت هذه التيرة ارتفاعا في الفترة الممتدة من احصاء 1977 الى احصاء 1987 حيث قدرت ب 17% ليصبح معدل الأمية سنة 1987 الى 43,60% (31,80% بالنسبة للذكور و56,66% بالنسبة للإناث).

أما بالنسبة لاحصائي 1998 و2008 كانت وتيرة الانخفاض بطيئة حيث أنها انحصرت ما بين 11% و 12% ليصل معدل الأمية في احصاء 1998 الى 31,90% (23,65% بالنسبة للذكور و40,27% بالنسبة للإناث) وبالنسبة لاحصاء 2008 وصل معدل الأمية الى 22,1% (15,5% بالنسبة للذكور و28,9% بالنسبة للإناث).

الخاتمة العامة:

يشهد العالم في مطلع القرن الواحد والعشرون العديد من المستجدات والمتغيرات الحيوية التي أثرت بشكل مضطرد على تنمية الأمم بمختلف أشكالها الصناعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما دعا العديد من الدول الى تغيير العديد من نظمها وعلى رأسها مجال التربية والتعليم لتنماشى مع المتطلبات التي تحتاجها تلك المتغيرات.

ان مجال التربية والتعليم متغير شأنه شأن مجالات التنمية الأخرى، ولا يوجد مقياس لتشخيص واقع التعليم العام ورصد احتياجاته الفعلية للاصلاح، حيث يشير التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع: "أن عملية قياس نوعية التعليم أمر صعب، ففي حين تتوفر المؤشرات الكمية فانه ما من مقياس جاهز للنوعية".

بعد استعادة الجزائر لحريتها، وعلى مدار السنوات التي تلت الاستقلال، سعت جاهدة للنهوض بهذا القطاع الحساس، والذي يعتبر أحد مقومات نجاح الأمة بأكملها، فقامت بقفزة نوعية خلال 50 سنة، حيث أن عدد التلاميذ تضاعف أكثر من 9 مرات وعدد المؤطرين تضاعف بأكثر من 15 مرة وعدد المؤسسات التربوية تضاعف بأكثر من 8 مرات، وهذا ما يؤكد اهتمام الدولة بالتعليم، فكان لزاما على الدولة الجزائرية مواكبة العصر الحالي والذي يعرف بعصر السرعة والتكنولوجيات الحديثة، فقامت بعدة اصلاحات منذ الاستقلال كان أولها أمرية أفريل 1976 التي تمثل بداية ارساء أسس وقواعد المنظومة التربوية في الجزائر وظهور المدرسة الأساسية، لكن هذا الوضع لم يستمر على هذا النهج حيث بدأ التذبذب الحقيقي لمنظومتنا، الا أن أكبر ورشة أقيمت لاصلاح المنظومة التربوية هي اصلاح 2003 الذي لم يأت بالجديد سوى تغيير وتشويه مضمون البرامج التعليمية من خلال الأخطاء الكثيرة الموجودة خاصة في الكتب المدرسية، ليبقى التعليم في الجزائر يراوح مكانه،

فالإصلاح التربوي هو مسؤولية الجميع ابتداء من هرم السلطة الى أبسط مواطن ولا يجب ربطها بالوزارة المعنية ولا بشخص وزير واحد.

ومن بين أسباب فشل الإصلاحات التربوية نذكر منها:

أولا قبل الشروع في أي تغيير في قطاع حساس مثل التعليم كان ينبغي أن يفتح نقاشا وطنيا عاما لتحسيس المجتمع واعداده لأي تغيير مستقبلي، الشيء الذي لم يقام به أبدا، لا على مستوى وسائل الاعلام ولا على مستوى الصحافة، باستثناء بعض مقالات متفرقة نشرت في بعض صحف مستقلة. وثانيا كان ينبغي أن تتفحص الأمور المرتبطة بالمدرسة بطريقة شاملة وعلى أساس بعثات ميدانية لالقاء النظرة عن كثب على الظروف التي ستطبق فيها التوجهات الجديدة، الشيء الذي يبدو أنه قد تم جزئيا، أي بالاقتران على المناطق الحضرية فقط واهمال المناطق الريفية.

لقد وصلت النتائج الى أرقام قياسية في السنوات الأخيرة وهذا لايهام الرأي العام بأن الإصلاحات تؤدي أكلها فهي لاتعبر عن المستوى الحقيقي للتلاميذ لأنها من نتائج عتبة الدروس والغاء بعض الدروس من المقررات في الامتحانات.

وفي الأخير وبالرغم من أن الجزائر تبذل جهودا كبيرة في مكافحة الأمية والنهوض

بقطاع التربية والتعليم سواء ماديا أو معنويا الا أنها لم تصل الى النتيجة المرجوة وهذا نتيجة التسيير ونتيجة فشل الإصلاحات التربوية التي تبنتها الدولة الجزائرية التي تعتمد على الكمية ولا تعتمد على النوعية.

الملاحق

الملحق رقم 01: توزيع نسب الأمية في بعض البلدان العربية.

نسب الأمية لسنة 2000 (%)			نسب الأمية لسنة 1995 (%)			الدولة
الاناث (%)	الذكور (%)	المجموع الكلي (%)	الاناث (%)	الذكور (%)	المجموع الكلي (%)	
42	24	33	51	26,1	38,4	الجزائر
56	32	44	61,2	36,4	48,6	مصر
70	50	60	73,7	50,4	62,3	موريتانيا
64	38	51	69	43,4	56,3	المغرب
53	31	42	65,4	42,3	53,9	السودان
39	19	29	45,4	21,4	33,3	تونس
18	08	13	20,6	10,9	14,8	البحرين
20	16	18	25,1	17,8	21,4	الكويت
20	18	19	21,1	20,8	20,6	قطر
32	16	24	49,8	28,5	37,2	السعودية

Source: <http://www.aawsat.com>.

الملحق رقم 02: معدلات النمو السكاني (تقديرات عام 1995) و سنة 2008 (كتاب الحقائق)

الدولة	معدلات النمو السكاني (تقديرات عام 1995)(1) (%)	معدلات النمو السكاني لسنة 2008 من كتاب الحقائق(2) (%)
الأردن	5	2,34
سوريا	3,3	2,19
السعودية	4	1,95
قطر	2,6	1,09
مصر	2,3	1,68
الجزائر	2,2	1,21
المغرب	2,1	1,51
تونس	2	0,99

(1): UNESCO « statistical yearbook » 41 issue New york, 1995.

(2): كتاب الحقائق في العالم لعام 2008.

الملحق رقم 04: حاصل الذكورة في التعدادات الخمسة:

حاصل الذكورة					فئات العمر
تعداد 2008	تعداد 1998	تعداد 1987	تعداد 1977	تعداد 1966	
105	105	104	104	103	4 - 0
104	104	104	104	103	9 - 5
104	104	106	105	109	14 - 10
103	114	102	101	102	19 - 15
101	102	102	94	95	24 - 20
102	101	103	97	93	29 - 25
101	101	107	87	93	34 - 30
99	101	102	84	98	39 - 35
99	100	95	88	97	44 - 40
100	104	93	89	104	49 - 45
102	95	92	95	100	54 - 50
106	99	91	93	110	59 - 55
99	93	93	97	98	64 - 60
99	97	94	104	105	69 - 65
97	96	100	110	84	74 - 70
97	91	101	94	84	75 فأكثر

المصدر: حساب شخصي من الملحق رقم 03

الملحق رقم 03: البنية السكانية حسب العمر والجنس في الجزائر للتعدادات الخمسة (المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات)

فئات العمر	1966			1977			1987			1998			2008		
	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع
0 - 4	1188403	1155798	2344201	1542314	1479633	3021947	1941069	1859991	3801060	1631666	1553637	3185303	1750097	1654821	3404918
5 - 9	908979	881481	1790460	1298291	1245060	2543351	1735044	1665121	3400165	1838840	1761798	3600638	1475674	1412702	2888376
10-14	821116	748383	1569499	1094935	1039761	2134696	1485426	1399450	2884876	1941525	1868411	3809936	1662260	1596513	3258773
15- 19	553188	542468	1095656	832400	820538	1652938	1263639	1238577	2502216	1979514	1728729	3708243	1847311	1787859	3635170
20- 24	400907	421669	822576	663971	708909	1372880	1122123	1103455	2225578	1481823	1443167	2924990	1895704	1867802	3763506
25- 29	385459	413074	798533	510205	526249	1036454	846235	818300	1664535	1265376	1248486	2513862	1730409	1691968	3422377
30- 34	350989	378904	729893	323294	372499	695793	721979	672633	1394612	1061720	1046783	2108503	1379085	1361910	2740995
35-39	298526	304463	602989	320076	380946	701022	529048	515207	1044255	841984	828102	1670086	1167249	1175529	2342778
40- 44	231669	237911	469580	304089	344123	648212	358783	376812	735595	699695	698885	1398580	1007683	1010644	2018327
45-49	202100	194982	397082	254793	286182	540975	341768	367949	709717	573146	550586	1123732	817004	812432	1629436
50- 54	178677	178792	357469	201430	212855	414285	317822	346336	664158	372855	394195	767050	682357	664337	1346694
55- 59	156962	142063	299025	176022	189397	365419	252173	275747	527920	350221	352492	702713	547181	515398	1062579
60- 64	132890	134989	267879	144146	148929	293075	198403	211707	410110	302330	323748	626078	354694	356788	711482
65- 69	101491	96482	197973	133474	128482	261956	156670	166578	323248	255346	262378	517724	314958	316345	631303
70- 74	64268	76926	141194	89836	81310	171146	114450	113450	227900	164008	169713	333721	248672	256254	504926
75 فأكثر	87291	103955	191246	99928	105947	205875	177320	175361	352681	215829	235827	451656	337091	346325	683416

الجدول رقم 04: تطور معدل المواليد الخام في الجزائر 2008

الملحق رقم 05: تطور معدل المواليد الخام في الجزائر 2008:

السنوات	معدل الولادات (بالألف)	السنوات	معدل الولادات (بالألف)
1969-1966	47,8	1989	31
1970	50,16	1990	30,94
1971	48,44	1991	30,14
1972	47,73	1992	30,41
1973	47,62	1993	28,22
1974	46,5	1994	28,24
1975	46,05	1995	25,33
1976	45,44	1996	22,91
1977	45,02	1997	22,51
1978	46,36	1998	20,58
1979	42,8	1999	19,82
1980	42,7	2000	19,36
1981	41,04	2001	20,03
1982	40,6	2002	19,68
1983	40,4	2003	20,38
1984	40,18	2004	20,67
1985	39,5	2005	21,36
1986	34,73	2006	22,07
1987	34,6	2007	22,96
1988	33,91	2008	23,51

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS

الملحق رقم 06: تطور معدل الوفيات الخام لسكان الجزائر 1966 - 2008 :

السنوات	معدل الوفيات (بالألف)	السنوات	معدل الوفيات (بالألف)
1969 - 1966	14,9	1989	6
1970	16,45	1990	6,03
1971	17	1991	6,04
1972	15,68	1992	6,09
1973	16,25	1993	6,25
1974	15,07	1994	6,54
1975	15,54	1995	6,43
1976	15,64	1996	6,03
1977	14,36	1997	6,12
1978	13,48	1998	4,87
1979	11,7	1999	4,72
1980	10,9	2000	4,59
1981	9,44	2001	4,56
1982	9,1	2002	4,41
1983	8,8	2003	4,55
1984	8,6	2004	4,36
1985	8,4	2005	4,47
1986	7,34	2006	4,3
1987	6,97	2007	4,37
1988	6,61	2008	4,4

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS

الملحق رقم 07: تطور معدل وفيات الأطفال الرضع:

السنوات	ذكور	اناث	المجموع	السنوات	ذكور	اناث	المجموع
1966	147,6	151,2	149,4	1989	61,89	55,4	58,76
1967	155,19	155,83	155,51	1990	60	55,5	57,80
1968	165,77	171,34	168,55	1991	59,4	54,42	56,90
1969	150,37	151,17	150,77	1992	57,70	53	55,40
1970	148,50	147,87	148,18	1993	57,61	53,29	55,49
1971	161,78	156,74	159,29	1994	56,80	51,51	54,21
1972	149,92	148,05	148,98	1995	57,94	51,68	54,87
1973	-	-	-	1996	56,88	52,21	54,59
1974	144,31	149,11	146,71	1997	59,5	53,66	56,64
1975	153,92	151,85	152,88	1998	38,7	36	37,4
1976	164,15	147,17	155,66	1999	40,2	38,6	39,4
1977	140,28	141,60	140,94	2000	38,4	35,3	36,9
1978	114,16	110,21	112,45	2001	38,9	35,9	37,5
1979	117,16	113,20	115,22	2002	36,1	33,3	34,7
1980	107,01	118,50	112,75	2003	34,6	30,3	32,5
1981	84,4	85,1	84,7	2004	32,2	28,5	30,4
1982	83,9	83,6	83,7	2005	32,4	28,2	30,4
1983	85,2	80,3	82,7	2006	28,3	25,3	26,9
1984	83,6	79	81,4	2007	27,9	24,4	26,2
1985	80	76,57	78,30	2008	26,9	23,9	25,5
1986	73,08	68,25	70,71	2009	26,6	22,9	24,8
1987	66,65	61,98	64,42	2010	25,2	22,2	23,7
1988	62,63	58,03	60,37	2011	24,6	21,6	23,1

Source : Salhi, évolution récente de la mortalité en Algérie 1965-1981.

Annuaire Statistiques de l'Algérie (plusieurs N: de 1972 à 2011).

الملحق رقم 08: تطور مؤشر الخصوبة الكلي في الجزائر:

السنوات	مؤشر الخصوبة الكلي	السنوات	مؤشر الخصوبة الكلي
1964	7,1	1990	4,5
1965	6,7	1991	4,36
1966	7,4	1992	4,26
1968	6,7	1993	4,06
1969	7,1	1994	3,97
1970	7,8	1998	2,67
1977	7,4	1999	2,64
1980	6,96	2000	2,63
1981	6,4	2001	2,57
1982	6,37	2002	2,4
1983	6,33	2003	2,44
1984	6,07	2004	2,38
1985	6,24	2005	2,33
1986	5,5	2006	2,27
1987	4,84	2007	2,7
1988	4,73	2008	2,74
1989	4,61	2009	2,3

Source : Kouidri Mohamed, transition démographique et développement en Algérie, 2007, tome 1, p49.

Annuaire Statistique de l'Algérie (plusieurs n: de 1972 à 2010).

الملحق رقم 09: تطور معدل التمدرس من 1965 إلى 2008 حسب الجنس (1)

السنوات الدراسية	معدل التمدرس ذكور	معدل التمدرس اناث	السنوات الدراسية	معدل التمدرس ذكور	معدل التمدرس اناث
1966-1965	57,7	32,9	1987-1986	93,06	73,55
1967-1966	58,7	34,2	1988-1987*	93,78	76,03
1968-1967	61,9	37,5	1989-1988*	93,43	76,56
1969-1968	65,4	38,8	1990-1989*	93,8	77,2
1970-1969	66,5	41,1	1991-1990*	93,65	77,87
1971-1970	70,4	43,9	1992-1991*	93,51	78,97
1972-1971	74,1	47,6	1993-1992*	93,56	80,08
1973-1972	77,6	50,6	*1994-1993	93,79	81,7
1974-1973	80,6	53,4	1995-1994*	93,87	82,67
1975-1974	81,8	55	1996-1995*	92,8	82,73
1976-1975	89,1	61,4	1997-1996*	91,98	83,48
1977-1976	92,7	64,7	1998-1997*	91,12	84,12
1978-1977	88,7	64,2	1999-1998*	90,46	84,31
1979-1978	88,4	65,6	2000-1999*	91,18	85,73
1980-1979	88,4	65,7	2001-2000*	93,04	88,16
1981-1980	88,4	66	2002-2001*	93,97	89,72
1982-1981	88,4	67,3	2003-2002*	94,95	91,03
1983-1982	88,4	67,3	2004-2003*	95,12	91,74
1984-1983	89,98	71,15	2005-2004*	95,09	92,14
1985-1984	90,92	72,01	2006-2005*	95,02	92,33
1986-1985	92,33	72,25	2007-2006*	95,84	93,8
			2008-2007*	96,43	94,31

(1): taux de scolarisation: Nombre d'élèves inscrits dans l'élémentaire et le moyen âgés de 6 à 13 ans rapporté au nombre d'enfants âgés de 6 à 13 ans.

* : SOURCE: ONS à partir de l'année scolaire 1987_1988: taux de scolarisation: nombre d'élèves inscrits de 6 à 15 ans rapporté au nombre d'enfants âgés de 6 à 15 ans.

الملحق رقم 10: تطور نتائج امتحان التعليم الأساسي:

السنوات	الحاضرون	الناجحون	النسبة
1980-1979	182834	45751	25
1981-1980	191211	78255	40,9
1982-1981	206424	68046	33
1983-1982	210567	75995	36,1
1984-1983	241554	65087	26,9
1985-1984	/	/	/
1986-1985	127075	38018	29
1987-1986	355385	64723	18,2
1988-1987	538349	123636	23
1989-1988	586738	123636	21,1
1990-1989	439590	100051	22,8
1991-1990	439952	136382	31
1992-1991	483150	120552	25
1993-1992	478306	147623	30,9
1994-1993	493547	183806	37,2
1995-1994	460917	157907	34,3
1996-1995	526466	173532	33
1997-1996	547801	215255	39,3
1998-1997	567666	234179	41,3
1999-1998	586996	194231	33,1
2000-1999	588228	243585	41,41
2001-2000	597463	246991	41,34
2002-2001	627923	235722	37,54
2003-2002	598377	209372	34,99
	62562*	31112*	49,73*
2004-2003	677804	241298	35,60
2005-2004	763479	318218	41,68
2006-2005	254498	153462	60,30
2007-2006	473327	208122	43,97

Source: Annuaire Statistique de l'Algerie (plusieurs n: de 1972 à 2010)

*: دورة سبتمبر 03 مست كل من ولايات الجزائر، بومرداس وتيزي وزو بسبب زلزال 21 ماي 2003 (المترشحين المتمدرسين فقط).

الملحق رقم 11: تطور نتائج امتحان البكالوريا

النسبة	الناجحون	الحاضرون	السنة الدراسية
52,65	6013	11419	1971-1970
49,63	8022	16164	1972-1971
37,40	7416	19830	1973-1972
41,26	10119	24522	1974-1973
31,74	8900	28037	1975-1974
44,76	15785	35268	1976-1975
19,25	8254	42885	1977-1976
18,80	9865	52466	1978-1977
25,55	14585	57076	1979-1978
19,27	21324	110662	1980-1979
-	-	-	1981-1980
-	-	-	1982-1981
32,70	27940	85452	1983-1982
17,43	17074	97977	1984-1983
-	-	-	1985-1984
-	-	-	1986-1985
19,46	34419	176883	1987-1986
17,54	37487	213740	1988-1987
22,03	47332	214807	1989-1988
21,23	44870	211352	1990-1989
20,99	61173	291508	1991-1990
19,21	71906	374264	1992-1991
13,08	30985	236854	1993-1992
16,39	52995	323412	1994-1993
18,61	60051	322631	1995-1994
22,32	83122	372313	1996-1995
24,83	97352	392119	1997-1996
21,28	86104	404536	1998-1997
22,21	90853	409111	1999-1998
28,72	119325	415530	2000-1999
29,55	132274	447699	جوان 01
8,33	22581	271225	سبتمبر 01
29,21	130549	446986	2002-2001
25,78	114664	444805	2003-2002
27,17*	14472*	53272*	
38,30	202615	529066	2004-2003
30,63	149757	488981	2005-2004
44,64	213570	478413	2006-2005
43,69	270540	619202	2007-2006
53,19	306302	575864	2008-2007**
45,04	134719	299110	2009-2008**
61,23	240162	392230	2010-2009**

Source: Annuaire Statistique de l'Algérie (plusieurs N: de 1972 à 2010).

* : دورة سبتمبر 03 مست كل من ولايات الجزائر، بومرداس وتيزي وزو بسبب زلزال 21 ماي 2003(المترشحين المتمدرسين فقط).

** : جريدة الخبر، السنة الثالثة والعشرون /العدد 7079 .

الملحق رقم 12 : تطور الاعتمادات المالية (ميزانية التسيير - آلاف الدنانير)

النسبة	ميزانية التعليم	ميزانية الدولة	السنوات
11,08	322719	2912737	1963
20,85	548908	2632194	1964
16,29	497138	3052580	1965
1,97	63000	3200000	1966
20,41	680000	3332000	1967
29,34	745000	2539200	1968
21,85	850000	3890000	1969
22,04	960000	4447000	1970
21,10	1036993	4915000	1971
22,43	1233665	5500000	1972
22,24	1429900	6430000	1973
17,07	1300000	7673000	1974
15,99	2106083	13168767	1975
16,52	2412000	14600000	1976
17,48	2771300	15850000	1977
18,43	3348650	18165000	1978
20,52	4231949	20621000	1979
17,88	4955227	27715837	1980
18,57	6723004	36195250	1981
18,66	7882113	42238249	1982
17,34	8744757	50421000	1983
16,97	10134728	59709000	1984
17,18	11026745	64186370	1985
20,33	13620775	67000000	1986
25,22	15880000	63000000	1987
26,08	17081000	65500000	1988
24,83	17852228	71900000	1989
29,71	24953473	84000000	1990
25,78	30500000	118300000	1991
21,58	43998241	203900000	1992
19,04	57882714	303950251	1993
21,56	69688767	323272677	1994
19,84	86880000	437975979	1995
19,48	108558630	547000000	1996
17,39	111394291	640600000	1997
16,15	124668015	771721650	1998
15,66	128047426	817692715	1999
13,75	132753160	965320164	2000
16,43	137413766	836294176	2001
15,01	158100316	1053366167	2002
15,59	171105928	1087385800	2003
15,55	188620672	1200000000	2004

SOURCE : Enquette statistique 2003_2004

الملحق رقم 13: تطور الاعتمادات المالية (ميزانية التجهيز - آلاف الدنانير)

النسبة	ميزانية التعليم	ميزانية الدولة	السنوات
15,41	170800	1108706	1964
25,92	234200	903460	1965
1,72	30000	1745715	1966
14,55	200000	1375000	1967
9,62	147850	1537000	1968
15,32	614000	4009000	1969
16,30	654000	3573000	1970
23,60	669000	2835000	1971
15,30	525700	3435000	1972
15,87	665000	4190000	1973
5,11	666000	13022000	1974
1,44	125000	8685000	1975
3,61	392000	10073500	1976
7,76	1025600	13211400	1977
9,80	288005	2913444	1978
1,94	315400	16260000	1979
1,00	231500	23122000	1980
0,90	285000	31593000	1981
0,50	213000	42604000	1982
0,52	253000	46246000	1983
14,10	6490000	46026000	1984
12,35	6520000	52800000	1985
12,25	7470000	61000000	1986
17,45	7851000	45000000	1987
14,95	7100000	47500000	1988
14,40	7130000	49500000	1989
8,13	4551364	56012000	1990
6,65	5124000	77000000	1991
7,42	9199334	124000000	1992
9,82	10706796	109000000	1993
7,85	10200000	130000000	1994
4,12	12200000	295900000	1995
5,17	15600000	301600000	1996
6,45	17900000	273500000	1997
9,66	10800000	205000000	1998
7,44	20900000	280844000	1999
7,50	22005000	290239000	2000
7,17	29800000	415500000	2001
4,40	24178000	548078000	2002
5,13	31483000	613724000	2003
5,29	38114871	720000000	2004

SOURCE : Enquete statistique 2003-2004

قائمة

المصادر والمراجع

1-المراجع باللغة العربية:

- ابراهيم سعد الدين(1991) ، تأملات في مسألة الأقليات، دار سعاد الصباح ومركز ابن خلدون.
- احرشاو الغالي (2001)، الفكر التربوي العربي المعاصر بين اكرهات الواقع ومطامع المستقبل، مجلة العلوم التربوية والنفسية، جامعة البحرين، العدد 3، المجلد 2.
- التل أحمد يوسف (1998)، التعليم العالي في الأردن، منشورات لجنة تاريخ الأردن.
- سورطي يزيد عيسى، التغريب الثقافي وانعكاساته التربوية والتعليمية في الوطن العربي (السنة والناشر غير معروفين).
- القاسم صبحي (1989)، التعليم العالي في الوطن العربي، منتدى الفكر العربي، عمان، ط1.
- العاني نزار(2000)، التربية العربية في غياب اطارها المرجعي، مجلة العلوم التربوية والنفسية، جامعة البحرين، العدد 1، المجلد 2.
- ابن خلدون، المقدمة، دار المكتبة الهلال، بيروت 1991.
- محمد عمارة، تحديات لها تاريخ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- الطراونة سليمان (2005)، اللغة العربية في القرن الحادي والعشرين في المؤسسات التعليمية في الأردن - الواقع والتحديات واستشراف المستقبل-.
- سورطي يزيد عيسى (2004)، التسليع التربوي في الوطن العربي، مجلة كلية التربية، جامعة الامارات العربية المتحدة، السنة 19، العدد 21.
- محمد البشير الابراهيمي، مشكلة العروبة في الجزائر، دار مصر للطباعة، سنة 1955.

-أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي من القرن 10 الى القرن 14، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1981.

-د. تركي رابح(1990)، أصول التربية والتعليم، المؤسسة الوطنية للكتاب، د.ط، الجزائر.

-د. الطاهر زرهوني(1990)، التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال، د.ط، المؤسسة الوطنية للفنون الجامعية، الجزائر.

-د. بوفلجة غياث(1993)، التربية والتكوين بالجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

-د. تركي رابح(1931-1956)، (1981)، التعليم القومي والشخصية الوطنية، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.

-د. صحبي حسان، النظام التربوي الاستعماري الفرنسي في الجزائر(1830-1962)، ط1، 2005، رياض العلوم للنشر والتوزيع.

مشاريع التخرج:

-يحيياوي سماعيل، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير بعنوان "واقع الاصلاح التربوي في التعليم الثانوي"، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، سنة 2007_2008.

المجلات والوثائق:

-محمد البشير الابراهيمي، مجلة مجمع اللغة العربية.

-مجلة كوفيليان(1962)، باريس رقم 32-33.

-جريدة البصائر (1955)، العدد 317-326-57-329-244-283.

-جريدة الخبر، السنة الثالثة والعشرون /العدد 7079.

-الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

-وزارة التربية الوطنية.

-تقرير المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الألكسو 2011.

-تقرير اليونيسكو، ترجمة طه حسين جميل وعبد المعطي يوسف، الكويت- مكتبة الفلاح-

.1999

-البنك الدولي، احصاءات التربية 2009.

(2)-المراجع باللغة الفرنسية:

-Marcel émirit , Annales , Mai-Juin 1960 .

-Affrontement culturels dans l'Algerie colonial, Paris, 1971.

-Mr.Mansour Khaled Khodja , Population et éducation en Algérie, Bilan et perspectives, 2005.

Sources de données:

PNUD: Rapport national sur les objectifs du millénaire pour le développement. Algerie 2005.

ONS, Annuaire statistique de l'Algerie, plusieurs numéro.

ONS, données démographiques, Algerie, plusieurs années.

Sites d'internet:

-www.djazair50.dz.

-www.almoharir.ma/index.php.

-www.lakome.com.

-<http://www.aawsat.com>.

-<http://alhammali.mam9.com>.

-www.dr-saud-a.com.

قائمة الجداول

ص

- جدول رقم 01: توزيع سكان الجزائر حسب فئات العمر الكبرى خلال التعدادات الخمسة.....41
- الجدول رقم 02: احصائيات المسؤولين الفرنسيين الرسمية التي تتعلق بعدد التلاميذ الجزائريين المسجلين في مدارسهم الابتدائية.....54
- الجدول رقم 03: النسب المئوية للمسجلين في التعليم الابتدائي في أواخر القرن 19م.....55
- الجدول رقم 04: عدد المعلمين والمعلمات الجزائريين.....56
- الجدول رقم 05: الميزانيات المحددة للتلاميذ الجزائريين والفرنسيين بالفرنك الفرنسي القديم.....58
- الجدول رقم 06: عدد تلاميذ التعليم الابتدائي سنتي 1920 و 1928.....59
- الجدول رقم 07: عدد تلاميذ التعليم الثانوي سنتي 1920 و 1928.....59
- الجدول رقم 08: عدد تلاميذ التعليم العالي سنوات 1920 و 1930 و 1938.....59
- الجدول رقم 09: نسبة النجاح في جمعية العلماء المسلمين.....65
- الجدول رقم 10: النسب المئوية للمسجلين في بعض ولايات الغرب الجزائري سنة 1958.....66
- الجدول رقم 11: عدد التلاميذ الجزائريين والفرنسيين المسجلين في التعليم الثانوي في بعض ولايات الغرب الجزائري.....67
- الجدول رقم 12: تطور أعداد التلاميذ في جميع مراحل التعليم من 1962-1970.....72
- الجدول رقم 13: تطور أعداد المعلمين والأساتذة في جميع مراحل التعليم من 1962-1970.....74
- الجدول رقم 14: تطور أعداد المؤسسات التربوية في جميع مراحل التعليم من 1962-1970.....75

- الجدول رقم 15: تطور أعداد التلاميذ في جميع مراحل التعليم من 1970-1980.....79
- الجدول رقم 16: تطور أعداد المعلمين والأساتذة في جميع مراحل التعليم من 1970-1980.....81
- الجدول رقم 17: تطور أعداد المؤسسات التربوية في جميع مراحل التعليم من 1970-1980.....82
- الجدول رقم 18: تطور أعداد التلاميذ في جميع مراحل التعليم من 1980-2002.....85
- الجدول رقم 19: تطور أعداد المعلمين والأساتذة في جميع مراحل التعليم من 1980-2002.....87
- الجدول رقم 20: تطور أعداد المؤسسات التربوية في جميع مراحل التعليم من 1980-2002.....88
- الجدول رقم 21: تطور أعداد التلاميذ في جميع مراحل التعليم من 2002-2011.....93
- الجدول رقم 22: تطور أعداد المعلمين والأساتذة في جميع مراحل التعليم من 2002-2011.....95
- الجدول رقم 23: تطور أعداد المؤسسات التربوية في جميع مراحل التعليم من 2002-2011.....96
- الجدول رقم 24: عدد التلاميذ لكل معلم في الطور الابتدائي.....103
- الجدول رقم 25: عدد التلاميذ لكل أستاذ في الطور الأساسي.....103
- الجدول رقم 26: عدد التلاميذ لكل أستاذ في الطور الثانوي.....103
- الجدول رقم 27: تطور أعداد ونسب الأمية خلال 05 احصاءات وطنية.....110

قائمة التمثيلات البيانية

ص

- 39..... التمثيل البياني رقم 01: الأهرامات السكانية للتعدادات الخمسة بالجزائر
- 43..... التمثيل البياني رقم 02: تطور حاصل الذكورة للتعدادات الخمسة بالجزائر
- 44..... التمثيل البياني رقم 03: تطور معدل المواليد الخام في الجزائر
- 45..... التمثيل البياني رقم 04: تطور معدل الوفيات الخام في الجزائر
- 47..... التمثيل البياني رقم 05: تطور معدل وفيات الأطفال الرضع في الجزائر
- 48..... التمثيل البياني رقم 06: تطور مؤشر الخصوبة الكلي في الجزائر
- 54..... التمثيل البياني رقم 07: تطور عدد التلاميذ الجزائريين المسجلين في المدارس الابتدائية
- 57..... التمثيل البياني رقم 08: تطور عدد المعلمين والمعلمات الجزائريين
- 58..... التمثيل البياني رقم 09: الميزانيات المحددة للتلاميذ الجزائريين والفرنسيين بالفرنك الفرنسي القديم
- 74..... التمثيل البياني رقم 10: تطور أعداد التلاميذ من 1962 الى 1970
- 75..... التمثيل البياني رقم 11: تطور أعداد المعلمين والأساتذة من 1962 الى 1970
- 76..... التمثيل البياني رقم 12: تطور أعداد المؤسسات التربوية من 1962 الى 1970
- 80..... التمثيل البياني رقم 13: تطور أعداد التلاميذ من 1970 الى 1980
- 82..... التمثيل البياني رقم 14: تطور أعداد المعلمين والأساتذة من 1970 الى 1980
- 83..... التمثيل البياني رقم 15: تطور أعداد المؤسسات التربوية من 1970 الى 1980
- 86..... التمثيل البياني رقم 16: تطور أعداد التلاميذ من 1980 الى 2002
- 88..... التمثيل البياني رقم 17: تطور أعداد المعلمين والأساتذة من 1980 الى 2002
- 89..... التمثيل البياني رقم 18: تطور أعداد المؤسسات التربوية من 1980 الى 2002

- 94.....التمثيل البياني رقم 19: تطور أعداد التلاميذ من 2002 الى 2011.
- 96.....التمثيل البياني رقم 20: تطور أعداد المعلمين والأساتذة من 2002 الى 2011.
- 97.....التمثيل البياني رقم 21: تطور أعداد المؤسسات التربوية من 2002 الى 2011.
- 99.....التمثيل البياني رقم 22: تطور معدل التمدرس لكلا الجنسين.
- 100.....التمثيل البياني رقم 23: تطور نسب النجاح في شهادة التعليم الأساسي في الجزائر.
- 101.....التمثيل البياني رقم 24: تطور نسب النجاح في شهادة البكالوريا.
- 103.....التمثيل البياني رقم 25: تطور الاعتمادات المالية.
- 110.....التمثيل البياني رقم 26: تطور انخفاض معدل الأمية.

بعض النصوص المرجعية المنظمة الخاصة بوزارة التربية الوطنية:

1- النصوص المرجعية الخاصة بامتحان البكالوريا:

- ✓ المرسوم 63-495 بتاريخ 31-02-1963 احداث شهادة البكالوريا للتعليم الثانوي.
- ✓ المرسوم 68-46 بتاريخ 08-02-1968 احداث شهادة البكالوريا للتعليم التقني.
- ✓ قرار وزاري مشترك بتاريخ 03-03-1972 يتعلق بتطبيق المرسوم رقم 68-46.
- ✓ قرار وزاري مشترك بتاريخ 03-03-1972 يتعلق بتنظيم امتحان البكالوريا للتعليم التقني.
- ✓ قرار وزاري مشترك بتاريخ 20-11-1974 اعادة تنظيم شهادة البكالوريا للتعليم الثانوي.
- ✓ قرار وزاري مشترك بتاريخ 01-03-1987 يعدل ويتمم القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 20-11-1974 المعدل والمتمم والمتضمن اعادة تنظيم بكالوريا التعليم الثانوي.
- ✓ قرار وزاري مشترك بتاريخ 01-03-1987 يعدل ويتمم القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 03-03-1972 المعدل والمتعلق بتنظيم امتحان البكالوريا التقنية.
- ✓ قرار وزاري مشترك بتاريخ 26-04-1988 يعدل ويتمم القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 20-11-1974 المعدل والمتضمن اعادة تنظيم بكالوريا التعليم الثانوي.
- ✓ المنشور رقم 100 بتاريخ 27-04-1999 المتعلق بدليل تنظيم امتحاني البكالوريا وشهادة التعليم الأساسي.
- ✓ القرار المؤرخ في 18-08-1993 المتعلق باعادة تنظيم بكالوريا التعليم الثانوي.
- ✓ القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 01-01-1994 المتضمن اعادة تنظيم امتحان بكالوريا التعليم التقني.

✓ القرار الوزاري رقم 97/952 بتاريخ 21-06-1997 المتضمن تعديل معاملي الرياضيات والفيزياء في شعبة العلوم الدقيقة.

✓ القرار الوزاري رقم 1060 بتاريخ 17-10-2001 المتعلق بتنظيم امتحان البكالوريا التقنية.

✓ القرار الوزاري رقم 1078 بتاريخ 17-10-2001 المتعلق بتنظيم امتحان البكالوريا للتعليم العام.

✓ القرار الوزاري رقم 98/2227 بتاريخ 26-10-1998 يتضمن الغاء القرار رقم 94/320 المحدث لتقسيم الاقليم الوطني الى مناطق جغرافية خاصة بتنظيم امتحان البكالوريا (عام-تقني).

2-النصوص المرجعية الخاصة بامتحان شهادة التعليم الأساسي:

✓ المرسوم 40-72 بتاريخ 10-02-1972 المتعلق باحداث شهادة التعليم المتوسط

✓ القرار المؤرخ في 09-02-1976 المتعلق بتطبيق المرسوم المذكور أعلاه.

✓ القرار المؤرخ في 01-07-1983 يلغي ويعوض القرار المؤرخ في 24-05-1978

والذي يعدل القرار المؤرخ في 09-02-1976 المتضمن تطبيق المرسوم المذكور أعلاه

✓ القرار الوزاري رقم 99-375 المؤرخ في 12-04-1999 يتضمن اعادة تنظيم شهادة التعليم الأساسي.

✓ المنشور الوزاري رقم 100 المتعلق بدليل امتحاني شهادة التعليم الأساسي والبكالوريا.

وزراء التربية منذ الاستقلال:

عرف قطاع التربية الوطنية منذ 1962 إلى غاية سنة 2012 تتأوب 14

وزيرا عليه، ويتمثل هؤلاء الوزراء في:

- 1- عبد الرحمان بن حميدة وزير التربية الوطنية، في أول حكومة للجمهورية الجزائرية برئاسة أحمد بن بلة 27 سبتمبر 1962م
- 2- الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي وزيرا للتربية في حكومة هواري بومدين طبقا للأمر الرئاسي رقم 65 - 172 في 10 جويلية 1965.
- 3- عبد الكريم بن محمود وزير التعليم الابتدائي والثانوي في حكومة هواري بومدين طبقا للمرسوم رقم 70- 53 في 21 جويلية 1970.
- 4- مصطفى الأشرف وزير التربية في حكومة هواري بومدين، طبقا للمرسوم رقم 113 - 114 المؤرخ في 1977.
- 5- محمد الشريف خروبي وزير التربية الوطنية في حكومة محمد بن أحمد عبد الغني طبقا للمرسوم رقم 79- 57 ل 8 مارس 1979.
- 6- محمد الشريف خروبي وزير التربية والمدرسة الأساسية في حكومة الشاذلي بن جديد طبقا للمرسوم 80- 175 المؤرخ في 15 جويلية 1980م
- محمد الشريف خروبي وزير التربية والتعليم الأساسي في حكومة الشاذلي بن جديد طبقا للمرسوم الرئاسي رقم 82 - 17 المؤرخ في 12 جانفي 1982.

-محمد الشريف خروبي وزير التربية الوطنية طبقا للمرسوم الرئاسي رقم 84 - 12 المؤرخ في 22 جانفي 1984.

7- زهور ونيسي وزيرة التربية الوطنية في حكومة عبد الحميد براهيمي طبقا للمرسوم الرئاسي 86 - 33 المؤرخ في 18 فيفري 1986.

8- سليمان الشيخ وزير التربية والتكوين في حكومة قاصدي مرباح طبقا للمرسوم الرئاسي 88 - 235 المؤرخ في 9 نوفمبر 1989.

9- محمد الميلي براهيمي وزير التربية في حكومة مولود حمروش طبقا للمرسوم الرئاسي رقم 89 - 171 المؤرخ في 09 سبتمبر 1989.

10- علي بن محمد وزير التربية في حكومة سيد أحمد غزالي طبقا للمرسوم الرئاسي رقم 91 - 199 المؤرخ في 18 جوان 1991.

11- أحمد جبار وزير التربية الوطنية في حكومة رضا مالك الحكومة المعينة من 01 أوت 1993 إلى 11 أبريل 1994.

12- عمار صخري وزير التربية الوطنية في حكومة مقداد سيفي المعينة في 11 أبريل 1994.

13- أبو بكر بن بوزيد وزير التربية الوطنية في حكومة أحمد أويحيى طبقا للمرسوم الرئاسي رقم 95 - 450 المؤرخ في 31 ديسمبر 1995 .

14- عبد اللطيف بابا أحمد وزير التربية الوطنية في حكومة عبد المالك سلال منذ 2012 الى يومنا هذا.

يعد التعليم من أهم المعايير التي تساهم بشكل كبير في تحديد مدى تقدم بلد ما، فالتعليم في الوطن العربي يعاني من أزمة عنيفة ومزمنة بسبب كثرة العوامل والأسباب والمشاكل التي نوجزها فيما يلي:

- ✓ تدني نوعية التعليم العربي.
- ✓ نمطية التعليم العربي.
- ✓ تفشي الأمية بشكل كبير في العديد من الدول العربية.
- ✓ ضعف محتويات النظام التعليمي.
- ✓ قصر السنة الدراسية واهمال المكتبات والمختبرات.
- ✓ خلل في العلاقة بين التعليم والتنمية.

تعتبر الجزائر جزء من الوطن العربي وكغيرها من البلدان العربية الأخرى تسعى الى اللحاق بالركب الحضاري ومواكبة العصر الحالي الذي يعتبر عصر التكنولوجيات الحديثة.

دام الاستعمار الفرنسي في الجزائر حوالي قرن و 30 سنة، عمل خلالها المستعمر الغاشم على مكافحة الثقافة العربية الاسلامية واغلاق المدارس لمحاربة التعليم لاعتقادهم أن العدو المثقف والمتعلم أخطر من العدو الجاهل والأي، فتأسست جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بقيادة الشيخ عبدالحميد بن باديس -رحمه الله- ومن مبادئها: "العروبة، الاسلام، العلم والفضيلة"، وقد تأسست من أجل تحقيق أهدافها المتمثلة في تعليم الدين واللغة العربية والمحافظة على المقومات الشخصية القومية للجزائر.

بعد الاستقلال مباشرة سنة 1962 ، بادرت الدولة الجزائرية الى تجنيد كل الامكانيات المادية والبشرية المتاحة للنهوض بالتعليم، فقامت بقفزة نوعية خلال

50 سنة، حيث أن عدد التلاميذ تضاعف بأكثر من 9 مرات وعدد المؤطرين تضاعف بأكثر من 15 مرة وعدد المؤسسات التربوية تضاعف بأكثر من 8 مرات، كما قامت بعدة اصلاحات منها أمرية أفريل 1976 واصلاح 2003 الذي لم يأت بالجديد سوى تغيير وتشويه مضمون البرامج التعليمية ليبقى التعليم في الجزائر يراوح مكانه.

بالرغم من أن الجزائر تبذل جهودا كبيرة في مكافحة الأمية والنهوض بقطاع التعليم سواء ماديا أو معنويا، إلا أنها لم تصل الى النتيجة المرجوة وهذا نتيجة سوء التسيير ونتيجة فشل الاصلاحات التربوية التي تبنتها الدولة الجزائرية التي تعتمد على الكيفية ولا تعتمد على النوعية.

الكلمات الاستدلالية:

التعليم – الأمية – التمدرس – المدرسة الأساسية – شهادة البكالوريا – شهادة التعليم المتوسط – النظام التربوي – التكنولوجيا الحديثة –

ميزانية التعليم.

L'enseignement se considère comme l'un des critères les plus considérables, qui contribue largement à déterminer l'étendue des progrès accomplis par un pays, ainsi que l'enseignement au monde arabe souffre d'une crise violente et chronique a cause de bon nombre des facteurs, raisons et soucis qui se résument brièvement de ce qui vient :

- ✓ La baisse de la qualité de l'enseignement arabe.
- ✓ La typicité de l'enseignement arabe.
- ✓ L'intense propagation de l'analphabétisme dans plusieurs pays arabes.
- ✓ L'affaiblissement du contenu du système d'éducation.
- ✓ La brièveté de l'année scolaire et la négligence des librairies et des laboratoires.
- ✓ Le déséquilibre entre l'éducation et le développement.

L'Algérie fait partie du monde arabe, qui cherche comme les autres pays arabes à joindre le convoi de la civilisation et de marcher en parallèle avec l'ère actuelle, l'ère de la technologie moderne.

La colonisation française dura environ 1siècle et 30ans, durant cette époque le colonisateur tyrannique luttait contre la culture arabo-islamique ; en fermant les écoles a fin de lutter contre l'éducation ; en pensant que l'ennemi instruit et lettré est plus dangereux qu'un ennemi ignorant et analphabète ; par de suite l'association des érudits musulmans algériens fut établie par le leader Cheikh Abdelhamid BENBADIS -que dieux lui soit miséricordieux- avec les principes : « Arabisme- l'islam- le savoir et la vertu » ; alors que l'association fut établie pour atteindre ses objectifs qui s'incarnent dans l'enseignement de la religion et de la langue arabe, et

aussi dans la préservation des constitutifs personnels et national de l'Algérie.

En 1962 directement après l'indépendance, l'état algérien pris l'initiative de munir de tous les moyens matériels et humains disponible pour donner l'essor à l'enseignement, à cette époque-là ce dernier fit un grand progrès durant les cinquantaines années, puisque le nombre des élèves augmenta 9 fois plus, autant que le nombre des encadreurs multiplia 15 fois plus et le nombre des établissements éducatives dépassa les 8 fois, l'état algérien fit aussi des réformes comme l'ordre d'avril 1976 et la réforme de 2003 qui n'a pas apporté du nouveau sauf en changeant et en déformant le contenu des programmes éducatifs en vue de rendre l'enseignement en Algérie toujours stagné.

Malgré que l'Algérie fournit des grands efforts en luttant contre l'analphabétisme et donner l'essor au secteur d'éducation soit au niveau matériel ou moral, cependant l'état algérien n'a pas atteint le résultat souhaité par l'influence de la mauvaise gérance et de l'échec des réformes éducatives qui s'est fait adopté par l'état qui dépendent de la modalité au lieu de dépendre de la qualité.

Les mots clés :

**Enseignement – analphabétisme – scolarisation – école
fondamental – baccalauréat – brevet d'enseignement
moyenne – système éducative – technologie moderne –
budget d'enseignement.**